

نبيه بشير

يوم الأرض

ما بين القومي والمدني
سيرورة وتحول

طبعة ثانية

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

يوم الأرض

ما بين القومي والمدنيّ

سيرورة وتحول

نبيه بشير

The Land Day

Betwixt and Between - National and Civic

Nabih Bashir

ردمك 965-7308-07-0

مسؤول الإنتاج: نبيه بشير

تصميم وإنتاج: وائل واكيم

لوحه الغلاف: "درجة الحرارة 40" للفنانة ليلى الشوّا

رسم بالشمع على القماش (95/150) 1992

© جميع الحقوق محفوظة، 2006

طبعة ثانية، 2016

مدى الكرمل

المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقية

شارع الزيتون (الأنبي) 51

ص.ب 9132

حيفا 31090

mada@mada-research.org

www.mada-research.org

المحتوى

7	توطئة الطبعة الثانية
9	تقديم
13	توطئة الطبعة الأولى
17	مقدمة
29	الفصل الأول: الأقلية الفلسطينية في إسرائيل - خلفية عامة
31	مقدمة
31	الثقافة السياسيّة
40	دولة إسرائيل: يهوديّة وصهيونيّة وديمقراطيّة
43	برتلة منقوصة وتمدين مشوّه
45	النشاط السياسيّ: من الاستقطاب إلى البناء الذاتيّ
46	حقّ تقرير المصير حتّى الانفصال
52	أطر سياسيّة تمثليّة فوق حزبيّة
52	اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل
59	موجز مصادرة الأراضي في الجليل
63	الفصل الثاني: يوم الأرض - سيرة الحدث
65	مقدمة
65	المنطقة 9
66	سيرة الحدث واتخاذ القرار

89	الفصل الثالث: يوم الأرض – تحوّل الحدث وإرهاصاته
91	مقدّمة
98	يوم الأرض: مجزرة ... يوم شرف ... ومقاومة؟
100	حول الخوف من التشريد
104	القوميّ واليومي ... بين بين
105	الخلط بين الفلسطينيين في الضفة وغزّة وبين المواطنين العرب
106	دور منظمة التحرير الفلسطينية في يوم الأرض
108	رصد محاولات التوجّه إلى مؤسّسات الأمم المتّحدة
112	التطوّرات السياسيّة العربيّة في إسرائيل بعيون إسرائيليّة
117	الإعلام الإسرائيليّ: يوم الأرض
121	الخلاصة
129	ملاحق
173	ثبت المراجع
189	موجز بالإنجليزيّة

توطئة الطبعة الثانية

مضى عقد على الطبعة الأولى لكتاب يوم الأرض، الذي صدر في الذكرى الثلاثين، واعتقدت بداية أن بعض المستجدات يمكن لها أن تساهم في بعض مقولاته أو تغييرها، مثل تحرير بعض المستندات من قبضة سلطة أرشيف الدولة والحركات والأحزاب ذات الصلة بالموضوع. إلا أنه بعد الشروع في عملية البحث اتضح لي أن لا جديد يمكنني إضافته على الطبعة الأولى باستثناء إدخال بعض التصويبات اللغوية والملاحظات الطفيفة.

تكمن إحدى مقولات الكتاب الأساسية، التي تعززت أكثر فأكثر مع مرور الوقت، في أن الأرض تبقى مكن الصراع مع الدولة اليهودية التي لا تنفك تؤكد على مسامعنا ليل نهار أن البلاد جميعها «أرض إسرائيل» وأنها ملك الشعب اليهودي حصراً، وخاصة في ظل الجهود المضنية التي تبذلها مؤسسات الدولة المختلفة لاستحضار المقولات والتصورات الدينية اليهودية واستبطانها في الخطاب السياسي وفرض الأسماء على الأمكنة. يعيدنا هذا التأكيد إلى الحلقة الأولى من حلقات الصراع ويعرّي أمامنا جميع الخطابات الأخرى، كخطاب المواطنة أو خطاب الاستحقاقات المدنية الأخرى كالتمييز في الميزانيات والموارد، التي تعتبر جميعها في مقابل خطاب الصراع على الأرض محاولات يائسة لتحويل الصراع إلى مستويات أخرى. وفي مقابل ذلك، فإننا نشهد تآكلاً إضافياً على صعيد المؤسسات والقيادات السياسية العربية في البلاد التي تجد صعوبة بالغة في التعاطي مع جوهر الصراع الفعلي: الأرض. إن مثل هذه الصراعات لا يمكن حلها في دور القضاء ولا في المحافل والمنصات الإسرائيلية والدولية الأخرى، وإنما عبر تطوير خطاب سياسي مغاير يتعامل بجدية مع جوهره ومع المجتمع العربي، إلى جانب تعزيز قوة وسلطة القيادات والأحزاب والمؤسسات التمثيلية التي تساهم بهذا الاتجاه. وبرأيي، تكمن الخطوة الأولى في العمل الجاد على إنشاء مؤسسات تربوية بديلة والتخلص من وصاية وزارة المعارف على المؤسسات التعليمية والتربوية العربية القائمة واستبدال مناهج التعليم بأخرى تحمل رسائل تركّز على الوعي والإبداع والتواصل مع الأبعاد الثقافية والتاريخية، المكانية والزمانية، في هوية الفرد والمجتمع.

تقديم

ما زال يوم الأرض الأول يعتبر البوصلة الضميرية والمقولة الوجدانية الأهم في تاريخ المجتمع الفلسطيني داخل أراضي 1948. يشكّل هذا الحدث مفصلاً مركزياً ومحوراً أساسياً في تطوّر الوعي الجماعي لدى هذا المجتمع. فهو حدث تاريخي ما زال صدها يشكّل عاملاً مهماً في ذاكرة المجتمع العربي، وفي علاقة هذا المجتمع بالدولة الإسرائيلية. وبقي يوم الأرض يوماً وطنياً يغدّي ويُحيي الذاكرة الجماعية الفلسطينية، على جميع مركباتها، منضماً بذلك إلى أيام ذكرى أخرى فيها من الشبه وفيها من الاختلاف مثل يوم النكبة. ولا تنبع أهميّة يوم الأرض من كونه يوم تحدّ للسلطة المغتصبة فحسب، وإنّما لكونه يتمحور حول المركّب الأكثر أهميّة في الوجود الفلسطيني، تاريخياً وإنسانياً وحضارياً، ألا وهو العلاقة العضوية بين الشعب والأرض. فالأرض لا تعني الوجود البيولوجي والمادي فقط، ولا تقتصر على الجغرافيا والطوبوغرافيا. فأهميّة الأرض تتمحور في كونها حاملة للأبعاد الحضارية والثقافية والرمزية للتواجد الإنساني، عبر جدلية الجهد والابداع البشري والرقّي المعرفي. وهي لا تقاس بفلاحتها أو استغلالها حصراً، وإنّما بتوفيرها الحيز الآمن للحراك الاجتماعي والثقافي والحضاري كذلك.

ومن هذا المنطلق، يعكس يوم الأرض الغيرة على الإحساس بالأمن الوجودي بكلّ دلالاته، وبخاصّة بعدما كانت نكبة فلسطين قد سلبت السيادة السياسيّة على الأرض. ويبرز يوم الأرض الوعي الجماهيري لمخاطر السياسات الإسرائيلية، الرامية إلى تقزيم الوجود العربي، وتحويله إلى مجرد جزر بشرية عربية محاطة ببحر من السكّان اليهود الذين يتحكّمون بكلّ مناحي الحياة العامّة، وبالتالي يحجّمون نوعيّة الحراك العربي في الحياة الخاصّة بجوانبها الإنسانيّة المختلفة. ورغم كلّ الأهميّة التاريخيّة والسياسيّة والثقافية ليوم الأرض، لم يحظ هذا الحدث وأسبابه وحيثيّاته حتّى اليوم بدراسة متعمّقة ومتروية كالتّي يضعها بين أيدينا نبيه بشير.

تلقي هذه الدراسة، التي تأتي في العام الثلاثين ليوم الأرض، ضوءاً على خبايا حدث مهم في تاريخ تطوّر الوعي الجماعيّ الفلسطينيّ في الداخل، وحيثيّات تحوّلات العلاقة بين هذا المجتمع والدولة الإسرائيليّة، اليهوديّة الطابع. وتُبيّن هذه الدراسة أنّ يوم الأرض لم يكن حدثاً عشوائياً تشكّل بفعل انفجار عواطف أو إحساس بغضب مؤقت. كان يوم الأرض نتاجاً لتراكم وعي سياسي وثقافيّ للمجتمع الفلسطينيّ في الداخل، وعكس بذلك التواصل المتجدّد لهذا المجتمع مع ماضيه وتاريخه وتجربته المأسويّة في النكبة. وكان هذا التراكم نتاجاً للممارسات والمثابرات والعمل الدؤوب الذي قامت به قوى اجتماعيّة مختلفة ومتنوّعة، وعلى رأسها بعض القيادات الوطنيّة الملتزمة برفع صوت الإنسان الفلسطينيّ، الذي حاولت السياسات الإسرائيليّة العنصريّة إسكاته، من خلال الاستعانة بسياسات الترهيب والقمع والإغراء والاستقطاب.

ويثبت هذا الكتاب ما كان قد ادّعه بعض المفكرين ما بعد الكولونياليين حول أنّ الكتابة الفكرية والرومانسيّة، التي تأتي قبل الهبّات الشعبيّة والثورات الوطنيّة، تعتبر من أهمّ معالم ثقافات حركات التحرير الوطنيّة، وتبلي البلاء الأعظم في تطوير الوعي الجماعيّ المقاوم للهيمنة والسيطرة والقمع والتهميش. وكان الإبداع الثقافيّ لبعض المثقّفين الفلسطينيّين في الداخل في الخمسينيّات والستينيّات أحد التعبيرات الأقوى عن روح المقاومة ضدّ الاضطهاد الإسرائيليّ الذي تمحور في الاقتلاع الماديّ والحضاريّ والثقافيّ والمحرّك الأساس في تحشيد الجماهير للنضال من أجل الكرامة والبقاء. وقد بيّن المفكر المارتينيكيّ الأصل "فرانس فانون" والمفكر الهنديّ "بارثا تشاترجي" أهميّة الحيّز الثقافيّ والحفاظ عليه من أجل ضمان أليّات تعبويّة للنهوض ضدّ المضطهدين والدول المغتصبة. فالكتابة الإبداعية والثوريّة الفنيّة هي الرحم التي تنشأ فيها الكلمة السياسيّة وحركة النضال والمقاومة والتحرير. من هنا تنبع أهميّة الكتابة الأدبية للمثقّفين الفلسطينيّين الذين بقوا على أرض وطنهم بعد نكبة 1948، والتي يُتطرّق إلى بعض جوانبها ضمن هذه الدراسة.

بيد أنّ الدراسة هذه لا تقع في مطبّ التطبيل والتزمير للشخصيّات الوطنيّة التي نشطت قبل يوم الأرض. إنّها دراسة واقعيّة وتحليليّة جادّة لترسّبات السياسات الإسرائيليّة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، والسجلات والنقاشات التي أفرزتها هذه السياسات. وإن كانت الدراسة تقتصر على تحليل الخطاب السياسيّ الذي أفضى إلى يوم الأرض، فإنّ الكاتب ينجح في رصد وتحليل المواقف والطروحات الأساسيّة التي عبّرت عنها الشخصيّات والحركات الفاعلة على الساحة السياسيّة، في المجتمع العربيّ، قبل يوم الأرض وبعده. ولا تنبع أهميّة دراسة نبيه بشير ليوم الأرض من رياديّتها فحسب، وإنّما من كونها تعود إلى النصوص والكتابات والأرشفات التي وثّقت التطوّرات الفكرية والاجتماعيّة والسياسيّة التي أفضت إلى يوم الأرض. فيعود الكاتب إلى كتابات إلياس كوسا وحنّا نقارة وبولس فرح ونمر الهوّاريّ وحبيب قهوجي وإميل توما وصليبا خميس وتوفيق طوبي وتوفيق زياد وآخرين. كما يعود الكاتب إلى الأرشيف الحكوميّة، التي وثّقت بعض جوانب السياسة الحكوميّة التي اغتصبت الأرض ونقلتها من أصحابها الأصليين إلى ملكيّة جماعيّة يهوديّة، لتعكس

بذلك إنكارها للحق التاريخي والأخلاقي للشعب الفلسطيني على الأرض وللاحتياجات الإنسانية الأساسية (كمصدر المعيشة والمأوى) للفئة الفلسطينية التي تسنى لها البقاء على هذه الأرض بعد نكبة 1948. ويفلح نبيه بشير في استقصاء السياسات الحكومية الداعية إلى سلب الأرض وحرمان أصحابها الأصليين من الحق عليها لأسباب تتعلق بالمشروع الوطني اليهودي، ولا سيما إقامة المستوطنات اليهودية في قلب المناطق التي تقع فيها القرى والمدن الفلسطينية، ابتغاء قطع أواصر هذا المجتمع، وتحويله إلى أشلاء على هوامش المجتمع اليهودي الناشئ واقتصاده وثقافته، كما فعل ذلك في دراسة سابقة له بعنوان "حول تهويد المكان".

يضع الكاتب بين يدي القارئ تحليلاً لتطورات فكرية واجتماعية وسياسية، أدت إلى انفجار المقاومة الشعبية الكامنة في المجتمع العربي، على خلفية الاضطهاد والسلب والحرمان الذي مارسه الدولة الإسرائيلية على مدار سنوات وجودها دون توقّف. وينجح الكاتب في الربط بين الفكري والعملي، وهو ما يرسخ رؤيته الجدلية لمجرى التاريخ، ويكشف عن القوة الكامنة في كواليس الضمير الإنساني الذي لا يقبل اغتصاب الحق وتشريع الباطل. وتبرز جدلية الرؤية التحليلية أهمية العلاقة بين الجانبين المادي والرمزي للأرض، كما تعكس أهمية هذه العلاقة في نضال الناس في سبيل إظهار الحق وإبطال الباطل. والأسلوب الجدلي يُمكن الباحث من إظهار تناقضات الواقع الفلسطيني في الداخل، وتأرجحه بين النضال والمساومة، وبين الحس والالتزام الوطني، من جهة، والتماشي مع إسقاطات المواطنة، من جهة أخرى.

ويوفق الكاتب في تبيان أهمية يوم الأرض ونجاحه وتحوّله إلى حدث تاريخي وسياسي، من جهة، وقصور رؤية بعض القياديين في المجتمع العربي، وعدم ارتقائهم إلى المستوى المنشود، واستغلالهم للأحداث لتسييرها في مسار مصالحهم السياسية والحزبية، من جهة أخرى. ويعكس هذا التحليل الواقعي للأحداث حذر الكاتب من مطبّ الرومانسية التي تُرسخ في العديد من الكتابات "التاريخية"، وتجنيدها لمصلحة سياسية أو فتوية. وثقة الكاتب البحثية ومعرفته العميقة تمكّنه من تجاوز الحاجة إلى إظهار الوجه الحسن فقط للمجتمع الفلسطيني في الداخل، والتغاضي عن الخلافات والاختلافات الداخلية فيه. هذا النوع من التحليل البعيد عن المغالاة هو الذي يُكسب الدراسة شرعيتها وعلميتها. فالدراسة تعكس كون المجتمع الفلسطيني في الداخل مجتمعاً ككل المجتمعات، فيه التشابه والاختلاف، وفيه التوافق والاحتراب، وهو يتحرّك نتيجة لصراعات قوى ومصالح تحاول كل منها تحقيق مآربها بحسب ما تراه صحيحاً. ومن الواضح أنّه من غير الممكن التقليل من الدور الذي قام به الحزب الشيوعي وبعض قياداته في التعبئة ليوم الأرض، وبخاصة على مستوى التوعية والتنظيم. وتبين الدراسة كيفية تصدّي بعض قيادات الحزب لمواقف بعض رؤساء السلطات المحليّة الذين تواطؤوا مع السلطة، وحاولوا الحؤول دون الانتقال النوعي في الاحتجاج والمقاومة للسلطة من مرحلة الحوار الكلامي إلى مرحلة التصدي الفعلي. بيد أنّ الدراسة تكشف أنّه، بالرغم من الدور الريادي والأساس لبعض قيادات الحزب الشيوعي، أبقى خطاباً

الحزب وبعض القياديين فيه ومن خارجه النضال الجماهيريّ دائراً في فلك المواطنة الإسرائيليّة المنقوصة والعاجزة. ومن هنا، عبّرت قيادات المجتمع العربيّ آنذاك عن سياسة براغماتيّة تنحصر في الخانة المدنيّة، مطالبةً إسرائيل ب إيقاف مصادرة الأراضي، وبالامتناع عن ملاحقة الجماهير العربيّة على خلفيّات سياسيّة، وتحقيق المساواة المدنيّة من خلال دمج المواطنين العرب في الدولة. وبذلك، وفق ما تدّعي الدراسة، حُجّمت الجوانب الوطنيّة المبنيّة على مفاهيم العدل التاريخي للصراع مع الصهيونيّة وتقبّل الإطار السياسيّ والزمنيّ والجغرافيّ للدولة الإسرائيليّة. كما أنّ هذه السياسة حدّت من ارتقاء الوعي والعمل الجماهيريّ العربيّ إلى مستوى أعلى، كان من الممكن أن يؤدّي إلى تطوير آليات وأطر ذات قدرات تعبويّة دائمة ما زال المجتمع العربيّ يفتقر إليها حتّى يومنا هذا. وتشير الدراسة إلى الدور الذي أدّته بعض اللجان والمنظّمات الجماهيريّة التي أقيمت قبل يوم الأرض، والتي دعت النضال ضدّ مصادرة الأراضي، وساعدت في تحويل يوم الأرض إلى ضرب من العصيان المدنيّ. إلا أنّ هذه اللجان والمنظّمات عجزت عن تجاوز نرجسيّتها، وتحوّلت إلى أهداف محدّ ذاتها ودخلت في صراع بقاء تناحريّ أدّى، بمرور الزمن، إلى اضمحلال قدرتها وفعاليتها الجماهيريّة والسياسيّة. ورغم أنّ الدراسة لا تتطرّق إلى تطوّرات الوضع بعد يوم الأرض، من الممكن استشفاف الانتشاطات والنزاعات الراهنة بين القيادات والمنظّمات المدنيّة منها، وربط الوضع القائم اليوم بالتصدّعات التي ظهرت حول يوم الأرض.

تسوق هذه الدراسة إلى الاستنتاج القاطع أنّه لا يمكن للنضال الجماهيريّ، أيّاً كان نوعه وأهدافه، أن يكون بعيداً عن الإحساس الفطريّ للجماهير ولا مغترباً عنه. فيوم الأرض دلالة تاريخيّة قاطعة على أنّ الخطابات الرنّانة والتحليلات الطنّانة لا يمكن أن تُؤوّل إلى حراك جماعيّ إذا كانت غير مستمدّة من الحدس العميق للجمهور، وإن كانت لا تلبيّ احتياجاته الأساسيّة. لذا، لهذه الدراسة أهميّة معرفيّة وسياسيّة تتجاوز يوم الأرض وإسقاطاته. فالشرح الآخذ بالاتّساع بين الحركات والأحزاب السياسيّة من جهة، والجمهور العربيّ، من جهة أخرى، والذي يظهر من خلال المشاركة المحدودة للجمهور في العمل السياسيّ والجماهيريّ الذي تقوم به هذه الحركات والأحزاب، هذا الشرح ما هو إلاّ دلالة على عدم جدوى الخطاب السياسيّ، وإن كان متطوّراً جدّاً، إذا لم يكن مرتبطاً بالوجدان اليوميّ والألام والاحتياجات الملحة للجمهور.

د. أمل جمال

13 أيار 2006

جامعة تل أبيب

توطئة الطبعة الأولى

ظهرت فكرة دراسة "يوم الأرض" في سياق حديث بادر إليه المحامي والناشط السياسي محمّد ميعاري. استهجنّت، بداية، حقيقة العرض أن نشترك في كتابة دراسة حول هذا الموضوع، فقد كنت شديد الاقتناع أنّ عدد الدراسات حول يوم الأرض، لأهمّيته، لا بدّ أن يكون كبيراً جداً. لكن تبين، بعد جرد سريع للأدبيّات، أنّه لم تتخذ أية دراسة "يوم الأرض" موضوعاً لها.

أودّ أن أتقدّم بجزيل الشكر إلى محمّد ميعاري، لمنحه إيّاي ثقته والساعات الطويلة من الحديث والنقاش والعرض والتمحيص ولدعمه المعنويّ العظيم لإنجاز الدراسة بأفضل صورة ممكنة. وقد رافقني العديد من الزملاء والأصدقاء مسيرة الدراسة، منهم صديقي د. أمل جمال، الذي قام بمراجعة المخطوطة الأولىّة وقدم ملاحظاته القيّمة ووجد الوقت الكافي لمناقشتها معي والتعامل الجادّ مع طروحاتها ولاستجابته دعوة تقديمها للقارئ. كما وأنقذهم بالشكر الجزيل لأعضاء طاقم مركز "مدى الكرمل" جميعهم بدون استثناء، وأخصّ بالذكر الزميلين نبيل الصالح ونديم روحانا، اللذان قاما بقراءة المخطوطة الأولىّة ووضعوا ملاحظاتها الوفيرة والثمينة، والصديقين الزميلين همّت زعبي وإمطانس شحادة على محاوراتهما الغنيّة ودعمهما الوفير. كما أشكر الصديقين أيمن عودة وشفيق سيّد أحمد على قراءتهما المسوّدة الأولى وتقديم ملاحظاتها الثاقبة. كذلك، أشكر القارئين الجهوليّ الاسم على ملاحظاتها لتحسين مستوى الدراسة على الصعيد البنويّ وإصدارها بأحسن حلّة. وجدت في صديقي حنّاً حاج خير عون لتدقيق لغة الدراسة وقولبتها جماليّاً من حيث اختيار أدقّ التعابير. كذلك، أتقدّم بجزيل الشكر لجميع من استجابوا لدعوتي لمقابلتهم، أذكر منهم بشكل خاص السادة سليم سعيد غنايم وعلي دغيم وماجد أبو يونس وعمر سعدي. كان لهذه أن تظهر بحلّة أفضل لولا سرّيّة الوثائق الأرشيفيّة، التي لم يجر فتحها أمام الجمهور حتّى اللحظة الراهنة، ولولا تخوّف بعض المسؤولين والقيادات في الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ والسلطات المحليّة العربيّة من تزويدي ببعض المستندات، ولولا "غياب" -أو للمزيد من الدقّة "تغيب" - الأرشيف في

المؤسسات التمثيلية العربية، مثل لجنة المتابعة العليا واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة، وذلك لانعدام الرغبة لدى المسؤولين عن هذه الجهات لكشف الملفّات أمام الجمهور. كذلك، فإنّ تعامل بعض الأطراف الحزبية والسياسية مع وثائقها، التي تعتبر كنزاً تاريخياً، مستهجن ومثير للاستغراب. فقد بذلت جهوداً مضيئة للوصول إلى بعض النصوص أو الوثائق المشار إليها في متن الدراسة. فالعديد من رؤساء السلطات المحليّة العربيّة يتوجّسون من كل طلب للإطلاع على وثائق مختلفة متوفّرة لديهم. تجدر الإشارة إلى أنّ المستندات والوثائق التاريخيّة المتعلّقة بالأقليّة الفلسطينيّة في البلاد والمتوفّرة لدى أحزاب وأفراد وأطر مختلفة ليست حكراً لهذا الحزب أو ذاك أو خاضعة لأمزجة بعض القيادات وليست ملكاً خاصّة لأحد وإن كان قياديّ فهي للمجتمع برمّته ولا بدّ أن تعود له من خلال فتحها أمام الجمهور كافّة.

وبصورة عامّة، فإننا نعيش في مجتمع يتعامل بشكل متخلّف مع مفهوم التوثيق وعدم الاكترات بالتاريخ وكتابته، وحتّى بذلك القريب منه. وكأننا أمام ذهنيّة لا ترى بالضرورة علاقة بين ما هو حاصل حالياً وما قد حصل فيما مضى، مما يترك الانطباع بأنّ فهمنا للواقع لا يقوم على فهم لتاريخ تطوّره، بمفاهيمه وسياقاته المختلفة، بصفته سيرورة. وأعتقد أنّ هذه الذهنيّة متأصّلة بالعديد من أطرننا السياسية والثقافية، لأنّها تقوم في العديد من جوانبها على مقولة التحديث بمفهومها البالغ في السطحيّة المنقطع عن مفهوم التاريخ بصفته عمليّة جدليّة تؤسّس لواقعنا الروحانيّ والماديّ على حدٍ سواء.

وقد أنّ الأوان أن نعي أهميّة واقعنا بصفته ثمرة لعملية تاريخيّة مركّبة تُنتج مفاهيم ومعتقدات وأسس فكريّة، وليس مجرد صيرورة منقطعة عن تاريخ تطوّرها وتبلوها وتشكّلها. كذلك، فإنّ نظرنا الانتقائيّة للتراث لن تجدي نفعاً، ولا أقول التاريخ، لأنّه مفهوم حديث، وما نحمله نحن هو أقرب إلى مفهوم التراث منه إلى التاريخ. فإنّ انتقائنا للصفحات شديدة التظليل والتزمير تقف حاجزاً منيعاً أمام نهضتنا كمجتمع وكأمة، لأنّ هذه الصفحات تغذي الوهم في داخلنا لا يمكن لها استنهاضنا، ولأنّها تقوم على ركائز وهميّة غير حقيقيّة بالمطلق. إنّ مراجعتنا الشجاعة والجادة لتاريخنا الحديث والقديم، بحدّ ذاتها، تحمل في طياتها ملامح النهضة والتطوّر والتقدّم. وطالما تسترنا وراء صفحات التظليل والتزمير حتماً لن نقوم لنا قائمة.

لهذه الأسباب مجتمعة، ولصعوبة الوصول إلى المستندات الأولى المختلفة المتعلّقة بموضوع الدراسة، آثرت إلحاق الكتاب بالعديد من هذه المستندات التي تسنّي لي بعد عناء شديد الوصول إلى بعضها ونقل العديد منها إلى العربيّة، وذلك على الرغم من أنّ متن الدراسة لا يشير مباشرة إلى العديد منها ولكن قراءتها ووضعها في سياقاتها الظرفية والزمنية بالغة الضرورة لفهم ما جاء في الدراسة. فقد وجدت صعوبة بالغة في الوقوف عند جميع المستندات المرفقة وتحليلها لضيق المجال. يصدر هذا الكتاب في العام الثلاثين ليوم الأرض، وهي فرصة لبدء جدّي بمراجعة تشكّل مجتمع

الأقلية الفلسطينية في البلاد والسبل التي اختارها هو أو اختيرت له لتثبيت وجوده ولتطوره، ودراسته على مختلف الصُّعد، اعتماداً على أدوات تحليلية نقدية قائمة وتطوير أدوات بحثية أخرى بديلة أو مكّلة.

قد تخلف هذه الدراسة، وبحقّ، انطباعاً لدى جمهور القراء أنّ انتقاد أداء الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ وأفكاره يحتلّ حيّزاً واسعاً. وأودّ الإشارة والتأكيد أنّه ليس في الأمر تحامل بتاتاً، وإنّما هي مراجعة نقدية للقيادات السياسيّة التي نشطت في فترة السبعينيّات، وهي بغالبيتها منتمية إلى الحزب الشيوعيّ أو قريبة منه فكرياً وسياسياً. كذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ دور هذا الحزب في صناعة "يوم الأرض" كحدث سياسيّ وإدارته كان عظيماً، ولولا نشاطاته وإسهامه، لربّما سلك هذا الحدث منحنى آخر، ليس بالضرورة أفضل ممّا كان عليه، ولربّما كان أسوأ.

وأنتِ كنتِ الأسي

وأنتِ كنتِ الفرحة

طه محمّد علي، "حلم" 1989

مقدّمة

نجد السكّان العرب، وللمرّة الأولى منذ إقامة دولة إسرائيل، في التصديّ لمحاولة السلطات الإسرائيليّة، في نهاية العام 1975، مصادرة متجدّدة لأراضيهم. لقد تمّ ذلك بفضل جملة من الأسباب منها داخليّ ومنها خارجيّ، سأتوقّف من خلال هذه الدراسة عند أهمّها، ويمكن أن نشير بشكل خاصّ إلى الدور الرئيس لتنظيم النشاط السياسيّ ولتوحيد الجهود. فلم تكن هذه المحاولة الأولى للتصديّ، ولكنّ ظروفًا موضوعيّة وذاتيّة ساهمت في إجهاض المحاولات الأخرى السابقة. فبعد مصادرة مئات آلاف الدونمات من الأراضي الخاصّة والجماعيّة للسكّان العرب في إسرائيل، حتّى منتصف السبعينيّات، بدأت مؤسّسات الدولة والوكالة اليهوديّة التحضير لحملة مصادرة جديدة في الجليل والمثلث والنقب منذ نهاية العام 1974. ولكن الظروف الموضوعيّة والذاتيّة للسكّان العرب، حينذاك، ساعدتهم في مواجهة هذه الحملة الجديدة، ممّا أدّى إلى وقوع الحدث: يوم الأرض. تكمن نقطة بداية هذا الحدث بوصفه ردّ فعل وإنّ تحلّى بدرجة كبيرة من التنظيم السياسيّ. فقد جرى التحضير له مسبقًا، إذ وقفت اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي والحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ على رأس الناشطين السياسيّين الذين هيّأوا الأجواء والنفوس للحدث، إذ سبقته حملات مكثّفة من التوعية والتنظيم بين السكّان.

وعليه، فقد حدث أن اجتمع الفلسطينيّون مواطنو دولة إسرائيل، في نهاية العام 1975، على رأي موحد مؤداه التصديّ لسعي مؤسّسات الدولة والوكالة اليهوديّة لنزع وجودهم عن الأرض وطمسها، وذلك في ظلّ سياسة القهر القوميّ والمدنيّ، وهيمنة خطاب التهديد والوعيد، وتعميق الضائقة الوجوديّة في صفوف الفلسطينيّين أفرادًا وجماعة، وكلّ ذلك ربما لدفعهم للرحيل أو، على أقلّ تقدير، لدفعهم للبقاء في "منطقة الظلّ"، كما اصطاح عليها البعض. فقد بات من الواضح أن منتصف سبعينيّات القرن الماضي تحوّل إلى حلبة صراع مصيريّة بين هذه الفئة الفلسطينيّة وبين دولة إسرائيل ستثمر قاعدة مؤسّسة للعديد من السمات الجماعيّة والفرديّة للفلسطينيّين وعلاقتها

بالدولة. تأتي هذه الدراسة لتحلّل هذا الصراع وتوضّح ما أثمر عنه، بوصفه نافذة تطلّ على تفاصيل أساسية يمكن لها أن تكشف لنا عن سمات مركزية على صعيد الثقافة السياسيّة والعلاقة مع دولة إسرائيل وتطلّعات هذه الفئة الفلسطينية السياسيّة. إنّ التحليل والتوضيح المشار إليهما لا ينطويان على إشارة إلى جواب قاطع وصريح العبارة، وإنّما للتعريف بالحدث، وأوّلًا، وللتدليل على بواطنه وتعقّب خطواته، ثانيًا. ولكن على الرغم من هذا التحفّظ، تميل الدراسة إلى تبني نتيجة مُفادها أنّ السكّان العرب، الذين خرجوا من يوم الأرض كأقلّيّة قوميّة تحمل سمات مركزية للتعريف بالـ "مجتمع"، لم يحسموا وجهتهم، على صعيد خطابهم السياسيّ والخيار بين جملة المطالب القوميّة الطابع أو المدنيّة الطابع. وقد اتّسمت السنين القليلة اللاحقة بمحاولاتهم الدمج والجمع والتوفيق وتخفيف حدّة التوتر القائم بينهما.

تتجلّى أهميّة يوم الأرض، سياسيًا، في كونه انعكاسًا لإرادة جماعيّة للعرب في البلاد، جاء ابتغاء التصديّ لمحاولة دولة إسرائيل سلخهم عن أرضهم، من خلال ابتلاع حيّزهم الجغرافي والقضاء على بُعدهم المكانيّ كمجموعة سكّانية وقوميّة وكأفراد. يأتي ذلك في ظلّ إبعادهم، أيضًا، عن حيّز المدينة الإسرائيليّة، من جهة، وإقصائهم من تعريف الدولة لذاتها، من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك، أدرك السكّان العرب في البلاد أنّ خطوات دولة إسرائيل بمؤسّساتها المختلفة وأذرعها غير الرسميّة (الصندوق القوميّ والوكالة اليهوديّة)، التي ترمي إلى مصادرة أراضيهم وحيّزهم الجغرافي، تقوم على أسس قوميّة يهوديّة ("تهويد المكان")، وأنّ هذه المصادرات تستهدفهم كمجموعة قوميّة. بعبارة أخرى، فإنّ دولة إسرائيل تصادر أراضيهم والأراضي المحيطة بهم كونهم عربًا قوميًا. وفي المقابل، ترفض دولة إسرائيل اندماجهم في المجتمع الإسرائيليّ، وتعمل على تهميشهم في قراهم ومدنهم وبلداتهم، وتضييق حيّزهم المكانيّ في أماكن وجودهم منذ الإعلان عن إقامة الدولة. وهناك العديد من القوانين والأوامر والأنظمة القانونيّة التي وُضعت في سبيل مصادرة أراضي السكّان العرب، وقد توقّفت أدبيّات كثيرة عند هذه المسألة، ولكن جميعها لم تُولّ لأمر هذه المصادرات أهميّة تُذكر، حيث جرى التركيز على البعد المادّي الاقتصاديّ، وأحيانًا، توجّهت لفضح أركان العنصريّة في ممارسة الدولة العبريّة، ولكن لم يُشر إلى تقويضها للبعد المكانيّ في هويّة السكّان العرب. ماذا نعني هنا بتعابير مثل تضييق الحيّز المكانيّ في هويّة الفرد والجماعة؟ أسمح لنفسي هنا بأنّ أسوق مثالًا يعرض تجربة شخصية للتدليل على العامّ ولتبيان أهميّة هذا التساؤل، وأنا على ثقة بأنّ هذا المثال هو تعبير شخصيّ للعامّ العربيّ الفلسطينيّ في البلاد، في حدود 48، كما هو الحال في حدود 67. كانت التلال والجبّال والسهول والوديان المحيطة بقريّة سخنين وعزّابة ودير حنّا مرتعًا لطفولتي ولطفولة بقية أترابي (وُلدت في العام 1969). فقد كانت جزءًا لا يتجزأ من حيّزنا المكانيّ، وكأنّها كانت ملعبنا وحديقتنا الجماعيّة، حيث نرتع ونقطف الورود والأزهار، نطارد الفراشات والحيوانات البريّة الصغيرة. فقد كانت بنظرنا جزءًا من بلداتنا وقرانا، حيث كانت خلفية البيت وباحثها وعتبتها. فإن كان يتوجّب الإشارة إلى مكان إقامة ومولد أحد منّا قال "سخنين" أو "عزّابة" أو "دير حنّا"، ولكنّه بالطبع لم يقصد "البيوت" فقط، وإنّما البيوت بجبّالها وتلالها وسهولها ووديانها، أيضًا. ولكن بعد

سنتين قليلة، وبعد أن أحاطت المؤسسة الإسرائيلية وأذرعها غير الحكومية قرانا بالأحراج والمستوطنات اليهودية ومعسكرات الجيش والمنشآت الأمنية، وبعد أن زرعت الأسلاك الشائكة حولها، أحاطت هذه الأسلاك قرانا أيضاً. وبهذا فقد احتلّت عتبة البيت وباحته واختفت حدائقه، وابتعدت هذه التلال والجبال والسهول والوديان وابتلعت وأصبحت تشير إلى "خارج المكان"، إلى خارج حيز تعريفنا بذاتنا كأفراد وجماعة. فبعد أن كان "جبل أبو قراد" أو تلّ كذا أو سهل كذاك صلب التلّيل بذاتنا، داخل المكان"، أصبحت حدود القرية، حدود الذات، هي حدود البيوت القائمة في أطراف القرية، وأصبح التعريف بذاتنا عن طريق الإشارة إلى هذه الحدود. ففي حين كانت هذه الحدود هي نقطة البداية للتلّيل على أنفسنا وعن موطننا، أصبحت بعد حين هي نفسها نقطة النهاية. وأصبحت "سخنين" اليوم غير "سخنين" ما مضى، وحتىّ أطرافها مهدّدة اليوم بالهدم لكونها "غير قانونية" أو "غير مرخّصة". وإن سلّم سهل أو بقعة أرض من المستوطنات والمنشآت العسكرية، تُركت فيه مخلفات حربية أودت بحياة العديد من الفتية وهذّت أرواح الجميع وبهذا تحوّل هو الآخر إلى "أرض حرام".

أنشأت السلطات الإسرائيلية دوائر وهيئات وبرامج لبناء هوية "عربية إسرائيلية" للمواطنين العرب في البلاد، مثل الحكم العسكري، وهدم المؤسسات الاجتماعية والثقافية والقومية والسياسية (وحتى النوادي الرياضية)، وإقامة جهاز تربية وتعليم خاصّ بالمواطنين العرب، وتقويض أية عناصر قيادية تنشأ بينهم واستقطابها. وفي المقابل، حاولت خلق ودعم قيادات "تقليدية" بديلة لها، واستحداث آليات ترهيب وترغيب (مثل: جهاز المخابرات العامة، والهستدروت، وسوق العمل، وجهاز التربية والتعليم، والتعليم الجامعي) تتضمّن محاولات لنزع الثقة والألفة الاجتماعية، بواسطة تجنيد عملاء ومخبرين من العرب، على سبيل المثال (Sa'di 2003)، وخلق نخبة من التكنوقراطيين وشريحة من المثقفين والأدباء والمتعلمين.

والأهمّ من ذلك، حاولت دولة إسرائيل إلغاء البعدين الزماني والمكاني وانتزاعهما من الهوية الذاتية والجماعية للفلسطينيين في إسرائيل عبر سلسلة من الإجراءات والنشاطات الاستيطانية والتربوية بمختلف الأوجه. ونعني هنا من وراء هذين التعبيرين إلغاء البعد المكاني من الهوية الذاتية والجماعية الفلسطينية في إسرائيل وتفريغها من البعد التاريخي، بحيث تجري بلورة وعي ذاتي فردي وجماعي بين العرب في البلاد مفاده أنّهم وجدوا على هذه الأرض دون المرور بالتاريخ الحديث لفلسطين، وأنهم يعودون بوعيهم إلى جزيرة العرب. إنّ وعيهم التاريخي لا يمكنه التعرف حتى على فترة الانتداب وما بعد "سايكس بيكو"، وكأننا أمام حالة من وجود فراغ في الوعي لا يمكنه تفسير وجود العرب في هذه البلاد. يُعتبر المحوران التاريخي والمكاني من المحاور المركزية في

تصوّر الإنسان لذاته، وهوية المجموعة لذاتها، وبخاصّة كما ينعكس ذلك في الفكر القومي واصطلاحاته. الزمان والمكان هما، إذاً، بعدان مركزيان في هوية الإنسان والجماعة.¹ وقد كانت دولة إسرائيل، بمؤسّساتها المختلفة

¹ للاستفاضة حول هذا الموضوع، راجع الأدبيات النظرية المختلفة التي تتناول مواضيع القومية الحديثة، ما بعد الكولونيالية والهوية الكونية ما بعد الصناعية ومكانة البعدين التاريخي والمكاني في الهوية الجماعية.

والدوائر اليهودية غير الحكومية، وما تزال، تحاول تقويض هذين البعدين في الهوية العربية، وتعزيزهما في هوية اليهود، وذلك من خلال الاستعانة بمختلف الخطط والإجراءات والنشاطات الاستيطانية والتربوية.² وقد استعملت دولة إسرائيل مناهج التربية والتعليم لتنفيذ هذا التفريغ وهذا الشحن. إن نظرة سريعة على هذه المناهج، المخصصة للطلبة العرب، تكشف لنا عن محاولة إسرائيل تجريد هوية الإنسان العربي فرداً وجماعةً من البعدين المكاني والزمني، فيعود الفرد العربي بوعيه إلى جو صحراء جزيرة العرب في القدم، ولا يتعرف على الزمان الحاضر والمكان المحلي ومكانته فيهما. إلا أن هناك محاولات فلسطينية، وإن كانت متواضعة، لمواجهة هذا المخطط. ولأنّ

الحقول الجمالية بتعدّد أطيافها تستبقي دوماً الحقول الفكرية، إذ إنها تقوم على محاولات لاستشراف السيرورة المستقبلية، يتغنّى كل من الشعر والفنّ الفلسطينيّين بارتباط الإنسان الفلسطينيّ بالمكان والزمان. يتألق شعر محمود درويش في رسم العلاقات بين الزمان والمكان والذات الفردية والذات الجماعية، إذ يبدع في تصوير العلاقة الجدلية بينها مستخدماً خيوطاً جمالية. حاولت في دراسة سابقة - "حول تهويد المكان" (بشير 2004) - أن أطرح أهميّة البعدين المكاني والزمنيّ في هوية وصيرورة الفلسطينيّين في إسرائيل، والتركيز على البعد المكاني، وذلك من خلال نافذة "تغيبب المكان" الفلسطينيّين وخلق هوية يهودية له.³ سوف أعاود معالجة هذا الطرح مجدداً من خلال تناولي لـ "يوم الأرض"، كنافذة سأحاول من خلالها بجلاء أكثر ولكن ليس وافياً لضيق المجال، وهناك حاجة ماسة لدراسات عديدة للكشف عنه وتبيان دلالاته وإسقاطاته المختلفة. كما حاولت أن أعتمد في دراستي السابقة على مقولة أنّ الطرح القوميّ يقوم على المزج والجمع بين محوري الزمان والمكان مع البعد البشريّ؛ أمّا الطروحات التي تتخذ الليبرالية أو الماركسية ركيزة لها (والعلوم الاجتماعية هي كذلك)، فإنّها بهذا تجرد الإنسان، بدون أدنى شك، من هذين البعدين. وبما أنّ خطاب دولة

² حاولت الحركة الصهيونية جاهدةً بلورة هوية يهودية جديدة تقوم، بالأساس، على ربط محوري الزمان والمكان، ويتجسد هذا السعي بشكل واضح جداً في تطوّر علم الآثار في الأكاديميات الإسرائيلية وشيوعه بين العامة من الإسرائيليين، بحيث نشأ ولع جماهيري حول علم الآثار إلى ما يشبه أداة ترفيهية أو هواية شائعة بين العامة والخاصة. للاستفاضة حول الموضوع، راجع: ألوج 1997؛ طمس 2003؛ فنكلشتين وسيلبرمان 2003؛ ألوج 1997؛ Podedh 2000.

³ تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أهميّة مسألة "استحضار المكان"، التي تتجسد في محاولة العديد من الأفراد والحركات والجمعيات إعادة بناء أو ترميم أو تصوير المكان الفلسطينيّ ما قبل النكبة، بوصفها مسألة يراود بها أن "تعيد" المكان إلى ذاته وإلى استعادة ذاكرته وهويته وهوية أهله، لا لغرض المقارعة السياسية مع الصهيونية ودولة إسرائيل حول مسألة "أسبقية" و "أصلانية" سكان فلسطين فحسب، إنّما كذلك - وهو الأهمّ من مجرد المقارعة- ليستسنى لأهل هذه البلاد العرب، في اعتقادي، العيش بسلام مع دولة إسرائيل، وهو ليس تماهياً مع نظام الخطاب الصهيونيّ المؤسس على "شرعية" استيطان اليهود في فلسطين و "أحقّيتهم" بها فحسب، بل هو تماه مع شدة غربتهم عن البلاد بوصفها وطناً شاملاً لهم. فإنّ الوطن، وفق سلوك السكان العرب في البلاد ووعيهم، في الحالات الأشمل، هو بمثابة مجموع القرى والبلدات العربية غير المتصل بعضها ببعض بحدودها البلدية القانونية. لشديد الأسف، ثمّة غياب لأبحاث ونقاشات حول هذه المسألة، على جميع المستويات، ومن الضروريّ وبالغ الأهميّة طرُق بابها. خلافاً للادعاء المذكور، راجع: Ben-Ze'ev and Aburaiya 2004.

إسرائيل مع مواطنيها ومع الرأي العام يقوم على الأيديولوجيا الصهيونية، وهي أيديولوجيا تقوم على الخطاب القومي، فإنّ محاجبتها من خلال خطاب لا يتخذ من الخطاب القومي ركيزة له لا يمكن أن يتقاطع معها. وقد ظهر في الأعوام القليلة الماضية خطاب أكاديمي جديد يطلق عليه اسم "الخطاب الأصلي"، يبتغي إعادة الإنسان، فردًا وجماعة، إلى مكانه وزمانه، واستعادة الإنسان مكانته، بعد أن سلبتها المنظومة المعرفية الحديثة القائمة على الأطر الليبرالية والماركسية.⁴

هنالك بعض من القوانين التي من شأنها تسليط الضوء على مسألة تضييق حدود الهوية والحيّز المكاني على السكّان العرب في البلاد، وبخاصّة ذلك الأمر القانوني الذي يتلخّص في ما يسمّى بـ "أمر الأرض" (تنظيم سند الملكية). فبعد أن شرعت السلطات العثمانية بوضع تنظيم للأراضي في فلسطين في مطلع القرن العشرين، جاءت الحرب العالمية الأولى وقوّضت هذه العملية، واستمرّت بها السلطات الانتدابية لاحقًا. ظهر هذا الأمر ضمن مجموعة القوانين الإسرائيلية لـ "ينظم" مسألة ملكية الأراضي والحقوق عليها في المناطق التي سجّلت بشكل إشكالي. وينصّ هذا الأمر على أنّ جميع الأراضي التي ليست

عليها أيّة حقوق قانونية شخصية ستسجّل باسم

⁴ يتّسم خطاب "الأصليّة" هذا بكونه خطابًا مؤسسًا على القانون الدولي، مما يفسّر طغيان الطابع القانوني عليه وضحالة المحاور والأبعاد الأخلاقية والاجتماعية والثقافية فيه. ولحدّاه عهد هذا الخطاب، فإنّه لم يطوّر بعد هذه المحاور والأبعاد، كما أنّه لا يملأ الفراغ المشار إليه في المذهبين النظريين، الليبرالية والماركسية، على صعيد محوريّ الزمان والمكان (راجع، على سبيل المثال، جمال 2005). ولكنّ مذهبًا نظريًا آخر، يعتمد على العديد من الأسس النظرية التي تطوّرت في أوروبا في العصر الحديث، قد ظهر منذ الستينيات ويطلق عليه اسم "المجتمعية" (communitarism) يحاول أن يملأ هذا الفراغ القائم، إذ يقوم على فكرة مفادها أنّ الفرد هو جزء عضويّ من المجتمع، وتاريخه والبيئة المحيطة به يتطّبّعان به وبثقافته، ويتركان أثرًا معيّنًا عليه، ولا يمكن الحديث عنه ككيّونة مجردة بمعزل عنهما (راجع، على سبيل المثال، Avineri and de-Shalit 1992; Tam 1998).

⁵ لم تتكلّل محاولات الاعتراض على مصادرة الأراضي في الناصرة في المحكمة بالنجاح. راجع: لجنة الدفاع عن الأراضي [الناصرية] ضدّ وزير المالية (1955)، قرارات المحكمة العليا، مجلد 9، ص 1261؛ قسّام ضدّ وزير الدفاع (1957)، قرارات المحكمة العليا، مجلد 9، ص 1261؛ وقائع جلسات الكنيست، مجلد 33، ص 1126 - 1130؛ كريتشمر 2002، الفصل الرابع.

الدولة. وهذا يعني أنّ الأراضي التي كانت تعتبر في السابق أراضي تابعة جماعيًا لأبناء القرية ومستعملة للرعي، وللزراعة الانتشارية، وللبناء والسكن كذلك، أصبحت تسجّل منذ سريان هذا القانون باسم الدولة. علاوة على ذلك، في حين كانت الأراضي المصنّفة للاستعمال العام، والواقعة تحت تصرّف أهل القرية أو المدينة، تسجّل باسم شركة تمثّل هؤلاء السكّان، بموجب أمر الأراضي (تنظيم سند الملكية)، فبموجب المادة 154 من قانون الأراضي، ستكون هذه الأراضي التي لا تقع في حدود القرية أو المدينة مسجّلة باسم الدولة. ينصّ قانون أملاك الدولة - 1951 على أنّ جميع أراضي الحكومة البريطانية ستسجّل باسم الدولة (كريتشمر 2002، 64). زد على ذلك أنّه بموجب القانون الأساس: أراضي إسرائيل، لا يمكن في أيّ حال من الأحوال نقل ملكية قطعة أرض معرفة كجزء من "أراضي إسرائيل". ويشمل التعبير "أراضي إسرائيل" جميع الأراضي التابعة للدولة، سلطة التطوير والصندوق القومي اليهودي (كريتشمر 2002، 65).⁵

بغية فهم أعمق لسيرورة الفلسطينيين في البلاد، لا بدّ من العودة إلى النكبة وما خلفته في النفوس، وإلى السنّين الأولى لخضوعهم للسيادة الإسرائيليّة واستقصاء آثارها على صعيد الثقافة السياسيّة. فقد ابتُلّي الشعب العربيّ الفلسطينيّ في العام 1948 بنكبة إنسانيّة على جميع المستويات، فرديّة وجماعيّة، أفضت إلى تقطيع أوصاله كشعب وككيان اجتماعيّ سياسيّ، وإلى بعثرة شرائحه الثقافيّة ونخبه، وهدم مؤسّساته السياسيّة وركائزه الاقتصاديّة، وخسارة وطنه باحتلاله وتوطينه بمهاجرين أتوا إليه من شتّى أنحاء المعمورة. فقد اندثر الكيان السياسيّ للشعب الفلسطينيّ، وتهدّمت بُناه الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وقُضي على نُخبها، واقتُلح سكاّن فلسطين من قراهم ومدنهم وشُردوا في بقاع الأرض. وقد حصل ذلك عند بداية تشكّل الكيان الفلسطينيّ، على صُعد عدّة، منها الاجتماعيّ والوطنيّ والتنظيم السياسيّ بمفهومهما الحديث. وبإيجاز يمكن وصف ما جرى للشعب الفلسطينيّ في النكبة على أنّه حدثٌ أخرجهم من دائرة الزمان والمكان، كما يخبرنا المؤرخ الفلسطينيّ إلياس صنبر (ورد ذكره لدى سعدي 2003، 7). ويمكن الادّعاء أنّ النكبة هي بمثابة كارثة فلسطينيّة على جميع المستويات، شبيهة إلى حدّ بعيد بما يصلح عليه علماء النفس باسم "الثقب الأسود" - ذلك الرحم الأولى أو الدوّامة عظيمة الجاذبيّة والتي من غير الممكن فكّك أيّ شيء منها إذا دخل في مجال تأثيرها- بحيث تجتذب كلّ الذكريات التي تحيط بها وتصطادها، ولكن لا يمكن الإمساك بها أو الإشارة إليها بكاملها، وذلك أنّها كائنة في وجدان الناس وسيرورتهم الذاتيّة والجماعيّة. وقد حلّت النكبة بالفلسطينيّين في نقطة بداية تكوّتهم كشعب وككيان سياسيّ يحمل هويّة قوميّة؛ وتحوّلت النكبة إلى أساس للذاكرة والهويّة الفلسطينيّتين (سعدي 2003؛ Sa'di 2002)، كما تتمفصل الهويّة الفلسطينيّة حول "تجربة السلب والغربة" (Rabinowitz 1994، مقتبس لدى سعدي 2003، 7).

إلى جانب ذلك، تمكن الإشارة، كذلك، إلى هيمنة نظرتين متناقضتين تجاه النكبة بين الفئة السكانيّة التي سحنت لها الظروف الموضوعيّة أن تبقى في حدود جزء من وطنها المحتلّ في العام 1948: تقوم النظرة الأولى على اعتبارها حدثاً كونياً فوق تاريخيّ لا يمكن تفسيره بمفاهيم بشريّة وتاريخيّة، ثلاثم - إلى درجة بعيدة- مفهوم "الثقب الأسود"، وهو قائم في وجدان الفرد والجماعة وغالباً ما ينوجد في الإدراك اللاواعي؛ أمّا النظرة الثانية، فلا توليها أهميّة كبرى، وترأها حادثاً عرضياً أو مرحلة سيّئة عابرة ومؤقّته ستزول عمّا قريب. أصحاب النظرة الأولى تنكّروا للنكبة ولم يتعاملوا معها، وكأنّها لم تحدث بتاتاً، ولكنهم في الوقت ذاته تنكّروا لتاريخهم قبل النكبة. أمّا أصحاب النظرة الثانية، فقد تعاملوا معها من منطلقات مختلفة، فبعضهم تعامل مع السلطات الإسرائيليّة بوصفها واقعاً، والبعض آثر مقاومتها بأساليب مختلفة على أنّها قوة غازية، وثمة من فضّل التعامل معها من منطلق الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب الشخصيّة أو الجماعيّة الضيقة، ضمن السياق الإسرائيليّ القائم وحدوده المفروضة عليه.

على الرغم من وطأة النكبة الفلسطينيّة وحجمها، ثمة ظروف موضوعيّة أتاحت لفئة قليلة من

سكان فلسطين القرويين، ولفئة ضئيلة جداً من سكان بعض المدن، الاستمرار في العيش في فلسطين ضمن حدود الهدنة لعام 1949. إن سكان القرى، وعدداً قليلاً من سكان المدن، الذين تسنى لهم البقاء في البلاد، هم بمثابة "البقيّة الباقية" من المجتمع الفلسطيني الذي اندثر. لذا، من العسير جداً استخدام المصطلحين "أقليّة" و "مجتمع" حتى مطلع السبعينيّات للإشارة إلى هذه الفئة السكّانية، "البقيّة الباقية" في فلسطين، التي وجدت نفسها فجأة في مجال السيادة الإسرائيليّة. وذلك لأنّما يليقان أكثر بمجموعة بشريّة يرتبط أعضاؤها ومجموعاتها ببنية اقتصاديّة واجتماعيّة ومؤسّساتيّة ونُظم أخلاقيّة وأنماط سلوك مشتركة.

فُرض على هذه الفئة الفلسطينيّة حكم عسكريّ -بعد احتلال البلاد والإعلان عن إقامة دولة إسرائيل مباشرة- رمى إلى تعزيز علاقة التحكم والتبعية بين الإنسان الفلسطيني وبين مؤسّسات الدولة المختلفة، ممّا ترك آثاراً عميقة على صعيد الوعي السياسيّ والثقافيّ والوجدانيّ، كما ترك آثاراً بالغة على الصعيد الاقتصاديّ وعلى أنماط الإنتاج وتبعاته وإسقاطاته على العديد من المستويات الأخرى. فإنّ التحوّل من نمط إنتاج زراعيّ يتّسم بالجماعيّة، بما يتّفق والأسس الاجتماعيّة والذهنيّة للمجتمع العربيّ، إلى نمط إنتاج يقوم على العمالة الأجيّرة والمرتبطة والمتعلّقة وثيقاً بسوق العمل الإسرائيليّة، يخلق تشوّهات وبلبلّة اجتماعيّة وثقافيّة وسياسيّة، لا سيّما أنّه فُرض فرضاً ولم يتطوّر وفقاً لتطوّر المجتمع تاريخياً.

وجدت الفئة السكّانية الفلسطينيّة نفسها، في أعقاب النكبة، تقبع تحت سلطة حكم عسكريّ رمى إلى السيطرة عليها وإقامة جهاز يعزّز ويرسي أعمدة التبعية على جميع المستويات الحيّاتيّة وفوق الحيّاتيّة، الفرديّة منها والجماعيّة، بمؤسّسات الدولة الناشئة؛ وذلك إلى جانب غياب المدينة والنخب والقيادات والطبقة الوسطى والبنية الاقتصاديّة والمؤسّسات؛ والأهمّ من ذلك هو غياب أفق ورؤيا جماعيّة ترشد أعضائه أفراداً وجماعات إلى الطريق القويم بغية تحقيقها، وبخاصّة في ظل هيمنة الاعتقاد بأنّ الكيان الإسرائيليّ ما هو إلا قوّة غازية ستزول عمّا قريب، وستعود البلاد إلى حالها بساكنيها وواقعها السالفين. وقد تعزّز هذا الاعتقاد مع تعزيز الخطاب القوميّ الناصريّ منذ نهاية الخمسينيّات وحتى الكشف عن نتائج حرب حزيران 1967، وفي ظلّ تعزّز الخطاب الثوريّ التحرّريّ في جميع بقاع العالم وانطفاء وانكماش الإمبراطوريّات. وقد ساد اقتناع شعبيّ بين الفلسطينيّين، وبخاصّة بين أوساط "جيل الاحتلال"، ذلك الجيل الذي يعي "سنة الاحتلال"، تتلخّص في أنّ الكيان الإسرائيليّ هو بمثابة احتلال، ولكونه احتلالاً فإنّ حياته زائلة لا محالة، لا حياة لها سوى "اللحظة"، لحظة هي بمثابة "رمشة عين" في هذا التاريخ الإنسانيّ العامر. فإنّ حالها كحال جميع المحتلّين السابقين، الصليبيّين والأتراك والإنجليز من قبل.

تأتي هذه الدراسة لتسدّ الفراغ القائم في ظلّ غياب دراسات وأبحاث تتخذ "يوم الأرض" نافذة لها، تحاول سبر أغواره وتتوقّف عند حدود مدهاه وتكشف عن دلالاته وإسقاطاته على مختلف الصّعد.

كما تأتي هذه الدراسة للإجابة عن السؤال المركزي التالي الذي تتمحور حوله الدراسة: أين تكمن أهميّة "يوم الأرض" على صعيد الخطاب والسلوك السياسي للقيادات السياسيّة العربيّة في البلاد، وما هي دلالاته على صعيد الثقافة السياسيّة، وما السبيل الأمثل الذي اعتمده هذه للتوفيق أو للتعاطي مع البُعدين القوميّ الفلسطينيّ والمدنيّ الإسرائيليّ؟

للهولة الأولى، يتصوّر كلّ من يعود إلى منشورات وخطاب القيادات العربيّة في السبعينيّات أنّهم عملوا فعلاً لبلوغ هدف إستراتيجيّ، يتلخّص في الحفاظ على إقليم قوميّ عربيّ في البلاد يشمل الجليل والمثلث والنقب؛ وأنّ تهديد الدولة للبعد المكانيّ للكيان العربيّ، كمجموعة قوميّة في الدولة، هو الذي أشعل فتيل الصراع في يوم الأرض. ولكنّ بحثاً أعمق يكشف فعلاً عن وجود دلالات تشير إلى مثل هذا الهدف بين السكّان العرب وبين العديد من قياداته، بيد أنّ الغائب هو رؤيا سياسيّة جماعيّة للعرب في إسرائيل، تترجم إلى فعل ونشاط سياسيّين. فإنّ استعمال مفردات لها إسقاطات سياسيّة على صعيد مفهوم السيادة (كالتعبير "كيان قوميّ") لا يعني بالضرورة ما فهمته الدوائر الإسرائيليّة منه، وهو السعي نحو الانفصال عن الدولة أو العمل على الانضمام إلى دولة أخرى أو ما شاكل هذا، أو التخطيط لذلك مستقبلاً، وإنّما يعني، فقط، استعمال القيادات العربيّة تعابير تحتلّ مكانة مرموقة بين جماهيرها ولها وقع جيّد على آذان الرأى العامّ العالميّ، ومعتمدة على تراث ماركسيّ لينينيّ، ولكنّ ترجمته إلى رؤيا جماعيّة ومطلب سياسيّ غير قائمة. كذلك، فقد قام خطاب الحزب الشيوعيّ بمختلف أطيافه وتحولاته على توتر بين القوميّ والمدنيّ. وكما سنرى في فصول الكتاب، لا يمكن الاعتماد على الشعار المطلبيّ "تقرير المصير حتّى الانفصال"، من خلال العودة إلى موادّ أولية، والاستنتاج أنّ تياراً انفصاليّاً كان قائماً فعلاً بين المواطنين العرب في إسرائيل، كما فهم من ذلك العديد من المراقبين الإسرائيليّين، كما سنرى لاحقاً. فقد جاء، على سبيل المثال، في البيان السياسيّ لمؤتمر الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ الثالث عشر أنّ من حقّ المواطنين العرب في دولة إسرائيل المطالبة بحقّ "تقرير المصير حتّى الانفصال" (كذلك ظهر في المؤتمر الثاني عشر - 1952). وهناك بعض الإشارات الواردة في البرامج السياسيّة لحركة الأرض التي تشير إلى مثل هذا المطلب، إضافة إلى فتحها مكتبها الرئيسيّ في مدينة الناصرة، على الرغم من إخضاعها لحكم عسكريّ، لا في مدينة حيفا، حيث تنشط معظم قيادات حركة الأرض. وذلك أنّ مدينة حيفا تقع ضمن حدود الدولة اليهوديّة، بينما تقع مدينة الناصرة ضمن الدولة العربيّة وفقاً لقرار التقسيم الصادر في العام 1947. كما لا يمكن، بالطبع، استخلاص ذلك من خلال سلوك الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ (ركح وماكي) ومعاينة مطالبه التي تتسم جميعها، على الصعيد المحليّ، بأنّها مطالب مدنيّة. ما هو مصدر هذا التحليل أو الفهم الإسرائيليّ؟ إنّه يعود ببساطة إلى مصدرين: الأوّل، أنّ الجليل يقع في حدود الدولة العربيّة (اعتماداً على قرار التقسيم لعام 1947)؛ والثاني، البيانين السياسيّين للمؤتمرين الثاني عشر والثالث عشر للحزب الشيوعيّ (ماكي)، حيث جاء أنّ من حقّ السكّان العرب في إسرائيل، كأقلّيّة قوميّة،⁶ المطالبة بحقّ "تقرير المصير حتّى الانفصال"،

⁶ جاء في البيان السياسيّ للجنة المركزيّة المقدّم لمؤتمر الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ في العام 1957.

وسأتوقّف عند هذه المسألة بإسهاب في الفصل القادم.

سوف أناقش معنى المطلب الذي رفعته القيادات السياسيّة للسكّان العرب في إسرائيل منذ إنشاء الدولة وحتى "يوم الأرض"، والذي يتمثّل في المطالبة بالاعتراف بالسكّان العرب في إسرائيل كأقلّيّة قوميّة، والعمل على الحفاظ على "الكيان العربيّ" القوميّ، ومنح الحقوق القوميّة وما إلى ذلك. وبما أنّ الأجهزة الإسرائيليّة المختلفة نجحت في القضاء على "حركة الأرض"، وتشريد وتهجير بعض من قادتها، لم يبقّ سوى القيادات السياسيّة المنتمية إلى الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ فقط، إضافة إلى شخصيّات لا دور جماهيريّ لها (كالمحامي والناشط السياسيّ إلياس كوسا - من حيفا).⁷

ماذا يعني قادة الحزب الشيوعيّ، مثلاً، عندما يطالبون، في منتصف السبعينيّات، بالحفاظ على "الكيان القوميّ العربيّ" في إسرائيل؟ وما هي تلك "الحقوق القوميّة" التي طالما نادى بها هؤلاء؟ يخبرنا توفيق زيّاد في صيف عام يوم الأرض أنّ معنى التعبير "مساواة قوميّة كاملة" هو: "أنّ تتوقّف جميع المصادرات للأراضي، وإعادة الأراضي العربيّة إلى أصحابها القانونيّين [...] والاعتراف بحقّ العرب في الوجود والتطوّر على أراضيهم وفي وطنهم. ومنح العرب الحقّ في احترام ثقافتهم [والحفاظ على] كرامتهم القوميّة، والحقّ في تمثيلهم الكامل في مختلف المؤسسات الرسميّة والجماهيريّة، والحقّ في الاشتراك في إعادة صياغة وبلورة السياسة العامّة للدولة ومستقبل العلاقات مع الشعب اليهوديّ، وهم الذين [السكّان العرب] يبعون أنّ تقوم [العلاقة مع الشعب اليهوديّ] على تفاهم وتعاون واحترام متبادل" (Zayyad 1976, 103). وعليه، تتسم دلالة "المساواة القوميّة"، وفقاً لتوفيق زيّاد، أحد قياديّ الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ القوميّين، بالسلبيّة الشديدة؛ فهو ينادي بضرورة وقف مصادرة الأراضي، إلى جانب المطالبة بمنح العرب بعض الحقوق المدنيّة الخاصة. كذلك يُطلعون إميل توما، أحد قياديّ الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، على مكنون التعبير "الحقوق القوميّة":

إنّ الحقوق القوميّة بداية هي إقرار بأنّ عرب إسرائيل يشكّلون أقلّيّة قوميّة عربيّة، لا

[مجرّد] طوائف [...] فإن تطرقت إلى

القضيّة من الزاوية القوميّة، طالعك

حقيقة مفادها أنّه ينبغي عليهم

[على السكّان العرب] أن يتطوّروا

على الصّعد الاجتماعيّة والاقتصاديّة

والثقافيّة. فنحن نرى في [التعبير]

"الحقوق القوميّة" التخلّص من

التمييز والاضطهاد القوميّين [...]

ومصادرة الأراضي [...] وفي التمييز

في الهبات [الحكوميّة] للمجالس

⁷ إلياس كوسا هو ناشط سياسيّ ومحامي من مدينة حيفا، حاول في مناسبات عدّة إنشاء حزب عربيّ لخوض انتخابات الكنيست منذ أواسط الخمسينيّات. ومن نشاطاته السياسيّة الفرديّة أنه كان ينشر مقالات له باللغة الإنجليزيّة في بريطانيا، كما وكان يبعث العديد من الرسائل ذات الطابع الاحتجاجيّ لرؤساء الحكومة والوزراء ورئيس الدولة في إسرائيل. ولكنه وفي ذات الوقت كان يردّد مقولة أنه على استعداد تام للهجرة من البلاد إن عرضت أجهزة الدولة عليه تعويضاً ماليّة منصفاً مقابل عقاراته، وذلك لأنّه كان على قناعة كبيرة أنّ لا مستقبل للسكّان العرب في دولة إسرائيل.

المحلّية وللبلديات [...] وفي النظر إلى [قضية] التربية والتعليم [...] وفي الدستور. على سبيل المثال، هناك تمييز في قانون المواطنة. هكذا تعرّف نحن الحقوق القومية للسكان العرب في إسرائيل.⁸

نخلص من هذا إلى أنّ تعابير على غرار "المساواة القومية" و "الحقوق القومية"، وما إلى ذلك من شؤون ومطالب قومية، تدلّ على مساواة مدنيّة تتسم بالسلبية في العديد من جوانبها. ويخبرنا بعض الباحثين أنّ الحزب الشيوعي، على الرغم من رفعه لشعار "الحقوق القومية" للسكان العرب في إسرائيل، إلاّ أنه "فرغ هذه الحقوق من أهم مضمون سياسي-قومي لها أي حق الشعب العربيّ في الأرض المحتلة العام 1948 ... في ممارسة حقّه في تقرير المصير على أرض وطنه" (كرزيم 1993، 164).

من جهة أخرى، حين أشارت بعض القيادات العربية إلى مضمون "الحقوق القومية" أو المطالب "القومية"، اتهمت بأنّها ترمي إلى القضاء على "طبيعة الدولة". فقد أنشأت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربية في إسرائيل لجنة خاصّة لكتابة ردّ لرئيس الحكومة، وذلك في أعقاب تجاهل القرار الحكوميّ (الذي نُشر في 23 أيار 1976) السمة القومية للسكان العرب في إسرائيل. وضع أعضاء اللجنة الخاصّة، والتي تألّفت من حنا مويس (رئيس اللجنة القطرية ورئيس مجلس قرية الرامة المحليّ)، وطارق عبد الحيّ (رئيس مجلس قرية الطيرة المحليّ)، وجمال طرييه (رئيس مجلس قرية سخنين المحليّ)، وأحمد مصالحة (رئيس مجلس قرية دبورية المحليّ)، وضعوا مسودّة هذا الردّ في مطلع حزيران. ويستدلّ منها أنّه "ينبغي النظر إلى إسرائيل كدولة ثنائية القومية" (الأبناء، 6 و 7 حزيران 1976؛ دافار، 7 حزيران 1976، مقتبس لدى ريخس 1977، 38). ووجّهت الصحافة الإسرائيليّة أصابع الاتهام إلى قيادات الحزب الشيوعيّ في الوقوف من وراء مثل هذا النصّ، بيد أنّ هذه القيادة رفضت الاتهام وأوضحت موقفها المتلخّص في "إننا لا نعتقد بأنّه ينبغي اعتبار إسرائيل دولة ثنائية القومية، فقد أقيمت واعترف بها دولة يهودية، ومن الحريّ أن تبقى كذلك. إنّنا نناضل في سبيل تحصيل حقوق الأقلّيّة العربية في إسرائيل، التي -في رأينا- تُعتبر جزءاً من الشعب الفلسطينيّ، ومن أجل حقوق هذا الشعب في الوجود وإقامة دولته إلى جانب دولة إسرائيل" (هآرتس، 8 حزيران 1976، مقتبس لدى ريخس 1977، 38).

تكمن أهميّة يوم الأرض في كونه يشير إلى تحوّل من واقع إلى آخر مغاير، من حقبة ما قبله إلى حقبة ما بعده. فليست أحداث يوم الأرض هي التي غيرت الحال والأحوال للسكان العرب في البلاد، بقدر ما هي دلالة وإشارة إلى تحوّل أعمق على الصّعد الثقافيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، المحليّة والعالمية.

⁸ جاءت كلمة إميل توما في سياق محاضرة ألقاها في معهد "شيلواح" في جامعة تل أبيب، في التاسع من آذار العام 1977 (مقتبس لدى ريخس 1977، 38).

إذاً، يوم الأرض ليس مهمًا لذاته، وإنما أهميته كامنة في كونه مؤشراً إلى حدوث تحولات باطنية، عربية محلية وإسرائيلية، وفي كونه انتقالاً من حقبة إلى أخرى. فقد جرى التعبير في يوم الأرض عن وضع حدٍّ لانصياع السكّان العرب في البلاد للسياسة الإسرائيلية والسعي لبلوغ تحوّل في هذه السياسة يمكنهم من المضيّ قدماً في تحقيق مواظنتهم، من جهة، ولمعالجة التوتر وفصّ النزاع القائم بين كونهم مواطنين في دولة لا تعرّف ذاتها على أنّها دولتهم، على صعيد الممارسة الفعلية وعلى الصعيدين الرمزيّ والقانونيّ، ومعادية لشعبهم ولأمّتهم، من جهة أخرى.

وإذا تبّينا أدوات تحليلية أنثروبولوجية، قلنا إنّ "يوم الأرض"، بدلالاته المختلفة وبالعرف الذي تجلّى في حيثياته، جاء تنويجاً للحالة البيئية وترسيخاً لها، حالة هي بمثابة محاولة للانتقال من حال إلى آخر، ولكنها تعثرت وتحوّلت إلى ديمومة، هي أشبه بدوام ظرف يتسم بتأرجحه بين حال وآخر. ويصطلح علماء الاجتماع على مثل هذه الحالة بتعبير "الحالة البيئية"، ولكنها حالة طارئة تحوّلت إلى ديمومة دون الانتقال إلى الحالة الأخرى المتوخّاة، فقد استدام التأرجح وتحوّل إلى واقع الحال. ويشير علماء الاجتماع -مثل فان غينب وماري دغلاس- إلى أنّ حالة البيئية هذه تتسم بخطورتها وحساسيتها، وغالباً تكتنفها حالات من العنف وغياب الاتّزان، أو حتّى غياب الوعي. كذلك، فقد شهدت دولة إسرائيل، بمجتمعها ومؤسساتها، تحولات عميقة في منتصف السبعينيات، حيث كانت هي الأخرى تتخيّب في حالة من البيئية، ولكنها، خلافاً لسكّانها العرب، انتقلت لاحقاً إلى حالتها الأخرى بفضل بلورتها رؤية سياسية شاملة. وعليه، فقد تضافرت في يوم الأرض حالتان من البيئية، البيئية الإسرائيلية والبيئية العربية، وهذا من شأنه أن يفسّر بعض من أوجه ظهور عرف دولة إسرائيل في يوم الأرض، من جانب، وعنف المتظاهرين من الجانب الآخر.

كذلك، تخلص الدراسة إلى أنّ قيادة السكّان العرب في البلاد بوجه عامّ، والحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ بوجه خاصّ، لكونه أعظم مؤسسة قيادية، أخفقت في استثمار يوم الأرض لبناء تصوّر جماعيّ مستقبليّ للمواطنين العرب في إسرائيل. فقد ظهرت "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" في أعقاب يوم الأرض كتجسيد وترويج لهذا الإخفاق أكثر من كونها عرضت حلاً للواقع البيئيّ المأزوم. فقد جاءت "الجبهة" تكريساً لهذا الواقع، ولم تطرح تصوّراً جماعياً من شأنه فصّ النزاع وتخفيف حدّة التوتر القائم بين جملة المطالب القومية والمدنيّة. كذلك، ولشدة تأثير الحزب الشيوعيّ على الوعي السياسيّ بين السكّان العرب في البلاد، تولّد وعيٌ يجمع بين "الماضي الفلسطينيّ" و "الواقع الإسرائيليّ"، بين الوطنيّ الفلسطينيّ والسياسيّ الإسرائيليّ الواقعيّ (جمّال 2004).

الفصل الأوّل

الأقلية الفلسطينية في إسرائيل - خلفية عامّة

وتتخذُ التفاصيل الرديئة شكل كُمثرى

وتنفصل البلادُ عن المكاتب

والخيولُ عن الحقائقِ

محمود درويش "أحمد الزعتر"

مقدّمة

تعتبر الأعوام الأولى التي عاشها السكّان العرب في البلاد، تحت وطأة الحكم الإسرائيليّ العسكريّ (18 عامًا)، الفترة التكوينيّة التي بلورت شخصيّتهم الجماعيّة وأرست أنماطًا ثقافيّة واجتماعيّة واقتصاديّة بعيدة المدى بينهم، إلى جانب ثقافتهم السياسيّة التي تعود إلى فترة الانتداب، والتي تركت أثرًا بالغًا ورافقتهم فترة زمنيّة مديدة بعد إلغاء الحكم العسكريّ، كجهاز بيروقراطيّ، وتحويل صلاحيّاته وأهدافه إلى أجهزة وأذرع مدنيّة وأمنيّة أخرى. وكلّ نمط من هذه الأنماط كان نتيجة لعوامل عديدة يطول الحديث عنها بتفاصيلها، تقع خارج مجال الموضوع الذي نحن بصدده،⁹ وما يعيننا تحديدًا هي تلك العوامل المرتبطة بالعناصر المركّبة للثقافة السياسيّة. إضافة إلى تأثير النكبة في النفوس، كما جاء في المقدّمة، سأتوقّف هنا عند أهمّ ثلاثة عناصر أخرى، في رأيي، وهي: التراث الثقافيّ السياسيّ الذي يعود إلى فترة ما قبل النكبة؛ ومدى الثقة التي يكنّها السكّان العرب، مجموعةً وأفرادًا، للقيادات السياسيّة الفلسطينيّة والعربيّة؛ ونوع العلاقة التي تبلورت وتعرّزت بين الفرد العربيّ في البلاد وبين الأجهزة المختلفة للدولة وخطابها التحديثيّ وشدة تأثير الحكم العسكريّ.

الثقافة السياسيّة

بعد أن تخلّص المجتمع الفلسطينيّ من ظلاميّة الحكم التركيّ لفلسطين، خضع لانتداب بريطانيا والمشروع الصهيونيّ. وتعتبر حقبة الانتداب البريطانيّ في فلسطين التجربة الأولى للفلسطينيّين في التعامل مع مفاهيم السياسة الحديثة، إضافة إلى كونها مرحلة التجربة الأولى، في تاريخهم المعاصر، في خوضهم نضالًا سياسيًا، وفي سعيهم نحو تولّي الحكم والمسؤوليّة السياسيّة. وقفت ترسّبات الثقافة السياسيّة التقليديّة، التي تستند إلى مفاهيم تقليديّة موروثه من القرون الماضية (ما قبل الحرب العالميّة الأولى)، عائقًا أمام ولادة قيادات

فلسطينيّة وعربيّة سياسيّة حديثة (نويهض ⁹ للاستفاضة في هذا الموضوع، راجع، على سبيل المثال: أوستسقي لازار 1996؛ باومال 2002؛ الحوت 1986، 134).

جريس 1966؛ قهوجي 1972؛ قورن 1997؛
Robinson 2005, 2003.

خرج المجتمع الفلسطيني من الإضراب العام (1936-1939) ومن الفترة التي أعقبته، ودخل مرحلة صدام عنيف مع المجتمع الاستيطاني الصهيوني، وصلت ذروتها في النكبة، بتشويهات عديدة تركت أثراً بالغاً على صعيد الثقافة السياسيّة بين السكّان العرب في البلاد. فإلى جانب إيجابيّة الإضراب العام (1936-1939) السياسيّة، ترك هذا الإضراب أثراً سلبياً بالغاً على صعيد الثقافة السياسيّة والاجتماعيّة في وعي الفلسطينيين. إنّ الاغتيالات السياسيّة، التي انتشرت بين القيادات والأحزاب الفلسطينيّة منذ بداية الإضراب، لم تُفضِ إلى ضعف الإضراب فحسب، وإنّما كذلك إلى خلق القطيعة بين القيادات السياسيّة وأبناء الشعب الفلسطيني، وإلى نزاع الثقة بين صفوف الأخيرين (نويهض الحوت 1986، 400-409)، لا سيّما أنّ القيادات السياسيّة كانت تستقي شرعيّتها من مفاهيم تقليديّة عائليّة لا تقبل التعدديّة ولا الكفاءات الشخصية، بل تحتكم إلى علاقات الدم والخلفيّة العائليّة والرأي القويم الواحد الأوحد، الأمر الذي يفسّر رضا الحاج أمين الحسيني عن العديد من اغتيالات أعضاء الأحزاب والنقابات الفلسطينيّة الوطنيّة، بحكم أنّهم غير خاضعين لسلطته المباشرة.

كما شاعت ظاهرة وجود عصابات سرقة تغزو القرى العربيّة وتسرق حلالها ومؤونها الضئيلة، إضافة إلى وجود عصابات تحترف الاغتيال وترعب الناس ببطشها. وقد استغلّت سلطات الانتداب والقيادات الصهيونيّة هذا الجو لتقوم بتوظيف الخلافات الشخصية بين الأفراد وبين الأحزاب وتنفيذ الاغتيالات لضرب الأحزاب والقيادات والعائلات بعضهم ببعض (نويهض الحوت 1986، 407). ويخبرنا المؤرّخ والناشط السياسيّ بولس فرح، والذي عاش تلك الفترة، أنّ "القتل السياسيّ في الثورة الفلسطينيّة تحوّل إلى الخلط بين حماية الثورة والعداوات الشخصية والحمائيّة، بين الإرهاب الشعبيّ، والإرهاب الفرديّ... وغدت أيّة إخباريّة عن شخص إلى قيادات فصائل الثورة أو من هم دونهم تفضي إلى الجريمة والقتل. وعمّت الفوضى بهذا الشأن وغدا القتل السياسيّ لحماية الثورة قتلاً للأبرياء، وتنكيلاً بأعداء الحمايل والعائلات". ويضيف أنّه "عمّت الفوضى بهذا الشأن، وانعكست سلبياً على الثورة، وعانى الناس منها الكثير الكثير. وكنت ممّن عاش تلك الحقبة وما زلت أشعر بسلبيّاتها: الذعر الذي انتشر بين الأهالي من جراء القتل غير المبرّر الذي لا يحتكم إلى قانون أو نظام" (فرح 1991، 1945). وممّا يعزّز ادّعاء شيوع السرقة والإرهاب داخل المجتمع الفلسطينيّ تشكيل محكمة الثورة (أسسها فوزي القاوقجي) في بداية الإضراب (نويهض الحوت 1986، 401). وغنيّ عن الذكر أنّ العديد من هذه المحاكمات، التي لم تقم على أسس قانونيّة أو إداريّة صحيحة، لم تستند إلى مرجعيّات سياسيّة أو حقوقيّة، وذلك لغياب مثل تلك المرجعيّات ولكونها محاكمات محلّيّة. لذا، شاعت الافتراءات وتحويل العداوات الشخصية إلى تخوين على الصعيد الوطنيّ، وهو ما أدّى، بالتالي، إلى ضرب القواعد الحزبيّة في جميع مناطق فلسطين، وإلى هجرة العديد من الشباب المثقّفين والأثرياء والموظّفين إلى البلاد العربيّة المجاورة، بحيث "لم ينقطع سيل الهجرة إلى الأقطار العربيّة منذ سنة 1937 وخاصّة إلى لبنان وسوريا ومصر، وقد بلغ عددهم عشرات الآلاف" (نويهض الحوت 1986، 408). وبإيجاز نقول إنّّه "للإرهاب والاغتيال، الذي

تحوّل من إرهاب جماهيريّ إلى إرهاب ثأريّ نفعيّ وخروجه عن مهمّته وهو القضاء على السماسرة والمخبرين، وخونة الشعب، وحثالة المجتمع، [كان] دور في إفساد العمل الثوريّ" (فرح 1991، 158).

كذلك، تركت سلبيات الإضراب العامّ بالغ الأثر على إمكانيّة توحيد صفوف القيادات العسكريّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة للمجتمع الفلسطينيّ في تحوّلِهِ إلى حقبة ما قبل النكبة. من هنا، دخل المجتمع الفلسطينيّ حرباً لم يكن في الإمكان الانتصار فيها؛ وذلك لأنّه كان مجتمعاً مهذباً داخلياً، استفحل العنف فيه ولم يستطع أن يتحكّم به قطّ. جاء هذا الاستفحال لغياب الوعي الكافي بين القيادات السياسيّة لاستخدام أداة العنف، في ظلّ غياب أسس ومرجعيات أخلاقيّة وقانونيّة وإداريّة من شأنها أن تفرض سلطانها على العنف وتسبّرها لأهدافها ولتقويضها عند الحاجة. يخبرنا أكرم زعيتر (في يومياته، 611) بشأن "عجز القيادة السياسيّة عن كبح جماح بعض الثوّار، أو المنتفعين من الثورة"، حيث يقول "لا أستطيع في حال من الأحوال أن أتصوّر ما يسوّغ اغتيال أشخاص لا أشك أنّهم وطنيّون مهما قيل في موقف بعضهم السلبيّ من الثورة" (مقتبس لدى فرح 1991، 153-154). ويطلعنا رشيد الحاج إبراهيم، الناشط السياسيّ الحيفاويّ منذ نهاية العشرينيات حتّى النكبة، على جوانب معيّنة من فشل القيادات الفلسطينيّة في التعامل مع حدث سياسيّ وعسكريّ بحجم احتلال فلسطين، وانهماكها في الاحتراب الداخليّ فيما بينها (الحاج إبراهيم 2005). وقد تركت النكبة، وما يجاورها من مسائل تتعلّق بدور القيادات والأنظمة العربيّة في وقوعها، آثاراً بالغة على نفوس أبناء البقية الباقية من الفلسطينيّين وعلى ثقافتهم السياسيّة. تنطوي هذه الآثار اليقين بوهن وخيانة القيادات العربيّة وعدم الركون للأنظمة العربيّة في تحرير البلاد ولا بنصرة الشعب الفلسطينيّ، وإنما يتوجّب الخضوع للواقع الجديد ومحاولة تحسين ظروفه.

وقد عبّر توفيق طوبي، عضو عصبة التحرّر الوطنيّ، عن بعض التشويهات التي طرأت على الثقافة السياسيّة للفلسطينيّ منذ ثورة 1936 وحتّى حدود النكبة، ضمن كراسة نُشرت بعد النكبة (في أيلول 1948)، باسم عصبة التحرّر الوطنيّ. تنبع هذه التشويهات، في اعتقاده، من غياب الثقة بين السكّان العرب وقياداته السياسيّة وأغنيائه وأنظمة الدول العربيّة وتخوينها. يرى طوبي أنّ القيادة العربيّة تتحمّل قسطاً وقياساً وفيراً من المسؤوليّة عن حدوث النكبة بنتائجها الكارثيّة، ووصفها بأنّها "زعامة نفعيّة أنانيّة، رجعيّة، ضلّلتهم وأوهمتهم بهتاناً وغرّرت بهم وساقطهم من فشل إلى فشل أشدّ منه خطراً، ومن هوة إلى هوة أشدّ منها سحقا". كما أنّهم قاموا بتنفيذ "المؤامرة" على الشعب الفلسطينيّ، ودخلت فلسطين بهدف منع سكّان فلسطين من تقرير مصيرهم (طوبي 1948، 99-100، 107-108).

وبروح أشدّ نقديّة، حاول محمّد نمر الهوّاري، عضو لجنة الممثّلين عن اللاجئيين الفلسطينيّين في

محادثات لوزان (مطلع أيار 1949)، والذي شغل كذلك منصب القائد العام لمنظمة النجادة،¹⁰ الوقوف عند أسباب حدوث النكبة (الهواري 1955). بعد انتخاب الهواري قائداً عاماً لمنظمة النجادة، أعلن وراء المنظمة للمفتي رئيساً لها (نويهض الحوت 1986، 508-514). على الرغم من ذلك، اتهم الهواري، لاحقاً، المفتي والقيادات الفلسطينية والعربية، وحتى الشعوب العربية، بالتقاعس والتآمر ضد الفلسطينيين، وحملهم قسماً كبيراً من المسؤولية عن حدوث النكبة. يذكر الهواري أنّ السببين الأوليين اللذين حملا اللاجئين إلى ترك ديارهم: "جهالة الشعب العربي الفلسطيني وسهولة انخداعه والتغريب به"، و "إرهاب المفتي وإجرامه، حيث دبت الفوضى ففزح الكثيرون ومرت في مخيلاتهم مجازر الماضي، وسمعوا صرخات الضحايا البريئة التي أزهقت أرواحها ظلماً وعدواناً بسلاح المفتي وأبطاله" (الهواري 1955، 313). وعلى الرغم من النبرة القوميّة الواضحة التي يظهرها في مقدّمة كتابه "سرّ النكبة" (1955)، طالب منذ مؤتمر "لوزان" بأن يتنحى ممثلو الحكام العرب عن المفاوضات في مسألة اللاجئين وقضيّة فلسطين وتركها للممثلين الفلسطينيين وحدهم، وذلك لغياب الثقة بهم. وخلاصة الأمر، أنّ نغمته على القيادات العربية ومعاملة اللاجئين في الدول العربية مباشرة بعد التهجير قد أعمت بصيرته، فاتّهم الحكومات والشعوب العربية جميعها بالتآمر ضدّ الشعب الفلسطيني بأسره، ممّا قد يحدو بمن يقرأ كتابه "سرّ النكبة" أن يخلص إلى التشكيك بشخصه وولائه لشعبه، كما فعل الشيوعيون في البلاد بعد عودة الهواري إلى البلاد (10 كانون الأوّل 1949، بعد أن عُرض عليه آنذاك في مؤتمر "لوزان") (الهواري 1955، 395). وفي معرض نقاش مشروع قانون الخدمة العسكريّة في إسرائيل (16 كانون الثاني 1959)، اتهم توفيق طوبي حكومة إسرائيل، إضافة إلى كونها تحرم المواطنين العرب من تادية الخدمة العسكريّة، أنّها تمنح أشخاصاً فلسطينيين رجعيين خادمين للرجعية العربيّة، مثل محمّد نمر الهواري، تصاريح بالعودة إلى البلاد ممّا قد يهدّد الاستقرار و"سلامة دولة إسرائيل وأمنها" (وقائع جلسات الكنيست، المجلد الثالث، 534).

ولكن هذه الحالة النفسيّة الجماعيّة المحبطة لم تستمر طويلاً حيث نجحت ثورة الضباط الأحرار في مصر في 23 تموز 1952 وتبدلت النفوس بعض الشيء لاحقاً -وبشكل خاص منذ العدوان الثلاثي في العام 1956 والإعلان عن الوحدة

المصريّة السوريّة (الجمهورية العربيّة المتّحدة في العام 1958). ولكن هذا الجو التفاؤلي ما لبث أن زال سريعاً في حزيران 1967 بعد الكشف عن النكسة ونتائجها الوخيمة. ويمكن مع بعض المبالغة في التعميم الإشارة إلى فترة ما بعد هذا الحرب بأنّها فترة البناء الداخلي للسكان العرب في البلاد من دون انتظار أي نجدة عربيّة خارجيّة والاستسلام للواقع الإسرائيلي القائم

¹⁰ "منظمة النجادة"، هي منظمة شبابية، أنشئت في أواخر العام 1945 بهدف التدريب العسكري. بغية الحصول على تصريح من سلطات الانتداب، عمد القائمون على المنظمة إلى إخفاء أهدافها العسكريّة خلف أهداف رياضيّة عامّة دعت إليها في قانونها الأساس. قبل الحصول على تصريح من حكومة الانتداب (21 كانون الأوّل 1945)، أقامت المنظمة فروعاً لها في الناصرة وحيفا ونابلس ويافا والقدس (الهواري 1955؛ نويهض الحوت 1986، 508-514).

والمحاولة المتواضعة لتحسين شروطه، وبخاصة منذ منتصف السبعينيات، كما سنرى لاحقاً. ولكن قبل ذلك لا بدّ لنا من الوقوف عند الآثار التي تركها الحكم العسكريّ على الثقافة السياسيّة بين السكّان العرب في البلاد، حيث دام هذا الحكم نحو 18 سنة وطالت سلطته جميع مناحي الحياة للسكّان العرب.

وجدت البقيّة الباقية من المجتمع الفلسطينيّ، في الجزء المحتلّ من فلسطين في أعقاب النكبة، نفسها تقبع تحت وطأة حكم عسكريّ إسرائيليّ. فالحكم العسكريّ يُعتبر أكثر من مجرد مجموعة أنظمة وقوانين وجهاز بيروقراطيّ، على الصعيد الموضوعيّ؛ إذ نقد أهدافاً حكوميّة بنجاعة، وخلق تبعيّة عظيمة بين مختلف مناحي حياة الفرد العربيّ في البلاد ومشية وأهداف وسلطان الدولة. إنّهُ بمثابة منظومة من الأفكار والأحاسيس والتخيّلات والرموز والإيحاءات والمجازي ني الوطأة شديدة الأثر، منظومة ترسم حدوداً ضيقة لتعريف الذات لذاتها والجماعة لهويّاتها، تلغي أبعاداً ومحوّراً في الإنسان، تفرز صوراً قاتمة من خيارات ومسالك بديلة للحياة، وتلغي مسالك كانت وأخرى كامنّة كان من الممكن أن تتوجد، وتُخضع الإنسان لضروريّات حياتيّة مادّيّة أوليّة، وتقمع ملكات كامنّة في روح الإنسان وروح الجماعة. وبإيجاز، نقول إنّها لغة تبتغي خلق الإنسان من جديد على فرضيّة كونه "صفحة بيضاء" من خلال خلق ظروف

¹¹ نسبة إلى اسم المجلّة ولسان حال "الجمعيّة العربيّة اليهوديّة"، التي بادر إلى إقامتها أمنون لين في العام 1966، الذي شغل منصب رئيس الدائرة العربيّة في حزب مباي في حينه، وترأسها سليم جبران (من حيفا)، بهدف الحدّ من تأثير الخطاب القوميّ العربيّ (كما يخبرنا أمنون لين)، والذي كان مهيمناً في العالم العربيّ آنذاك، ولخلق "وعي" عربيّ يقوم على تبعيّة تامّة للمشروع الصهيونيّ ولخدمته (راجع: لين 1999، 162-168).

¹² استعمل الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ (ماكي وركح) عبارات عديدة للتدليل على السكّان العرب في إسرائيل، منها "الشعب العربيّ الأرض إسرائيليّ"، و"الشعب العربيّ الإسرائيليّ"، و"الشعب العربيّ في إسرائيل"، و"الأقلّيّة القوميّة العربيّة" -لفترة طويلة من الزمن. ومن اللافت للانتباه استعمال تعبير "الشعب العربيّ في إسرائيل" أو "الشعب العربيّ"، والذي لم يندثر حتّى نهاية السبعينيات، فهذا هو حنّ نقارة يردّها حتّى في حقبة ما بعد يوم الأرض (راجع خطابات المنشورة، إبراهيم 1985). حول استعمال تعابير "الشعب العربيّ الإسرائيليّ" و"الأقلّيّة القوميّة العربيّة"، راجع تقرير اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ المقدّم إلى المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ (ميكونيس 1957، 150-151).

التخلف والفقر المدقع والأمية والعفن والتصحّر والأمراض والعدمية. فقد جاء، على سبيل المثال لا الحصر، في افتتاحية إحدى كراسات الدعاية الإسرائيلية (صدرت عن "دار النشر العربية"، التابعة للهستدروت، العام 1961) ما يلي:

إن التجمّع السكاني العربيّ في إسرائيل قد سار طريقاً طويلة في التطوّر الاقتصاديّ، والاجتماعيّ، والثقافي منذ إقامة الدولة. إن النهوض العظيم في مستوى الحياة جاء ثمرة تطوّر زراعيّ، وإشغال تامّ، وتطوير مؤسّسات الحكم الذاتيّ، وإدخال المياه والكهرباء، وشقّ طرق رئيسيّة وأخرى داخلية، ومستوى صحّة مرتفع وتربية وتعليم للجميع، وعلاج شامل للعامل وللفلّاح وتأمين اجتماعيّ عظيم (الهستدروت 1961، 3).

يلاحظ أنّ الخطاب التحديثيّ يهيمن على هذه اللغة، وقد تبنّاه، إلى حدّ بعيد، الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، والذي يصبّ جلّ اهتمامه في إظهار "رفعة" مستوى الحياة (المادّيّة) للسكان العرب بفضل الاحتلال الصهيونيّ لفلسطين، منذ نشأة الاستيطان الصهيونيّ وإلى ما بعد إقامة دولة إسرائيل (سعدى 2000؛ Sa'di 1997). يقوم طرح التحديث في صلب المنظومة الأيديولوجيّة الماركسيّة، ممّا دفع الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ إلى تبنّيه. يتلخّص التفسير الماركسيّ للتحديث في أنّ الواقع المادّيّ ينعكس في الوعي الذاتيّ والجماعيّ للفرد وللجماعة تبعاً، وأنّ تحسين شروط الواقع المادّيّ ينعكس إيجاباً بالضرورة في الوعي الذاتيّ. ثمّة اقتناع شائع في التفسير المهيمن في دوائر إسرائيلية عديدة، وفي صميم الفكر السياسيّ للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، مفاده أنّ التحديث يحمل بين طياته اندماج الأقليّات غير الإشكنازيّة (العرب واليهود الشرقيّين) في المجتمع الإسرائيليّ، بمؤسّساته وثقافته الشرق أوروبّيّة الحديثة، كنموذج ومعيّار للحداثة والتحديث، وفي مؤسّسات الدولة. ويدور جلّ نقد الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ في فلك غياب توفير الظروف الملائمة للاندماج والانخراط في المجتمع والدولة الإسرائيليّين، وعدم تنفيذ الحكومة سياسة التحديث في القرى والمدن العربيّة وتلك التي يسكنها يهود شرقيّون. إلى جانب ذلك، تقوم في صلب الخطاب السياسيّ للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ فرضيّة مفادها أنّ "الثقافة والقيم العربيّة التقليديّة تعيق تحديث الأقليّة العربيّة الإسرائيليّة" (زريق 1990، 275). كذلك، يعتبر التحديث راية المجتمع الحديث بنخبه وبخطاباته المختلفة وهدفه، وما زال يهيمن على عدد كبير من المجتمعات العربيّة وغير العربيّة، في العالم المتطوّر صناعياً، كما هو الحال في العالم غير المتطوّر صناعياً.

ما هي الأهداف الرئيسيّة من "مشاريع التطوير" المختلفة التي تفرضها الحكومات الإسرائيليّة على العرب في البلاد؟ للإجابة عن التساؤل، تجدر بنا العودة إلى العديد من النصوص التي تعكس التصورات الحكوميّة ومخططاتها، وتعكس، في المقابل، التخوّفات التي يتحسّسها السكان العرب في البلاد. فقد اهتمّ جهاز الاستخبارات العامّة ("الشاباك") حتّى العام 1967 بمعدّل المواليد المرتفع بين صفوف المواطنين العرب في إسرائيل. وتقدّم بمقترحات عديدة ترمي إلى تحقيق انخفاض النموّ الطبيعيّ لدى العرب، بما في ذلك، "مشاريع تشجيع هجرة [العرب]".

وقد حوّل أحد المشاريع التي تقدّم بها "الشاباك" إلى الدوائر الحكوميّة المختلفة، ليصبح فيما بعد إحدى ركائز سياسة الحكومة"، كانت مسألة تعيين الحدود الإداريّة ووضع خطط لبناء القرى العربيّة بطريقة ترغم القرويين على التخلّي عن مجالاتهم الزراعيّة والإقليميّة (ومنها أراضيهم الزراعيّة)، وبخاصّة، أساليب البناء القرويّة. هدفت هذه العمليّة إلى تجريد الأهالي من الأراضي وفرض الطابع الحضريّ، وافترضت أنّ تقليص المساحة في أساليب الإسكان الحضريّ سيؤدّي إلى خفض معدل المواليد " (بنزيمان ومنصور 1992، 47). من هنا نلاحظ أنّ الإجابة عن التساؤل الذي ورد آنفاً ستكون، بالضرورة، إجابة مركّبة، وذلك بحكم الواقع المركّب الذي تعيشه الأقلّيّة العربيّة في البلاد. فقد تحوّلت الحداثة (والتحديث) إلى سلاح قهر واغتصاب وتمييز عرقي بيد أجهزة دولة في محاربتها مجموعة من مواطنيها. وهذا أحد أوجه التعامل الأداة لدولة إسرائيل وللحركة الصهيونيّة مع الحداثة بمضامينها التنويريّة والتحرّريّة، بحيث تتحوّل الأخيرة إلى مجرد أداة لخدمة أهداف سياسيّة بعيدة كل البعد عن الدلالات التي تقوم في أساس هذه المضامين.

على الرغم من النجاح النسبيّ لهذه المنظومة (اللغة)، عانى العديد من السكّان العرب من شعورهم بالغربة والافتراق عن بلادهم، فيها هو محمود درويش الشابّ يخبرنا بمثل هذا الشعور: "فأنا غريب الدار في وطني" ("مميّة بلا كفن" 1960)؛ وتلظت داخل الغالبية العظمى منهم جمّة الجوع والحرمان، ممّا حدا بكلّ منهم إلى الانهماك منذ فجر اليوم في العمل، لسدّ رمقه ورمق أبناء عائلته بكسرة خبز ورشفة ماء.

كذلك، فقد عمدت إسرائيل إلى التعامل مع السكّان العرب في البلاد، بخاصّة في فترة الحكم العسكريّ، من خلال مجموعة من القوانين تعود في طبيعتها إلى الباب الجنائيّ (قورن 1997؛ Korn 1995). ونعني بهذا أنّ السلطات الإسرائيليّة حاولت تجريم العمل السياسيّ والثقافيّ والمعيشي العربيّ في البلاد. فإنّ "تسلّل" عربيّ إلى بلدة يهوديّة في الجوار، لشراء الطحين دون التزوّد بتصريح لهذه الغاية من سلطة الحكم العسكريّ، قُدّم إلى المحكمة بحجّة ارتكابه جريمة جنائيّة. ودخول شخص عربيّ لفلحة أرضه تحوّل إلى مخالفة جنائيّة (الملحق رقم 4). لقد نتجت عن ثماني عشرة سنة من الحكم العسكريّ (ويضمن ذلك الأحزاب الصهيونيّة والهستدروت وجهاز المخابرات العامّة) للسكّان العرب، ترسّبات على صعيد الثقافة السياسيّة أفرزها جهاز التحدّم والمراقبة (زريق 1990). وقد تجسّد ذلك، إلى مدى بعيد، في توجّه العرب في البلاد -أفراداً وجماعة- توجّهاً أداتيّاً إلى المؤسّسات الحكوميّة (بقوانينها ونظامها وأنظمتها) وغير الحكوميّة، وإلى الأحزاب الإسرائيليّة (بمشاريعها وأيديولوجياتها وثقافتاتها التي تبشّر بها)، ولا يختلف الأمر كثيراً عند الحديث عن المجتمع الإسرائيليّ بقياداته ونخبه وشرائحه المختلفة. فهي هو بن غوريون، مؤسس دولة إسرائيل، يدخل في سجل مع بعض زملائه في 12 أيار 1948 حول ضرورة التطرّق إلى مسألة حدود سيادة الدولة في إعلان إقامة الدولة (مجلس الشعب المؤقت 1978):

- ف. روزنبليط: هناك مسألة الحدود ولا يمكن إلاّ التطرّق إليها.
- د. بن غوريون: كلّ شيء ممكن، إذا قرّرنا هنا أننا لا نأتي على ذكر الحدود - فلن تُذكر. لا شيء بديهيّ.
- ف. روزنبليط: هذا الأمر ليس بديهيّاً، ولكنّه أمر قضائيّ.
- د. بن غوريون: القضاء هو أمر يضعه أشخاص.

لقد خلق الحكم الإسرائيليّ العسكريّ ذهنيّة ثقافيّة أداتيّة بالغة تملّكت السكّان العرب في البلاد وبعوالمهم المتخيّلة والذاتيّة، على صعيد أنماط تفكيرهم وسلوكيّاتهم، تجلّت في تشوّهات عديدة، منها التوجّه العامّ لمفاهيم القانون والنظام، والعلاقات الاجتماعيّة، والأفكار التنويريّة والحداثة، وللمؤسّسات الاجتماعيّة والسياسيّة. من سمات هذا التوجّه الأداتيّ عدم قيامه على ركائز عقائديّة أو فكريّة أو أخلاقيّة أو على منظومة من المبادئ، وبإيجاز، على أسس "حميميّة"، كما يطلق عليها بعض الباحثين، من أمثال غبرئيل ألموند وسيدني فيربا (Almond and Verba 1963, ch. 8). لا يفسّر ذلك انتقال أصوات الناخبين العرب من حزب إسرائيليّ إلى آخر بين عمليّة انتخابيّة وأخرى فحسب، إنّما يفسّر، بصورة خاصّة، "التوجّه الواقعيّ" أو البرغماتيّ، الذي نما وتطوّر ووجد لنفسه مكاناً حميميّاً بين غالبية قطاعات وشرائح السكّان العرب. ويعتبر رفض إلياس كوسا لهذا التوجّه استثنائيّاً لا يمثل التوجّه العربيّ العامّ الذي شاع في البلاد في تلك الفترة. ردّ كوسا على دعوة بعض العناصر المستعربة في الحزب الحاكم وفي حزب مبام للمواطنين العرب ولقياداتهم أن يعتمدوا منهج "الواقعيّة العصريّة"، بالكلمات التالية: "الواقعيّة تعني النظر إلى الأمور على أساس حقيقتها الراهنة ومعالجتها في نطاق تلك الحقيقة. هي الاعتراف بما وقع والتسليم بما حدث [...] والواقعيّة الإيجابية [...] تعني التسليم بجميع الإجراءات التعسفيّة التي نفذتها الحكومة ضدّهم" (كوسا 1960، 36).

في وثيقة توفيق طوبي حول مجزرة كفر قاسم، وبعد أن عرض مجريات الأمور التي أدت إلى المجزرة، يطلّعنا أنّ هدفه من وراء كتابة هذه الوثيقة وإرسالها إلى أعضاء الكنيست نابع من الدوافع التالية: "واجبي الإنسانيّ، واجبي كمنتخب الشعب، واجبي تجاه شعب إسرائيل وتجاه جماهير السكّان العرب في إسرائيل وتجاه سكّان كفر قاسم". ويعلّل طوبي مطالبته بإقامة "لجنة شعبيّة واسعة لتحقيق في هذا الجرم" من خلال معيارين اثنين: "العدل وسمعة إسرائيل!" ويتوجّه طوبي في ختام وثيقته إلى "الناس الشرفاء"، ويخاطبهم فرداً فرداً على النحو التالي: "إنّي أتوجّه إليك كي تهبّ محتجّاً على هذه الجريمة البشعة. فإذا نجح مرتكبوها والمسؤولون عنها في طمس معالم هذه الفعلة النكراء، فإنّما هم بذلك يرتكبون جريمة أخرى ويسيتّون إلى إسرائيل وإلى مستقبلها في الشرق الأوسط" (التشديد للكاتب).

لا يمكن فهم السلوك السياسيّ أو الثقافة السياسيّة للعرب في البلاد، حتّى منتصف السبعينيّات، على

أقلّ تقدير، من خلال تحليل نتائج الانتخابات للبرلمان الإسرائيليّ، كما يحلو للبعض أن يفعل. ولكن يمكننا التوصل من خلال هذه المعطيات إلى نتيجة مركزيّة ومهمّة، مفادها أنّ أنماط التصويت المهيمنة بين أفراد هذه الشريحة السكانية يتّسم بالأداتيّة وغياب ثقة المواطن العربيّ في البلاد، فرداً وجماعةً، بالقيادات السياسيّة القائمة (من أحزاب وقيادات تقليديّة محلّيّة)، وبجهاز الدولة وبنوايا قادتها. وقد بيّن لنا بعض الباحثين أنّ غياب هذه العلاقة "الحميميّة" والثقة بين الفرد والسلطة (بأحزابها، ومؤسّساتها، ونخبها المختلفة)، وهيمنة الريبة والتوجّس، يؤدّيان إلى عسر في بناء ثقافة مدنيّة - تلك التي تُعتبر من الأعمدة المركزيّة للثقافة الديمقراطيّة ولنظامها (Almond and Verba 1963). فمع غياب ثقة المواطن بالنخبة السياسيّة أو بالقيادة، لا يمكن بناء ثقافة مدنيّة ترسي وتتصلق أعمدة المشاركة السياسيّة للمواطنين، تلك الأعمدة القائمة، في بعض وجوهها، على أسس حميميّة، ومن ثمّ فهي تقوم على أسس هشّة لا يمكن الركون إليها لغرض بلورة ثقافة مدنيّة بين جمهور المواطنين.

نشر المحامي إلياس كوسا، في العام 1960، كراسة بعنوان "ردود ثلاثة لم تُنشر"، تحمل بين دفتيها ثلاث مقالات، يحاول الكشف من خلالها عن المعوقات المركزيّة التي تحدّ من إمكانية بناء ثقافة مدنيّة بين المواطنين العرب، وقد جاء فيها أنّه "من الصعب أن يثق العربيّ بحسن نيات

إسرائيل وصدق تصريحات زعمائها" (كوسا 1960، 11).¹³ وقد رأى كوسا هذه "الثقة" من الركائز الرئيسيّة التي من شأنها أن ترسي أعمدة الثقافة المدنيّة. كذلك نشر كوسا في 25 تشرين الثاني من العام ذاته ردّاً على اتّهام الصحف الإسرائيليّة له (يحمل العنوان "قُضت مضاجعهم") بأنّه يحرضّ المواطنين العرب لتحويلهم إلى طابور خامس، وبأنّه يعمل على زرع بذور الكراهية بين العرب واليهود في البلاد. وقد طالب كوسا بتغيير سياسة دولة إسرائيل نحو "الأقلّيّة العربيّة" في البلاد "تغييراً جذريّاً"، وهو ما يخدم مصلحة الدولة أيضاً، وذلك لأنّه يعمل على "إنمائها" (كوسا 1960، 11). وردّاً على محرّر صحيفة "اليوم"، يقول كوسا: "يزعم محرّر 'اليوم' أنّ هناك جهوداً تُبذل في سبيل الوصول إلى الثقة المتبادلة التي يصبو إليها كلّ مواطن مخلص وتدّعي بأنّي أعلم حقّ العلم بوجود هذه الجهود. لقد فتّشت

¹³. خلافاً للرأي السائد، فقد اتسمت الخمسينيّات والستينيّات بنشاط سياسيّ ولكنه نشاط ربما يكون مختلف بعض الشيء، لأنّه لم ينطلق من إطار تنظيمي قطريّ أو محليّ معيّن، وإنّما جاء نتيجة لردود فعل لأفراد أو جماعة غير منخرطين ضمن إطار تنظيمي معيّن. يقوم الرأي السائد في الأدبيّات المختلفة على فرضيّة مفادها أنّ النشاط «السياسي» إنّما هو ثمرة لفعل أو قرار ينتج عن تنظيم أو إطار حزبيّ أو سياسيّ معيّن، ولكن النشاط الذي هو ثمرة مبادرة فرديّة أو جماعيّة لا إطار تنظيمي معيّن له لا يمكن وصفه بالسياسيّ. لهذا فإنّ حقيقة ظهور مبادرات جماعيّة أو فرديّة للاحتجاج أو المطالبة بأمر معيّن لم تبادر إليها تنظيمات أو أحزاب سياسيّة في البلاد العربيّة في الخمسينيّات والستينيّات لا يمكن نعتها بالمبادرات السياسيّة. وعليه، فإنّ النشاط السياسيّ هو بالضرورة نتاج لإطار تنظيمي معيّن. وفي بحث آخر أقوم على إعداده حالياً أحاول أن أرصد وأوثق النشاط السياسيّ العربيّ في البلاد منذ الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل وحتى مطلع السبعينيّات منطلقاً من إدعاء نظريّ ينطوي على فضح هذه الفرضيّة والقول بأنّ النشاط السياسيّ هو، أيضاً، نتاج لفعل أو قرار لأفراد أو جماعة غير منتظمين في إطار ما.

عن هذه الجهود وحاولت أن أقف على أثر لها في المحيط العربيّ وباءت جميع المحاولات بالفشل ولم يستطع عربيّ واحد أن يدلّني على شيء منها ويبدو أنّها كامنة في مخيلات بعض المضللّين" (كوسا 1960، 11). كما جاء في إهداء الكراسة التي تحمل الرّدّ ما يلي: "إلى كل مواطن فخور بعروبته، معترّز بكرامته الإنسانيّة، مقاوم للاضطهاد والطغيان، مناضل في سبيل نيل حقوق المواطنة وتأييد واجباتها كاملة غير منقوصة وإلى كل عربيّ، أنّى يكن، يرغب في معرفة حقيقة أوضاع الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل - أقدم هذا الكتاب" (كوسا 1960، 2). إذن، إنّ الرّدّ يحمل بين طيّاته هدفين: العمل على نيل "حقوق المواطنة" إلى جانب "تأييد الواجبات كاملة وغير منقوصة" (بما فيها تجنيد الشباب العرب في البلاد للجيش الإسرائيليّ، كما طالب في إحدى المناسبات)، والكشف عن واقع "الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل"، و"تنوير الرأي العام اليهوديّ بشأن قضاياهم وظلاماتهم" (كوسا 1960، 13).

دولة إسرائيل: يهوديّة وصهيونيّة وديمقراطيّة

إنّ تعريف دولة إسرائيل كدولة يهوديّة، "دولة تجسّد القوميّة اليهوديّة وتخدم المصلحة القوميّة للشعب اليهوديّ"، من شأنه أن يفسّر لنا بعض جوانب المعضلة المدنيّة القائمة في إسرائيل. يجري التعبير عن الطابع اليهوديّ للدولة في جميع مناحي الحياة في المجتمع والدولة: الرموز والمؤسّسات؛ اللغة ولافتات الطرق؛ معالم الحيّز وعمران الأرض؛ الحيّزين العامّ والخاصّ. وقد عبّر بن غوريون عن ذلك قائلاً: "عندما نقول 'استقلال يهوديّ' أو 'دولة يهوديّة' فإننا نقصد بذلك أرضاً يهوديّة، وتربة يهوديّة، إنّنا نقصد عملاً يهوديّاً وإدارة منزليّة يهوديّة، وزراعة يهوديّة، وصناعة يهوديّة وبحراً يهوديّاً. إنّنا نقصد أمناً، وسلاماً، واستقلالاً، واستقلالاً تامّاً لليهود - كحال جميع الشعوب الحرّة الأخرى".¹⁴

زيادة على "يهوديّة" الدولة، تنظر إسرائيل لذاتها على أنّها "دولة صهيونيّة". فخلافاً لدول عديدة أخرى، ترى إسرائيل نفسها "دولة شعب غير مقيم بغالبيّته بين حدودها [الجغرافيّة]. بوصفها دولة صهيونيّة، مسؤولّة هي عن أمن وسلامة ووحدة ودوام الهويّة الثقافيّة للشعب اليهوديّ [...] دولة ذات طابع سياسيّ، واقتصاديّ، وثقافيّ تستوعب مهاجرين [...] دولة أقيمت بغية توفير حلول لمشكلات الوجود للشعب اليهوديّ" (مقتبس لدى Lustick 1980، 88-89).

وعليه، إنّ السكّان العرب المقيمين في دولة إسرائيل هم رعايا لدولة تعلن عن ذاتها "أنّها ليست دولتهم، وهي في الوقت نفسه دولة أناس كثيرين ليسوا مواطنيها. وإذا لم يكن كافياً أنّهم مواطنو الدولة التي قامت على خرائب شعبيهم، فإنّهم أيضاً جزء من الشعب الذي تحاول هذه الدولة أن تغلق قضيتّه القوميّة في المناطق المحتلّة،¹⁴ في معرض شهادته أمام لجنة التحقيق الأنجلو-أمريكية حول مسألة فلسطين في العام 1947 (مقتبس لدى Lustick 1980، 88).

بسلب أرضه وثقافته، وباستعباد اقتصاده" (بشارة 1998، 17). لماذا هم رعايا؟ لأنّ دولة إسرائيل قامت من أجل أناس غيرهم، وبالرغم من معارضتهم، وعلى خرائبهم، وغيّرت أسماء معالم حيّزهم وعمرائه، وباختصار، إقامة دولة احتلال. فقد قامت دولة إسرائيل بناءً على توصية لجنة الأنسكوب (UNSCOP) -التوصية التي تبنتها الهيئة العامّة للأمم المتّحدة، وتحولّت فيما بعد إلى قرار- تتلخّص في تقسيم فلسطين. نصّ هذا القرار على أن تقوم دولتان (واحدة عربيّة وأخرى يهوديّة)، تتعهد كلّ منهما بتأمين المساواة في الشؤون المدنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والدينيّة لجميع المواطنين. كذلك نصّ القرار على ضمان صيانة الحقوق الأساسيّة للإنسان، بما في ذلك حرّيّة المعتقد الدينيّ وحرّيّة الرأي والثقافة. وقد رُفض طلب إسرائيل الأوّل للانضمام عضواً في هيئة الأمم المتّحدة، نتيجة لمعارضة الدول العربيّة التي اعتمدت -ضمن ما أوردته- على تعامل إسرائيل مع الأقلّيّة القوميّة العربيّة التي بقيت داخل حدودها. في ما بعد (كانون الثاني 1949)، تقرّر السماح للمواطنين العرب أن يُدلو بأصواتهم في انتخابات الكنيست (بشارة 1998، 21).

بينما تشير بعض أبحاث الهويّة إلى التعارض الجوهريّ بين البعدين القوميّ والمدنيّ في هويّة السكّان العرب في البلاد، واستحالة الجمع بينهما، بفعل الإقصائية البنيويّة القائمة في صلب الأيديولوجية الصهيونية وخصائص ثقافيّة يهودية معينة، وبفعل سياسات إسرائيل تجاه السكّان العرب وتوجّهها الأمنيّ لهم، واستحالة الحراك الاجتماعيّ الفرديّ والجماعيّ لديهم (بشير 2005، 153-179؛ Rouhana 1997)، تشير أبحاث أخرى إلى إستراتيجيّات يعتمدها السكّان العرب أفراداً وجماعة، للتوفيق بين الأبعاد القوميّة والمدنيّة في هويّتهم. إضافة إلى ذلك، هنالك نموذج آخر للهويّة كان ثمرة بحث أجراه الباحث رمزي سليمان، ويطلق عليه اسم "الهامشيّة المزدوجة"، يقترح تفسيراً لهذه المعضلة، يتلخّص في أنّه لا يمكن لأبناء الأقلّيّة الفلسطينية في إسرائيل الجمع بين الهويّتين المتصارعتين، القوميّة والمدنيّة، إلّا بوصفهما هويّتين هامشيّتين في الانتماءين الاثنين معاً.¹⁵ بكلمات أخرى، يفترض هذا النموذج وجود عمليّة صهر وتدويت لهويّة مدنيّة هامشيّة إلى جانب هويّة قوميّة هامشيّة. تتولّد عن ذلك "ازدواجيّة في الشخصية"، تحمل بعداً قومياً فلسطينياً هامشياً، في الطرف الأوّل، وبعداً مدنيّاً إسرائيلياً هامشياً، في الطرف الآخر. من شأن هذه "الازدواجيّة" تحقيق تسوية بين البعدين المتصارعين بجوهرهما -وإنّ إلى حين. ومن طبيعة النظرية أن تصوّر ذاتها على أنّها فوق محوريّ الزمان والمكان، بمعنى أنّها تصلح في كلّ زمان ومكان، وإنّ لم تكن كذلك فلن تُعدّ نظريّة وفق التعريف السائد. ولكن، تتجاهل "النظرية"، وبخاصّة تلك التي تبحث في الهويّة، أنّ هويّة الفرد والجماعة -بطبيعتها- متحرّكة غير ثابتة. لذا، فإنّ أيّ تشخيص دقيق -مهما يكن- لهويّة الفلسطينيين في إسرائيل، أو أيّ مجموعة أخرى، سيبقى مؤقتاً لا محالة، والعديد من الأبحاث الاجتماعيّة في هذا الموضوع تُظهر ذلك على الدوام. ولكن من شأن النماذج والنظريّات المختلفة حول الهويّة أن تسلّط الضوء على جانب مهمّ من الدراسة الحاليّة. من أهمّ المواقع الحيّزية التي اختلقها

¹⁵ للتوسّع حول موضوع الهويّة الاجتماعيّة، وبخاصّة حول نموذج "الهامشيّة المزدوجة"، راجع: سليمان Sulieman 1999:2002.

السكان العرب في إسرائيل منذ مطلع الثمانينيات تتلخص في حيّز اندماجي الطابع، ألا وهو حيّز كرة القدم، ولكنه ينطوي، أيضاً، على سمات قومية أو المفاخرة بالهوية المحلية. ويُنظر إلى هذا الحيّز بصفته حيّزاً اندماجياً يؤمّن مشاركة السكان العرب في الحيّز العام يجمعهم مع طائفة من السكان اليهود ويحترم وجودهم هناك بشرط التخلي عن الرموز القومية لهويتهم (سورق 2006؛ Sorek 2005).

أم على صعيد المجتمع اليهودي في البلاد، فقد مرّ بتحوّلات ثقافية واقتصادية عميقة، في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، بكل ما يتصل بالعلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع في إسرائيل (ألوج 2004)، أدّت في نهاية المطاف -سياسياً- إلى زعزعة قاعدة الحزب الحاكم الواسعة (مباي) بتركيباته المختلفة، حزب العمل والمعراخ) وعلوّ شأن أحزاب المعارضة (حيروت) والأحزاب الدينية والاستيطانية، وتخفيف سمة الجمعيّة والخطاب السياسي الجمعي (collectivistic)، وغزو الخطاب الفرديّ المجتمع الإسرائيليّ، نتيجة لشيوعه آنذاك في المجتمعات الغربية، ومنح شرعية لهويّات يهودية إثنية، وزعزعة الخطاب السياسي القائم على الاحتواء والسياسة الاتحادية، وتدعيم الحدود الفاصلة بين المجتمع والدولة في إسرائيل. تعرّزت هذه التحوّلات نتيجة لحرب رمضان (1973)، وقد تأثرت العلاقة بين المواطنين اليهود ودولة إسرائيل بهذه التحوّلات، حيث اتّسمت شبكة العلاقات بين المواطنين اليهود، من جهة، والحزب الحاكم وأجهزة الدولة، من جهة أخرى، بالريبة، بعد أن كانت تتسم بالثقة في السابق، ممّا أفضى إلى تحرّر المجتمع الإسرائيليّ نسبياً من وطأة الدولة وأجهزتها. وقد انعكست هذه التحوّلات في العديد من مناحي الحياة في المجتمع والدولة الإسرائيليّة، وتركت أثراً بالغاً على الخطاب القضائيّ، حيث تحوّل هذا الخطاب من الرسميّة الشكلانيّة (formalism) إلى خطاب غاياتيّ (في نهاية السبعينيات)، ثم إلى خطاب تأويليّ، والذي تبلور فيما بعد وبلغ ذروته في ظهور توجه قضائيّ تأويليّ نشط منذ نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، وهيمنته منذ مطلع التسعينيات. يقوم هذان التوجّهان على مذاهب فكريّة عقائديّة مختلفة. فيقوم الخطاب القضائيّ الرسميّ على تعريف محدّد وواضح لدور المحكمة في المجتمع والدولة، وهو دور الفصل في الخلافات انطلاقاً من القانون ومن واجب تحقيق القانون كما يرد في مجامع القوانين؛ أمّا الخطابان الغاياتيّ والتأويليّ، فيقومان على افتراض آخر من حيث دور المحكمة في المجتمع والدولة، ويتلخّص هذا الدور في دفع الدولة والمجتمع إلى الالتزام بمعايير أخلاقية مغايرة لما يمكن لها أن تظهر في قراءات معيّنة للقوانين الإسرائيليّة القائمة حالياً (راجع، على سبيل المثال، ألوج 2004؛ ماوטר 1993). وهناك من يطلق تعبير "الثورة القضائيّة" على هذا التحوّل البراديميّ في الفضاء القضائيّ الإسرائيليّ بخطابه وتأويلاته الجديدة، وقد تجلّى هذا التحوّل في سنّ قانوني الأساس "كرامة الإنسان وحرّيته" و "حرّيّة التشغيل" في العام 1992.

تركت هذه التحوّلات في المجتمع والدولة الإسرائيليّة أثراً ما على تعاملهما مع السكان العرب في البلاد، إيجاباً وسلباً. لن نطرق باب هذا الموضوع؛ وذلك أنّه خارج نطاق بحثنا الحاليّ، لكن ما يعيننا في

هذا المضمار هو حقيقة انسحاب نسبيّ لمؤسّسات الدولة في إسرائيل من المجتمع المدنيّ وتخفيف وطأتها عنه، ممّا ترك آثارًا إيجابيّة على سياسة تعامل الدولة مع السكّان العرب، جاءت ثمرة تجاهل وعدم اكتراث الدولة بأجهزتها المختلفة بهم، ممّا شجّع تيّارات كامنة في المجتمع العربيّ في إسرائيل منذ منتصف السبعينيّات للظهور على الساحة السياسيّة. يضاف إلى هذا، بالطبع، العوامل الخارجيّة، كعلوّ شأن منظّمة التحرير الفلسطينيّة في المحافل الدوليّة والمحليّة، ونشاطها السياسيّ والتثقيفيّ؛ وفي المقابل، انخفاض أسهم إسرائيل في هذه المحافل الدوليّة؛ والضربة العسكريّة التي تلقّتها إسرائيل في حرب رمضان في العام 1973 وغير ذلك. كما ظهر في الأدبيّات والدوريّات والصحف الإسرائيليّة، في الفترة التي أعقبت حرب رمضان، نقدٌ ذاتيّ حول تهميش دور رقابة وسائل الإعلام لعمل ونشاط أجهزة الحكم في إسرائيل.

برتلة منقوصة وتمدين مشوّه

تُولي أدبيّات مختلفة عمليّة التمدين والبرتلة أهميّةً بالغة، ويُطرق بابها في سبيل تحليل عمليّة التحديث في مختلف المجتمعات والبلدان. فإنّ عمليّة تحويل قطاعات كبيرة من أبناء المجتمع من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة (برتلة) إنّما يؤدّي، في نهاية الأمر، إلى تمدين هذه القطاعات، وبهذا ينتج تعزيز تجاه تحديث المجتمع. إلّا أنّ الحالة التي نحن بصدها مختلفة كليًّا عن هذه التحليلات والتفسيرات. فبحكم أهميّة الأرض في المنظومة الأيديولوجيّة الصهيونيّة، وتقويض عمليّة اندماج اليهود في المجتمعات التي كانوا يعيشون بين ظهرانيّها في نهاية القرن التاسع عشر، بما يتوافق مع المنطلقات الصهيونيّة، وبحكم عزم دولة إسرائيل على خلق أليّات للسيطرة على "البقيّة الباقية" من الفلسطينيين في البلاد، صادرت إسرائيل أكثرية الأراضي العربيّة الزراعيّة وغير الزراعيّة والثروات (من أرض وأبنية ومياه)، ومنها الأوقاف الدينيّة -ولا سيّما الأوقاف الإسلاميّة- واستعملتها لخدمة المشاريع القوميّة اليهوديّة. من جهة أخرى، "اتبعت السلطة سياسة تمييز ضدّ العرب، في تخطيط مشاريع التطوير، وتوزيع الأموال لتنفيذ تلك المشاريع، واستبعدتهم عن المراكز المهمّة والمؤثّرة في اتّخاذ القرارات الاقتصاديّة والسياسيّة. وعملت ما في وسعها لمنعهم من مراكمة ثروات اقتصاديّة" يمكن أن يستعملوها في تحسين أوضاعهم، ومن استخدام ما تبقى لهم من أملاك وثورات، أو ما يمكن أن يراكموه من خلال العمل واستغلال بعض الثغرات في السياسة الرسميّة، وذلك عبّر سنّ قوانين وأنظمة تقيّد النشاط الاقتصاديّ، وعبّر ترسيخ مواقف وآراء سلبية تجاههم في القطاع اليهوديّ (باومال 2002؛ حيدر 1990، 305 - 306).

كانت نتيجة هذه السياسة أن تحوّل العرب من ملاّكين وفلاّحين، يعتمدون في معيشتهم على العمل الزراعيّ، إلى عمّال مأجورين يُستخدمون في الأعمال الشاقّة في سوق العمل الإسرائيليّة، لقاء أجور متدنّية. وفي المقابل، لم تمنحهم هذه السياسة فرصة للاندماج في هذه المدن الإسرائيليّة، التي أنشئت حديثًا في فلسطين، وإنّما دفعتهم إلى العودة إلى قراهم في نهاية يوم العمل. ولكنّ عمليّة البرتلة هذه

لم تكن كاملة، فقد اقتصر على اندماج العمّال العرب في قطاعات محدّدة من الصناعة والعمل، في سوق العمل غير المهنيّ وغير الصناعيّ وفي ورشات عمل (كالكراجات ومصانع التعليب والنسيج وما إلى ذلك) وفرعي البناء وشقّ الطرق، ولكنها ليست بالضرورة أعمالاً صناعيةً بكلّ معنى الكلمة. وبهذا فإننا أمام حالة من البرتلة المشوّهة أو المنقوصة والمتأزّمة المستمرّة. وتبعاً لذلك، تحوّلت قطاعات كبيرة من المجتمع العربيّ في البلاد إلى الاعتماد بالدرجة الأولى على قطاعات محدّدة من سوق العمل الإسرائيليّ. ولم نشهد حالة من هجرة هؤلاء العمّال إلى المدن الإسرائيليّة التي يعملون فيها، بل عادوا بعد عملهم إلى قراهم. ومنذ احتلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة في حزيران 1967، حتّى تشرين الثاني 1973، شهدت البلاد عامّة ازدهاراً اقتصادياً، أدّى إلى دخول عمّال أجيرين آخرين (العمّال الفلسطينيين من الضفّة الغربيّة وغزّة) إلى سوق العمل، ممّا دفع باتجاه "ارتقاء" العمالة العربيّة في البلاد، قياساً بدونيّة مكانتهم في سوق العمل قبل هذا التحوّل. وقد ظهرت في هذه الفترة بعض المبادرات الاقتصاديّة العربيّة وإلى نشوء بذور طبقة وسطى بين العرب في البلاد.

نشأ جيل جديد في المجتمع العربيّ، تعلّم في جهاز التعليم الإسرائيليّ، وارتبط بسوق العمل الإسرائيليّ ارتباطاً بالغاً، مع غياب أفق لبناء اقتصاد عربيّ مستقل، أو لبناء مؤسّسات ثقافيّة مستقلة. ولكن، إلى جانب ذلك، ظهرت منذ مطلع السبعينيّات مؤسّسات عربيّة قطريّة وسياسيّة وأخرى ذات رسالة اجتماعيّة محليّة، وجمعيات ابتغت تنشيط المجتمع العربيّ في البلاد وتقديم بعض الخدمات ذات الطابع المحليّ، كما يبين الجدول التالي.

قائمة الهيئات التنظيميّة وسنوات تأسيسها (حقبة السبعينيّات)

1972	أبناء البلد
1972	لجنة المبادرة الدرزيّة القطريّة
1973	لجنة الطلاب الجامعيّين العرب (جامعة حيفا)
1973	لجنة الطلاب الجامعيّين العرب (التخنيون)
1974	اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة
1974	لجنة الطلاب الجامعيّين العرب (جامعة بار إيلان)
1974	الاتحاد القطريّ للطلاب الثانويّين العرب
1974	الجمعيّة النسويّة الإسلاميّة (الناصرة)
1975	الاتحاد القطريّ للطلاب الجامعيّين العرب
1975	لجنة الدفاع عن الأراضي العربيّة في إسرائيل
1975	لجنة الطلاب الجامعيّين العرب (جامعة بن غوريون - بئر السبع)
1975	مؤسّسة النساء العكّيات - دار الطفل العربيّ (عكا)
1975	الجبهة الديمقراطيّة (الناصرة)
1977	الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة
1977	الحركة الوطنيّة التقدّميّة - أبناء البلد (في الجامعات: القدس، حيفا، تل أبيب، بئر السبع)

المصادر: نويبرغر 1998، 67؛ لوستيك 1984.

النشاط السياسي: من الاستقطاب إلى البناء الذاتي

عمدت إسرائيل، منذ إقامتها، إلى استقطاب القيادات العربيّة التقليديّة وتعزيز مكانتها، وفي المقابل سعت إلى استقطاب جميع الكوادر العربيّة المتقّفة والمتعلّمة. إلى جانب ذلك، وضعت قوائم انتخابيّة من قيادات عربيّة تقليديّة مرتبطة بالحزب الحاكم (مباي)، بغية تحويل الأصوات العربيّة لمصلحة هذا الحزب (Lustick 1980, 136-141). في المقابل، نجحت السلطات الإسرائيليّة في خنق أيّ محاولة لإقامة أحزاب عربيّة مستقلة أو غير مرتبطة بالحزب الحاكم (حيدر 1990؛ بشير، بحث لم ينشر بعد). وخير مثال على ذلك هو السعي الدؤوب للسلطات الإسرائيليّة لمنع إقامة "حركة الأرض"، وتهديدها الدائم للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ بحلّه وبوضعه خارج القانون. وسأتوقّف عند مثالين قلّ ذكرهما في الأدبيات البحثيّة، ألا وهما مؤتمر العمّال العرب والنهضة النسائيّة.

نجحت السلطات الإسرائيليّة في استقطاب أعضاء "مؤتمر العمّال العرب" من خلال "نقابة العمّال الأرض-إسرائيليّة" (الهستدروت) في العام 1953، وبمساندة الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ. فقد شهدت الحركة النقابيّة العماليّة الفلسطينيّة، قبل حلول نكبة فلسطين، تطوراً كبيراً متأثراً بالمتغيّرات المحليّة والدوليّة التي سبقت الحرب العالميّة الثانية، حيث تشكّل في العام 1942 اتحاد بين نقابات وجمعيات العمّال العربيّة كتنظيم نقابيّ مُوازٍ لجمعيةّ العمّال العربيّة الفلسطينيّة. وقد تمخّض عن النكبة نقل مقرّ جمعيةّ العمّال العربيّة الفلسطينيّة من مدينة حيفا إلى مدينة نابلس. اتخذ مؤتمر العمّال العرب، في مؤتمره السنويّ المنعقد في العام 1953، بضغط من الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ وجهات أخرى، قراراً بتوقيف أعماله والانخراط في صفوف الهستدروت، حيث رفض هذا الحزب وجود أجسام سياسية ونقابية عربيّة مستقلة وذلك من باب "توحيد الطبقة العاملة العربيّة واليهودية في نقابة عمّال واحدة" (كرزم 1993، 90).

تعود مشاركة النساء العربيّات، على وجه العموم، في العمل السياسيّ إلى مطلع ثلاثينيّات القرن العشرين، حيث اقتصر النشاط النسائيّ قبل ذلك على النشاط ذي الطابع الاجتماعيّ والتدبير المنزليّ والعمل الخيريّ (بتريس 2001، 104-110). لقد تيسّر نشاط وأهداف الجمعيات والحركات النسائيّة الفلسطينيّة بشكل خاصّ مع تحوّل القوى السياسيّة الفلسطينيّة من التنازع بين الفريق الحسيني والفريق النشاشيبي إلى الطابع الحزبيّ الحديث، على الرغم من الأسس التقليديّة التي كانت آثارها لا تزال قائمة في هذه التركيبة الجديدة، وبداية الإضراب العامّ (نيسان 1936) (نويهض الحوت 1986، 297-328). أمّا بعد النكبة، فقد اتّسم عمل الجمعيات النسائيّة الفلسطينيّة التي تعمل في حدود 1948 بالطابع الخدماتيّ (كالتربية، ورعاية المعوقين والمسنّين، والتنظيم المنزلي، والرعاية الصحيّة، والتدريب المهنيّ، ومحو الأميّة وما إلى ذلك)، وقد جرى استقطابها من قبل حركات نسائيّة صهيونيّة (مثل الـ "فيتسو"، و"نعمت"، و"جمعيةّ النساء اليهوديات التقدّميات"). فقد أقيم في مطلع تشرين الأوّل العام 1948 تنظيم عربيّ نسائيّ في مدينة الناصرة باسم "النهضة النسائيّة"، كتب له الشاعر حنّاً أبو حنّاً نشيداً جاء في مطلعته:

انهضي وانبذي القيودُ
إنّما أنتِ للوجودِ
نورُه الباهرُ السّني
يا ابنة العالم الجديدِ
حطّمي ذلّة العبيدِ
أدركي العالمَ الهني ... (أبو حنا 2004، 176)

ولكن سرعان ما استقطبت "جمعية النساء اليهوديات التقدميات" هذا التنظيم وهو لا يزال في مهده (العام 1951)، وبهذا أقيمت، عملياً، حركة جديدة تجمع الحركتين أطلق عليها اسم "اتحاد النساء الديمقراطيّات". بسبب موقف هذا الاتحاد المناهض لحرب حزيران 1967، انسحبت منه مجموعة من النساء اليهوديات، وتبدّل الاسم لاحقاً (في السبعينيات) إلى "حركة النساء الديمقراطيّات". كما أنشئت "الجمعية الخيرية النسوية الإسلامية" في مدينة الناصرة، إضافة إلى إقامة "مؤسسة النساء العكبات - دار الطفل العربي" في مدينة عكا في العام 1975. على الرغم من تسييس هذه الحركات والجمعيات، اتّسمت نشاطاتها في القرى والمدن العربية بالطابع الخدماتي (بتريس 2001، 121-116). لم تشارك هذه الحركات والجمعيات مشاركة فعّالة في نشاطات الاحتجاج السياسيّة في القرى والمدن العربية، وذلك لشبكات علاقاتها بحركات أو أحزاب إسرائيلية أو بسبب طابعها الخدماتي. ولكن كان للنساء مشاركة بارزة جداً في جميع نشاطات الاحتجاج السياسيّة، كأفراد لا كأطر، ويمكن الافتراض أنّ أكبر مشاركة للنساء في هذه المظاهر، بعد النكبة، كانت في يوم الأرض الأوّل في العام 1976. وإضافة إلى استقطاب المنظّمات النسائية اليهودية للناشطات الفلسطينيات، فقد استقطبت هذه المنظّمات ومثيلاتها معظم المبادرات لإقامة حركات نسائية ونسوية عربية في البلاد.

حقّ تقرير المصير حتّى الانفصال

يكن أحد مبررات السلطات الإسرائيلية اعتماد السيطرة والتحكّم بالسكّان العرب في إسرائيل في الاعتقاد بأنّ هؤلاء السكّان "بالضرورة" سيعملون للانفصال عن دولة إسرائيل أو للمطالبة بحكم ذاتي، ما يمكن أن يشكّل خطراً على مستقبل الدولة. كذلك، فإن إحدى مبررات السلطات الإسرائيلية ملاحقة الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي) منذ العام 1957 وحتّى مطلع الستينيات في مطالبة هذا الأخير بـ "حقّ تقرير المصير حتّى الانفصال" للشعب الفلسطيني، بما في ذلك القسم الكائن في إسرائيل. فهّم بعض السياسيين الإسرائيليين من إقامة "الجبهة العربية" (الجبهة الشعبية" فيما بعد) في العام 1958، كخطوة نحو تنفيذ هذا المطلب. ما زال هذا المبرر يُعتبر أحد أعمدة السياسة الإسرائيلية نحو العرب في دولة إسرائيل: فهو أحد الأسس التي يقوم عليها مشروع الاستيطان في الجليل ("تهويد الجليل")، وذلك في سبيل خلق واقع "لا يمكن الرجوع عنه"، وإلغاء إمكانية خلق

كيان إقليميّ تسكنه غالبية عربيّة، في قرى ومدن ذات تواصل جغرافيّ قد يشجّع أطرافاً عربيّة مستقبلًا على المطالبة بحقّ تقرير المصير "حتّى الانفصال" عن دولة إسرائيل (راجع، على سبيل المثال، لين 1999، 116-121، 162-164؛ Kipnis 1987).

لفهم أعمق للمصادر الفكرية والأيدولوجية التي اعتمد عليها الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ في تعامله مع مسألة السكّان العرب في دولة إسرائيل، كان لا بدّ لنا من توضيح هذه المصادر والتوقّف عندها، وخاصّة وأن هذا الحزب قائم على إطار أيديولوجيّ دوغمائيّ وينظر إليه على أنه يقوم على أساس "علميّ".

أفرزت الحرب العالميّة الثانية معسكرين كبيرين على الصعيد الدوليّ: المعسكر الغربيّ والمعسكر الشرقيّ. وقد كانت تتفاعل في صلب المعسكر الغربيّ عوامل اضمحلال القوى الاستعماريّة الغربيّة القديمة (إنكلترا وفرنسا)، وصعود القوّة الاستعماريّة الغربيّة الجديدة (الولايات المتّحدة الأميركيّة). نتيجة لذلك، اتّسعت أمام الشعوب والدول الصغيرة الناهضة، ومنها الشعوب العربيّة والدولة اليهوديّة الناشئة، في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، إمكانيات المناورة بين هذين المعسكرين. وعلى إيقاع تناقض المصالح بين المعسكرين الغربيّ والشرقيّ من جهة، وتفاعلات انتقال قيادة المعسكر الغربيّ من لندن وباريس إلى واشنطن، دخلت الدولة اليهوديّة، منذ يومها الأوّل، إلى خضمّ هذه المناورة، وهو ما أفضى، منذ نهاية خمسينيّات القرن العشرين (وعلى وجه التحديد: منذ 1959)، إلى توطيد علاقتها مع الولايات المتّحدة وانتقال إسرائيل بصورة قاطعة إلى معسكر الولايات المتّحدة منذ حرب حزيران 1967. دفع هذا التطوّر الأخير الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ إلى اتّهام إسرائيل بأنّها حليفة القوى الإمبرياليّة (بريطانيا وفرنسا في عدوانهما على مصر في 1956) (راجع كلمات المؤتمر الشيوعيّ الثالث عشر - 1957)، وإلى تعزيز القوى القوميّة داخل الحزب الشيوعيّ والتركيز على محورين أساسيين في طرح الحزب: العمل على خلق علاقات مع قوى يهوديّة اشتراكية، من جهة، وعلى استثارة طروحات لينين حول "حلّ المسألة القوميّة" (والتي تبناها ستالين، أيضًا، فيما بعد)، من جهة أخرى (راجع: لينين 1916؛ ستالين 1954؛ كالتاخشان 1988)، وبخاصّة حول "حقّ الأمم المضطّدة في تقرير مصيرها حتّى الانفصال". وقد ظهرت بشكل جيّ في البيان السياسيّ للجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ (المقدّم للمؤتمر الثاني عشر في العام 1952)، حيث جاء:

إنّ الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ يناضل من أجل هذا الحلّ طبقاً لمبادئ الماركسيّة اللينينيّة في حلّ القضية القوميّة، طبقاً للمطالب التي وضعها لينين وستالين في المسألة القوميّة منذ أيام التحضير للثورة البرجوازيّة الديمقراطيّة في روسيا القيصرية وهي: الديمقراطية التامة في الدولة كأساس لحلّ القضية القوميّة؛ المساواة في الحقوق القوميّة في كلّ مناحي الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة؛ حقّ الأمم في تقرير مصيرها بنفسها حتّى الانفصال وإنشاء دولة مستقلة (ميكونس 1952، 106-107).

كما أوضح هذا المؤتمر أنّ سياسة الحزب الشيوعي الإسرائيلي تقوم على "رفع الاضطهاد القومي عن السكّان العرب في إسرائيل، وتأييد نضال الشعب العربي الفلسطيني من أجل حقّ تقرير مصيره بنفسه ومن أجل إقامة دولته المستقلة وحلّ مسألة اللاجئين حلاً عادلاً على أساس الاعتراف بحقهم في العودة إلى بلادهم" (ميكونس 1952، 106-107).

وفي مكان آخر في كلمات بيان المؤتمر، جاء أنّ "الجماهير العربيّة في إسرائيل هي جزء من الشعب العربي الفلسطيني"، ويضيف:

[الجماهير العربيّة في إسرائيل] تناضل [...] من أجل نيل حقوقها القوميّة العادلة، في حلف وطيد مع القوى الديمقراطية اليهوديّة وعلى رأسها حزبنا الشيوعي من أجل إجراء تغيير أساسي في السياسة الإسرائيليّة، والانتقال إلى سياسة سلام وعدم ارتباط وحياد، ومن أجل إقامة حكومة سلام واستقلال قومي - وضدّ كلّ تدخّل استعماريّ. وهذا النضال هو كذلك نضال لإلغاء الاضطهاد القوميّ الواقع على السكّان العرب في إسرائيل... وهذا النضال هو، أيضاً، نضال من أجل المساواة المدنيّة والقوميّة للسكّان العرب في كلّ مجالات الحياة - الاجتماعيّة منها والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة (ميكونيس 1957، 46).

لا ريب أنّ ثمة ضبابيّة في مثل هذه التعابير، فمن جهة، "نضال من أجل نيل حقوقها القوميّة العادلة"، ومن جهة أخرى، "نضال من أجل المساواة المدنيّة والقوميّة للسكّان العرب في كلّ مجالات الحياة". ولا زالت هذه الثنائيّة قائمة في طرح الحزب الشيوعي الإسرائيليّ، غير أنّه أخذ منحاً ودلالاتٍ مختلفة من فترة إلى أخرى. يمكن فهم ذلك، كما فهمها، وبحقّ، العديد من المراقبين الإسرائيليّين للحزب وللتطوّرات الحاصلة بين العرب في إسرائيل، على أنّ هناك تياراً قومياً يسعى إلى الانفصال عن دولة إسرائيل. ويمكن فهم ذلك، أيضاً، على أنّه محاولة لتعزيز العلاقات بين الحركات العماليّة اليهوديّة وأحزابها وبين العمّال العرب والحزب، لنيل مساواة مدنيّة تامّة، ممّا قد يؤدي إلى "مساواة قوميّة"، وبالتالي قد يؤدي إلى خلق "تحالف طوعيّ" بين هاتين الفئتين القوميّتين، العربيّة واليهوديّة، اعتماداً على الطرح اللينينيّ لحلّ المسألة القوميّة. فاللينينيّة تعتبر "توحيد الكادحين" - بصرف النظر عن انتمائهم القوميّ - لبّ المسألة القوميّة. ويتطلّب هذا الحلّ: "تصفية الاضطهاد القوميّ، وإشاعة المساواة السياسيّة التامة بين الشعوب كافة؛ وإقامة وتطوير علاقات التعاون الأحمويّ والصداقة بين الشعوب؛ وتسوية مستويات التطور الاقتصاديّ والثقافيّ للقوميّات كافة، والتوصّل إلى المساواة الفعلية فيما بينها". وقد كان لينين يرى أنّ المهمة الأولى على طريق حلّ المسألة القوميّة هي أن تضمن للأمم كافة حقّها في تقرير المصير: "فنحن نريد الاتّحاد الطوعيّ، ولذا فإنّنا ملزمون بالاعتراف بحريّة الانفصال (فبدون الانفصال لا يمكن للاتّحاد أن يكون طوعياً)... فينبغي تبييد التوجّس بالأعمال، لا بالكلمات" (كالتاخشان 1988، 236).

يمكن إجمال الطرح اللينينيّ بشأن المسألة القوميّة على النحو التالي:

إنَّ بروليتاريا الأمم المتسلّطة، الظالمة، لا يسعها أن تكتفي بالتعابير العامّة، الجامدة [...] وأن تلزم الصمت حيال قضية "تزعج" البرجوازية الإمبريالية بخاصّة، عينا بها قضية حدود الدولة، المرتكزة إلى الاضطهاد القوميّ. ولا يسع هذه البروليتاريا أن تستنكف عن النضال ضدّ إبقاء أمم مظلومة، ضمن حدود دولة معيّنة، بالقوّة. وهذا النضال إنّما يعني النضال في سبيل حقّ تقرير المصير. فعلى هذه البروليتاريا أن تطالب بحريّة الانفصال السياسيّ للمستعمرات وللأمم التي تضطهدها وتتسلّط عليها "أمّتها" وإلاّ كانت أمميّة البروليتاريا كلاماً فارغاً لا جدوى منه، واستحالت الثقة وتعذّر التضامن الطبقيّ بين عمّال الأمّة المضطهدة والمظلومة والأمّة المتسلّطة الظالمة [...] ومن جهة أخرى، ينبغي على اشتراكيّ الأمم المضطهدة المظلومة أن يدافعوا عن الوحدة التامة والمطلقة بين عمّال الأمّة المضطهدة المظلومة وعمّال الأمّة المتسلّطة المضطهدة، وأن يحقّقوا هذه الوحدة بما فيها وحدة التنظيم (لينين 1916، 165-166).

لقد اتّهم الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ "الأوساط الحاكمة في البلاد" بإلغائها لوجود "الشعب العربيّ الفلسطينيّ"، وكذلك حقّه في تقرير مصيره حتّى الانفصال (ميكونيس 1957، 39). وعليه، يسعى الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ لتحقيق الحلّ اللينينيّ للمسألة القوميّة على النحو التالي:

ولما كان حزبنا مخلصاً لمبادئ الماركسيّة اللينينيّة في حلّ القضية القوميّة ومُقدّراً للنواحي الفريدة في نوعها لقضيتنا القوميّة -فإنّه يرسم الخطوط الأساسيّة للحلّ السلميّ العادل والوطيد للقضية الفلسطينية- لتسوية سلميّة عادلة وثابتة للعلاقات الإسرائيليّة العربيّة، أمّا الأساس لهذا الحلّ فلا يمكن أن يكون إلاّ بالاعتراف المتبادل بحقّ تقرير المصير حتّى الانفصال لكلا الشعبين: الشعب الإسرائيليّ والشعب العربيّ الفلسطينيّ. وهذا هو الحقّ الديمقراطيّ الأساسيّ لكلّ شعب. ونحن نقول، بعد أن حقّق الشعب اليهوديّ حقّه في تقرير مصيره حتّى الانفصال في إقامة دولة إسرائيل، وحيث أنه منع الشعب العربيّ الفلسطينيّ من إمكانيّة استخدام هذا الحقّ [...] فإنّ الحلّ العادل للقضية الفلسطينية، وقضية السلام الإسرائيليّ العربيّ، يستوجبان اعتراف إسرائيل بحقّ تقرير المصير حتّى الانفصال للشعب العربيّ الفلسطينيّ (ميكونيس 1957، 45).

وردّاً على نقد وتحريض جهات واسعة، في دوائر السلطة الحاكمة في إسرائيل، على نشاط وأفكار الحزب الشيوعيّ على صعيد "حقّ تقرير المصير حتّى الانفصال"، أصدر الحزب الشيوعيّ، من خلال بيان اللجنة المركزيّة للحزب (المقدّم إلى المؤتمر الثالث عشر)، ردّاً جاء فيه ما يلي:

إنّ الأوساط الحاكمة في إسرائيل، والناطقين بلسان البرجوازية والاشتراكيين-الشوفينيّين، الذين هم أنفسهم اعتمدوا قبل تسع سنوات على حقّ تقرير المصير حتّى الانفصال عن الإمبراطوريّة البريطانيّة، والذين وافقوا في حينه، كذلك، على حقّ تقرير المصير حتّى الانفصال للشعب العربيّ الفلسطينيّ ليقلّقون اليوم لسماع طلب حقّ تقرير المصير

هذا للشعب العربي الفلسطيني. إنهم مستعدون للموافقة على هذا المبدأ "بشكل عام" ولكن ليس حين يتعلّق بهم الأمر أو يمسّ بمصلحة الاستغلال واضطهاد برجوازيّتهم. عندئذ تسرع هذه الأوساط إلى توجيه ذلك الدّعاء "التقليديّ" نحونا، من أنّ عرض المبدأ اللينينيّ حول "حقّ تقرير المصير حتّى الانفصال" هو "في ظروفنا" بمثابة فتح الباب "لعزل" العرب في إسرائيل. وهذا ما تدّعيه أوساط سياسيّة دأبت منذ اليوم الأوّل لقيام إسرائيل على عزل السكّان العرب في إسرائيل عن السكّان اليهود، وحصرتهم في غيتو، وانتهجت ضدّهم نظاماً من الإرهاب والتمييز في كلّ مجالات الحياة، فسلبتهم حرّيّة التنقّل وفرضت عليهم حكماً عسكرياً دكتاتورياً وحشياً، وبإيجاز قامت بكلّ ما في وسعها لتكريه إسرائيل بالسكّان العرب. أمّا نتيجة هذه السياسة -التي زادت فداحتها بالقتل الجماعيّ في كفر قاسم- فهي: نموّ اتجاهات الانعزال لدى هذا الشعب المضطهد. وحيال ذلك نرى أنّ النضال البطوليّ الذي شنّه حزبنا الشيوعيّ ضدّ سياسة الاضطهاد القوميّ الواقعة على السكّان العرب، ومن أجل مساواتهم في الحقوق ومن أجل حقّ تقرير المصير حتّى الانفصال للشعب العربيّ الفلسطينيّ بما في ذلك القسم الكائن في إسرائيل -هذا النضال الذي يُشيع لدى السكّان العرب شعوراً بالثقة بالقوى الديمقراطية اليهوديّة وبالكادحين اليهود ذوي الوعي، هو الذي يعمل بشكل فعّال جداً ضدّ محاولات التّيسيس، واتّخاذ سبيل العزلة القوميّة، والسلبية، بدلاً من سبيل النضال المشترك للكادحين العرب واليهود ضد الرجعيّة الحاكمة في إسرائيل. إنّ هذا النضال هو الذي يوطّد الوحدة الأمميّة للكادحين اليهود والعرب (ميكونيس 1957، 47، التشديد يظهر في الأصل).¹⁶

ولكن "الانفصال" و "تقرير المصير" ببقيان مجرد "حقوق" لا "واجب" تحقيقها، بمعنى أنّه ليس هناك شرط لتحقيقه وإنما يبقى أمر تحقيقه أمراً طوعياً لا إجبارياً، كما جاء في البيان السياسيّ للمؤتمر الثالث عشر للحزب: "ووفقاً للمبادئ الماركسيّة اللينينيّة -تعرض حرية الانفصال للشعب العربيّ كحقّ وليس كواجب" (ميكونيس 1957، 48، التشديد للكاتب). ولكن وفقاً للطرح اللينينيّ، يُعتبر هذا تجاوزاً أو قفزاً عن مرحلة من مراحل تطوّر العمليّة السياسيّة "المساواة في الحقوق القوميّة"، ثمّ "الانفصال"، ثمّ "الاتّحاد الطوعيّ"، ثمّ تحقيق "الدولة الاشتراكيّة"،

¹⁶ نقل لي المحامي والناشط السياسيّ محمّد ميعاري مضمون محادثة شخصية دارت بينه وبين المحامي حنّا نقارة، أحد قياديّ الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، تتلخّص في أنّ جهاز المخابرات العامّة الإسرائيليّة استدعى عدداً من أعضاء الحزب الشيوعيّ بعد مؤتمّهم الثالث عشر في مقرّه في مدينة حيفا، وهدّدهم بأنّه سيعمل على وضع الحزب الشيوعيّ خارج القانون، إن لم يشطبوا البند الذي ينصّ على حقّ السكّان العرب في البلاد في "تقرير المصير حتّى الانفصال". يفسّر هذا الأمر سبب عدم ذكر هذا "الحقّ" بعد ذلك في مؤتمرات الحزب، ويُفسّر تفشّي الخوف الدائم بين أعضاء الحزب، حتّى بين أبناء الشبيبة منهم، حتّى منتصف الثمانينيّات، من إمكانيّة إدراجه خارج القانون، ومن إمكانيّة وجود جواسيس بينهم.

وبعدها "إلغاء" الدولة وتحقيق الشيوعية الأممية العالمية (اليوتوبيا الشيوعية). وقد تمسك الحزب الشيوعي الإسرائيلي بالفرضية اللينينية التي ترى أن "حق تقرير المصير حتى الانفصال" يفضي -في نهاية المطاف- إلى الاتحاد الطوعي، وأن الانفصال -في حد ذاته- يعبر عن نزعة "شوفينية" "انعزالية" تخدم القوى البرجوازية والتقليدية في المجتمع، ولكنها ضرورية لخلق ظروف ملائمة للاتحاد.

يعود مفهوم "حق تقرير المصير حتى الانفصال"، في السياق الفلسطيني، إلى مجموعة أعضاء في عصبة التحرر الوطني الفلسطيني، بقيت في المناطق المحتلة التي أصبحت تُعرف بإسرائيل (بعد أن تمزقت فلسطين الانتدابية إلى ثلاث مجموعات: الضفة الغربية، وقطاع غزة، ومناطق الهدنة لعام 1949). جاء في كراسة تحمل العنوان "لماذا يجب أن نناضل في سبيل الدولة العربية الديمقراطية" (نُشرت في أيلول 1948، قبل أن تتوحد مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي بشهر واحد فقط)، صياغة شعار مطلبٍ جديد لها (وعلى الأرجح أنه جرت صياغته في أعقاب مؤتمرها في شباط 1948، المنعقد في الناصرة)، يتلخص في أنه انطلاقاً من الأوضاع القائمة في فلسطين:

فقد أصبح الطريق الصحيح في سبيل النضال من أجل الاستقلال والحرية هو الاعتراف بحق كلنا القوميّتين، العربية واليهودية، في تقرير مصيرهما إلى درجة الانفصال وتأليف الدولة المستقلة. أما مصلحة هاتين القوميّتين في الوحدة الاختيارية، فهذا ما لا شك فيه. إن بقاء الرجعية العربية والرجعية اليهودية في قيادة القوميّتين هو الذي يحول دون وحدتهما الاختيارية (مركز فؤاد نصار 2001، 104-105).¹⁷

إضافة إلى وجود الحزب الشيوعي كحزب وحيد في الفضاء السياسي العربي في البلاد، حيث تم إفشال محاولات عديدة لإقامة أحزاب وأطر سياسية أخرى أهمها "حركة الأرض" في الستينيات، فقد نشأت بعض الأطر التمثيلية فوق الحزبية منذ منتصف السبعينيات.

أطر سياسية تمثيلية فوق حزبية

كما أسلفنا، ظهرت منذ منتصف السبعينيات أطر ومؤسسات أهلية وسياسية، أهمها إطاران سياسيان تمثليان بين السكان العرب في البلاد، هما "اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل" و "لجنة الدفاع عن الأراضي العربية"، وحركة سياسية هي

¹⁷. يختلف هذا الشعار المطلبية لعصبة التحرر الوطني عن شعار العصبة الذي كانت صياغته قد جرت قبل ذلك، والذي يتلخص في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة على كامل التراب الفلسطيني، يمنح الأقلية اليهودية مساواة مدنية تامة. حول ذلك، راجع وثيقتين كانت العصبة قد صاغتهما في العام 1945 (مذكرة العصبة للسيد إيتلي، رئيس حكومة بريطانيا) وفي العام 1947 (مذكرة العصبة إلى الأمم المتحدة عقب زيارة لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة)، منشورتين في كتاب من إعداد وإصدار مركز فؤاد نصار، إلى جانب وثيقة "لماذا يجب أن نناضل في سبيل الدولة العربية الديمقراطية" المذكورة أعلاه (مركز فؤاد نصار 2001).

"أبناء البلد". لا يزال الإطار التمثيلي الأول يعمل وبنشاط؛ أمّا الإطار التمثيلي الثاني، فقد توقّف عمله منذ العام 1992؛ والإطار الثالث ما زال فاعلاً بشكل متواضع جداً وبعد أن مرّت عليه أزمات تركت آثاراً تنظيمية بالغة فيه ولم يتحوّل يوماً من الأيام إلى حركة جماهيرية. لهذا السبب لن نتطرّق إليها في معرض هذه الدراسة.¹⁸

اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل¹⁹

حاول رئيس بلدية شفاعمرو، جبّور جبّور، في مطلع الستينيّات تشكيل لجنة قطريّة للسلطات المحليّة العربيّة إلاّ أنها ولأسباب عديدة، ذاتية وأخرى مرتبطة بمحاربة السلطات الإسرائيليّة لها، باءت بالفشل.

اجتمع رؤساء سلطات محليّة عربيّة من الجليل للمرّة الأولى في البلاد في الثالث من حزيران 1970، لمناقشة موضوع تدني مستوى الخدمات التي يمكن لسلطاتهم تقديمها، والسبل الأنجع لرفع مستواها. شارك في هذا الاجتماع كلّ من حنّا مويس (رئيس مجلس الرّامة المحلي)، وإبراهيم نمر حسين (رئيس بلدية شفاعمرو)، وستّة رؤساء سلطات محليّة عربيّة أخرى (بنزيان ومنصور 1992، 1991). ساد خلف هذه المبادرة الاعتقادُ بأنّه يمكن رفع مستوى الخدمات التي تقدّمها السلطات المحليّة العربيّة، وذلك من خلال تكثيف وتوحيد جهودهم للمطالبة الجماعيّة من الدوائر الحكوميّة ومن مركز السلطات المحليّة في إسرائيل. تعزّز هذا التوجّه تعزّزاً بالغاً، إلى أن تعالت الأصوات، في العام 1972، لإقامة تنظيم واحد يمثّل جميع السلطات المحليّة العربيّة.

إنّ الاعتراف بخصوصيّة الأقلّيّة العربيّة في البلاد وضرورة تحسين خدمات سلطاته المحليّة حدّا بالمدير العامّ لوزارة الداخليّة (حاييم كوبروبسكي)، ومستشار رئيس الحكومة للشؤون العربيّة (شموئيل طوليدانو)، في 23 شباط 1972، إلى تعيين لجنة خاصّة (برئاسة المهندس سامي جرايسي) أطلق عليها الاسم "لجنة تحديد نظام المصروفات ومصادر التمويل في السلطات المحليّة لدى أبناء الأقلّيّات". دعم تقرير جرايسي ادّعاء السلطات المحليّة العربيّة حول وجود تمييز وإجحاف ضد سلطاتهم، واعتبر وثيقة جماهيرية أولى من نوعها، تمدّ الجمهور وصادعي القرار السياسيّ بأدوات لفحص وضع الأقلّيّة العربيّة في البلاد،

¹⁸ للاستفاضة حول "أبناء البلد"، راجع حيدر 1995.
¹⁹ يعتمد هذا القسم اعتماداً بالغاً على بحث الحاج وروزنفيلد (1990، 130-153)، وهناك العديد من الفقرات المترجمة بكاملها، وعليه، ولتسهيل عملية القراءة توخّينا عدم الإشارة إلى أرقام الصفحات، فجميع ما يرد هنا يستند إلى هذا البحث باستثناء المواضيع التي يشار فيها إلى مصادر أخرى. وقد ظهر بحث الحاج وروزنفيلد باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، ولكن النسخة العربيّة تضمّنت معلومات أوفر من تلك الإنجليزيّة، من حيث التفاصيل وأسماء السلطات المحليّة والشخصيات الحكوميّة، حتى على صعيد التحليل؛ لذا قمت بالاعتماد على النسخة العربيّة، فقط، مع الإشارة إلى المصدر باللغة الإنجليزيّة أيضاً (Al-Haj and Rosenfeld 1990, 155 - 184).

كما واعتُبر نافذةً يمكن من خلالها القيام بقراءة شاملة لوضع السلطات المحليّة العربيّة. وضعت لجنة جرايسي توصية مفادها مساواة مستوى الخدمات في البلدات العربيّة لتلك اليهوديّة إلى جانب منح تعبير عن آمال السكّان الخاصّة. أشارت اللجنة إلى أنّ السلطة المحليّة الخاملة تعني "قرية متخلفة وسكّاناً يحملون مرارة وحسرة"، بينما السلطة النشطة المدعومة من السلطة المركزيّة تعني "قرية متطورة وسكّاناً راضين" (جرايسي 1973، 8). قدّمت اللجنة تقريرها إلى إدارة وزارة الداخليّة، بيدَ أنّه وُضع على الرفوف ولم يُنشر رسمياً ولم تؤثر نتائجه على توجّه الحكومة إلى السكّان العرب. ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ من أهمّ ما يشير إليه هذا التقرير إشارته إلى أنّ السلطة المحليّة العربيّة ليست مجرد سلطة لتقديم الخدمات فحسب، وإنّما هي مؤسسة قياديّة ونافذة وحيّز ومساحة للتأثير السياسيّ. إضافة إلى ذلك، إنّ إدخال تغييرات على قانون السلطات المحليّة في منتصف السبعينيّات قد عزّز من إمكانيّة دخول شريحة المتعلّمين المعترك السياسيّ المحليّ. وقد ظهر ذلك في الناصرة وفي قرى مختلفة في الجليل والمثلث. في مقابل هذا التطوّر، برزت ظاهرة منذ العام 1972 تتلخّص في دخول شباب متعلّمين إلى نشاط السلطات المحليّة. يعتقد الباحث إيبي ريوخس أنّ خزّجي المدارس الثانويّة والجامعات، الذين لم ينجحوا في العثور على أماكن عمل ملائمة، بحثوا عن متنفس لخيبات آمالهم في الصراع السياسيّ الذي بدأ يتمحور في السلطات المحليّة. فلأول مرّة ظهرت قوائم انتخابيّة للسلطات المحليّة العام 1973 تضمّنت أكاديميّين وأصحاب مهن حرّة ورجال أعمال من القطاع الخاصّ ابتعدوا في الماضي عن النشاط السياسيّ والسلطات المحليّة (ريوخس 1980).

التقى في نهاية العام 1972 عدد من رؤساء السلطات المحليّة العربيّة من الجليل الغربيّ، وأخذوا قراراً بإقامة لجنة خاصّة لفتح قنوات حوار مع حاكم لواء الشمال في وزارة الداخليّة، ومع الموظّفين الكبار في الدوائر الحكوميّة المختلفة. تمحور نقاش اللجنة حول احتياجات السلطات المحليّة: ميزانيّات، وهبات، وخرائط هيكلية، وغير ذلك. وقد بادر إلى هذا الاجتماع حنّا مويس وإبراهيم نمر حسين. ظهرت في أعقاب هذه المبادرة، وبموازاتها، مبادرتان أخريان لإقامة لجان خاصّة، لجنة رؤساء سلطات محليّة في الجليل الشرقيّ ولجنة أخرى لرؤساء سلطات محليّة في المثلث (ريجب 1989، 5). وللأسف الشديد هناك غياب لتوثيق مثل هذه المحاولات. ويشير موطي ريجب، وهو أحد الموظّفين في جهاز المخابرات الداخليّة (الشاباك) آنذاك، إلى أنّ هناك "حقيقة مدهشة في غرابتها تتلخّص في غياب مستندات توثّق اجتماعات هذه اللجنة، وغياب أيّة إشارة من أيّة دائرة حكوميّة، وتحديدًا من مكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب، إلى هذه اللجان وإلى اجتماعاتها". ويشير إلى حقيقة أخرى مفادها أنّ اللجنة أقيمت خلافاً لقرار حكوميّ (منذ منتصف الستينيّات)، وعارضة إقامتها شتّى الدوائر الحكوميّة في إسرائيل. أمّا بشأن هذه المعارضة، فيخبرنا ريجب أنّها "تنسجم مع توجّه الجهاز الأمنيّ في حينه الذي شاع في الدوائر الحكوميّة المختلفة والذي يرى أنّ جميع القيادات تنتحوّل، بحكم ضرورة الواقع، إلى قومجيّة ومتطرّفة، وإن لم تتحوّل إلى ذلك فلن تستطيع البقاء أبداً" (ريجب 1989، 5).

بعد أشهر قليلة من انتخابات السلطات المحليّة في العام 1973، عقد ممثلو السلطات المحليّة في الجليل والمثلث اجتماعاً، واتّخذوا قراراً بانتخاب تسعة ممثّلين عنهم. قرّرت هذه اللجنة الاجتماع شهرياً في سلطة محليّة بالتناوب على أن يقوم رئيس السلطة المضيّفة بترأس اللجنة (يجب 1989، 6). وفي مطلع العام 1974، اجتمع 15 رئيس سلطة محليّة عربيّة من الجليل الغربيّ، وقد انتُخب ستة منهم ك لجنة خاصّة (وهم رؤساء المجالس المحليّة في: الرّامة، وطمرة، وكفر ياسيف، ومعليا، وسخنين وشفاعمر، وهناك من يضيف إليهم رئيس مجلس محليّ بيت جن، أيضاً). قامت هذه اللجنة الخاصّة بوضع النقاط العريضة للمؤتمر التأسيسيّ للجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة (مؤتمر الرؤساء) المُزمع عقده في شباط 1974 في الناصرة. وقد جرت دعوة رؤساء السلطات المحليّة العربيّة في الجليل والمثلث.

تقرّر في يوم 17 حزيران في العام ذاته الضغط على الحكومة لتنفيذ التوصيات التي وضعها تقرير جرابسي، حيث عُقد اجتماع للرؤساء في يافة الناصرة، وانتُخت لجنة مركزيّة تشكّلت من رؤساء السلطات المحليّة التالية: الرّامة، وطمرة، ومعليا، وسخنين، والبقية - من الجليل الغربيّ؛ والطبيّة، وأمّ الفحم وباقة الغربيّة - من المثلث؛ ودبّورية - من الجليل الشرقيّ. أرسل المجتمعون برقيّة لمركز السلطات المحليّة تُعلمه بشأن إقامة هذه اللجنة. وفي 8 آب، وافقت وزارة الداخليّة على الاجتماع بممثّلين عن السلطات المحليّة العربيّة. وعُقد اجتماع مع مدير عام وزارة الداخليّة حاييم كوبروفسكي في 27 تشرين الأوّل 1974، والذي أوصى بأن يتوجّه هؤلاء إلى أعضاء الحكومة وإلى الوزراء، ممّا يشير إلى أنّ المدير العامّ يعتقد أنّ القضية ليست بيروقراطيّة، وإنّما هي قضية سياسيّة في جوهرها. وفعلًا عُقد اجتماع مع أعضاء لجنة الداخليّة في الكنيست في 31 كانون الأوّل 1974. شارك شموئيل طوليدانو في جميع هذه اللقاءات بوصفه مستشار رئيس الحكومة لشؤون السكّان العرب. وبالتالي، عمل المستشار على تحديد موعد لاجتماع بين رئيس الحكومة (إسحق رابين) وممثّلين عن السلطات المحليّة العربيّة (بنزيمان ومنصور 1992، 192-191؛ رجب 1989، 6).

ليس من الواضح مَنْ أو ماذا وقف من وراء مبادرة حنّا مويس وإبراهيم نمر حسين لإقامة مثل هذا التنظيم: هل هي فعلاً الرغبة في تحسين وضع السلطات المحليّة العربيّة، فقط، أم كان وراء الفكرة هدف إنشاء قناة جرت المبادرة إليها، أو -على أقلّ تقدير- تعزيزها لمصلحة أجهزة الدولة بهدف تدعيم واقع التبعية والسيطرة على السكّان العرب في البلاد؟ يدّعي الحاجّ وروزنفيلد ما يلي: من المنطقيّ الافتراض أنّ هؤلاء [طوليدانو وكوبروفسكي] باركوا وشجّعوا هذه الخطوة كأداة توخّوا من خلالها محاربة الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، الذي عزّز من قوّته بين السكّان العرب في البلاد بعد حرب العام 1973، حيث حصل على 37% من الأصوات العربيّة في انتخابات الكنيست الثامنة (1973). حقيقة أنّ المبادرين لإقامة اللجنة أقاموا علاقات وثيقة مع أحزاب السلطة - وكان من ضمنهم رؤساء سلطات محليّة درزيّة - كان من شأنها أن عزّزت بين طوليدانو وكوبروفسكي وممثّل عن مركز السلطات المحليّة

في إسرائيل- قناعة مفادها بأنّ مثل هذا التنظيم يمكن أن يتحوّل إلى قوّة مضادّة للحزب الشيوعيّ بين السكّان العرب، وقوّة عظيمة لتحويل القضايا العربيّة العامّة في البلاد من مستواها القوميّ إلى المستوى البلديّ. من المنطقيّ كذلك الافتراض أنّ هؤلاء اعتبروا مثل هذا التنظيم ضرورة حتميّة لا بدّ منها، ولهذا فقد فضّلوا أن يكونوا جزءاً منه منذ بداية تشكّله بغية التأثير على نشاطاته وأهدافه بدل التقوقع والرفض.

اعتماداً على مقابلات شخصيّة مع بعض رؤساء السلطات المحليّة، يعتقد البعض (ماجد الحاجّ وهنري روزينفلد) أنّ طوليدانو وكوبروفسكي، مدير وزارة الداخليّة العامّ، ساهما مساهمة ناشطة في تأسيس وإنشاء اللجنة، حيث عملوا على إقناع رؤساء سلطات محليّة عربيّة بالانضمام إليها. وكذلك يعتقد حاكم لواء الشمال، إسرائيل كينغ، فقد اتّهم الأخير طوليدانو بأنّه ساهم في إنشاء اللجنة خلافاً لما اعتقدته الحكومة (بنزيمان ومنصور 1992، 192). كذلك، يعتقد عزيز حيدر، حيث يقول إنّ "لجنة رؤساء السلطات المحليّة العربيّة"، التي أقيمت في العام 1974، بأنّها جاءت ثمرة لـ "مبادرة مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربيّة آنذاك شموئيل طوليدانو، بهدف مقاومة تأثير الحزب الشيوعيّ في الشارع الفلسطينيّ" (حيدر 1995، 150).

خلافاً لذلك، يعتقد إميل توما أنّ فكرة المبادرة لإقامة اللجنة جاءت من حنا موسى (رئيس مجلس الرّامة المحليّ) وبالتعاون مع إبراهيم نمر حسين (رئيس بلدية شفاعمرو) في العام 1971، حيث بادرا بالاتّصال بعدد كبير من رؤساء السلطات المحليّة العربيّة بغية "التنسيق بينهم في العمل من أجل تحقيق المساواة في ميدان السلطات المحليّة بين القطاعين العربيّ واليهوديّ" (توما 1997، 406-407). ويتابع توما فيطلعنا على أنّ فكرة إقامة اللجنة القطريّة للرؤساء اختمرت في نهاية العام 1973، حيث عُقدت اجتماعات تمهيدية أقيمت خلالها لجنة متابعة في منتصف العام 1974. وفي اجتماعها الأوّل في الرّامة، في يوم 23 حزيران 1974، اتّخذت لجنة المتابعة عدداً من القرارات، تمحورت جميعها في المطالبة بميزانيات وهبات للسلطات المحليّة العربيّة، وتوسيع مناطق نفوذها، وتخصيص أراضٍ عامّة لبناء شقق سكنيّة لمصلحة السكّان العرب في البلاد، وإنجاز الخرائط الهيكلية للقري والمدن العربيّة، وتصنيعها، وإنشاء مدارس لسدّ حاجة المجتمع العربيّ (توما 1997، 407).

يرى الحاجّ وروزنفيلد، استناداً إلى استعراض لوقائع جلسات اللجنة، أنّ رؤساء السلطات المحليّة العربيّة تبنوا إستراتيجية عمل تقوم على فرضيّة كونها جزءاً من مركز السلطات المحليّة. ففي اجتماع بينهم وبين ممثلين عن مركز السلطات المحليّة يوم 11 تموز 1974، طالبوا بالاعتراف بهم جسماً رسمياً في المركز. وقد صودق على هذا الطلب، وتحوّل أعضاء اللجنة، بالتناوب، إلى ممثلين عن السلطات المحليّة العربيّة في مركز السلطات المحليّة في إسرائيل. لم تمنع هذه الخطوة استمرار رؤساء السلطات المحليّة العربيّة في نشاطهم المنظم في إطار اللجنة القطريّة، حيث عملوا

على جبهتين مختلفتين: الجبهة الرسمية (إذ أقاموا علاقات مع ممثلي الدوائر الحكومية المختلفة من خلال مركز السلطات المحليّة)؛ وفي الوقت ذاته استمروا في عقد اجتماعات مفتوحة لجميع رؤساء السلطات المحليّة العربيّة، وفي هذه الاجتماعات وضعت خطة العمل للجنة القطريّة.

بدأت اللجنة أولى علاقاتها مع الدوائر الحكوميّة في كانون الأوّل 1974، إذ أرسلوا مذكرةً إلى رئيس الحكومة إسحق رابين أشاروا بها إلى احتياجات المجتمع العربيّ مثل الخدمات المدنيّة، واحتياجات الجهاز التربويّ، وتوسيع مسطّحات النفوذ، ومكانة اللغة العربيّة في الدولة. أرسل مكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب ردّاً على المذكرة، تطرّق فيه إلى مجمل المطالب التي وردت في المذكرة، ووعد بالعمل على تحسين ظروف السكّان العرب.

عقدت لجنة المتابعة المؤتمر الأوّل للسلطات المحليّة في منتصف شباط 1975، حضره أكثر من 400 مندوب من رؤساء وأعضاء يمثلون 52 سلطةً محليّة. ويعتقد موطي ريجب بأنّ السبب القائم خلف هذه الدعوة هو "أنّ اللجنة قامت بالاجتماع مع رئيس الحكومة، ومدير عام وزارة الداخليّة، والسكرتير العامّ لحزب العمل وممثلي السلطات المحليّة في إسرائيل، ولكن جميع هذه الاجتماعات لم تسفر عن شيء فعليّ، لا سيّما أنّه لم يطرأ أيّ تحسّن على صعيد المطالب حول مساواة الهيئات المخصّصة للسلطات المحليّة العربيّة اليهوديّة" (ريجب 1989، 6). كما ويضيف ريجب بأنّ الخشية من تحويل المؤتمر إلى منصّة "سلبية"، وبغية التصديّ لمساعي الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ ولجهات "متطرّفة"، وبهذا يتم تحويل المؤتمر إلى "منصّة سياسيّة"، دفعت القائمين على المؤتمر بتوجيه دعوات للمشاركة فيه إلى كلّ من رئيس وأعضاء لجنة الداخليّة في الكنيست، وعدد من أعضاء الكنيست العرب واليهود والسكرتير العامّ لمركز السلطات المحليّة-الذي وضع اللجنة تحت وصايته وبهذا فقد ساهم في "مأسستها"، كما يعتقد موطي ريجب- ومستشار رئيس الوزراء لشؤون السكّان العرب (طوليدانو). بعث وزير التربية والتعليم برقيّة إلى المشاركين في المؤتمر تحمل خبراً مفاده أنّ الوزارة قامت بتخصيص 40 مليون ليرة من ميزانيّتها لبناء غرف دراسيّة. وأعلن مدير عام وزارة الداخليّة في المؤتمر أنّ أسلوب توزيع الهيئات الحكوميّة سوف يتغيّر، ووضاً عنه سيتم استحداث أسلوب آخر أطلق عليه اسم "سلّة الخدمات" التي ستكون متساوية بين جميع سكّان الدولة. وإلى أن يجري ذلك، ستحقّق المساواة في الهيئات المخصّصة للسلطات المحليّة العربيّة بتلك المنوحة لنظيرتها اليهوديّة. وقد عقدت اجتماعات مع غالبية رؤساء السلطات المحليّة العربيّة وأعضائها وأعلمهم ممثلي الحكومة أنّهم يتوقّعون منهم أن يتصدّوا إلى أيّ تحرّش قد يقع من جانب الحزب الشيوعيّ (ريجب 1989، 7). وانتخبت اللجنة القطريّة في هذا المؤتمر رئيسها (حنّا موسى)، كما صادق المؤتمر على المطالب التي وضعتها لجنة المتابعة واعتبرتها برنامجاً شاملاً يعكس مطالب وطموحات اللجنة القطريّة، ويعتبر بوصلة لتوجيه نضال اللجنة لتحقيقه (توما 1997، 407).

إنّ تحليل خصائص القيادة التي عملت على إنشاء اللجنة القطريّة يكشف عن أنّ هذه القيادات جاءت من قرى وبلدات في الجليل، وشملت قيادات تقليديّة وشابّة، غالبيتهم ارتبطوا بعلاقات وطيدة مع أحزاب صهيونيّة حاكمة (كمباي ومبام). كذلك لم يأخذ الحزب الشيوعيّ أو حركات أخرى دوراً في عمل اللجنة القطريّة. فقد كثّف الحزب الشيوعيّ عمله في النشاط القطريّ، أي في انتخابات الكنيست، وأهمّل السلطات المحليّة. وكان بعض من أعضاء السلطات المحليّة ينتمون إلى الحزب الشيوعيّ، ولكن لم يكن أيّ رئيس سلطة محليّة عضواً فيه أو قريباً منه.

في أعقاب مؤتمر الناصرة المنعقد في شباط 1975، شرع رؤساء السلطات الأعضاء في اللجنة في وضع الخطوط العريضة لعمل اللجنة القطريّة. وفي الاجتماع اللاحق المنعقد يوم 31 أيار 1975، اتّخذت القرارات التالية: يُعقد اجتماع بشكل دوريّ شهرياً لتناول القضايا المستعجلة؛ تُستضاف بالتناوب الاجتماعات الدورية ويترأس رئيس السلطة المحليّة المضيف للجنة بشكل مؤقت (لمدّة شهر إلى حين الاجتماع التالي للجنة)؛ تستمرّ اللجنة في العمل بوصفها لجنة داخل إطار مركز السلطات المحليّة شريطة أن يقوم المركز بتمويل نفقات نشاطات اللجنة؛ وجرى تعيين سكرتير لمتابعة نشاطات اللجنة. وقد اعترضت بعض الشخصيات في هذا الاجتماع على التبعية القائمة بين اللجنة ومركز السلطات المحليّة في إسرائيل. ولكن لم يتم تبني هذا الاعتراض، واستمرت اللجنة في العمل من خلال مركز السلطات المحليّة. وقد كانت هذه المرّة الأولى التي يتّخذ فيها قرار بشأن مأسسة نشاطات اللجنة القطريّة عبر إقامة ثلاث لجان فرعيّة:

1. لجنة التربية والتعليم والإعلام؛ وتتشكّل من رؤساء السلطات المحليّة الرّامة ودبورية وأمّ الفحم وسخنين؛
2. لجنة الميزانيات وخدمات الرفاه الاجتماعيّ؛ وتتكوّن من رؤساء السلطات المحليّة باقة الغربية والطّيبة وطمرة؛
3. لجنة الزراعة والصناعة؛ وتتكوّن من رؤساء السلطات المحليّة معليا والطيرة وكفر مندا.

تجدد الإشارة إلى أنّ موضوع الأراضي والصراع حول مصادرتها تحوّلوا إلى الموضوعين الأكثر أهميّة في اجتماعات اللجنة القطريّة منذ منتصف العام 1975، أي منذ ما قبل يوم الأرض الأوّل (1976) وقبل إقامة اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي. بعث الرئيس المؤقت للجنة القطريّة (محمّد زيدان)، في السادس من أيلول 1975، رسالة إلى رئيس الحكومة إسحق رابين تضمّنت الفقرة التالية:

اتّخذت اللجنة القطريّة العربيّة التي تعمل من خلال مركز السلطات المحليّة في إسرائيل قراراً في جلستها الأخيرة مفاده إرسال احتجاجنا إليك بشأن سياسة الحكومة لـ 'تهويد الجليل'. لا اعترض لنا على أيّ وسيلة لتطوير الجليل، إن رمت إلى خدمة المصالح المشتركة لكلا الواسطين اليهوديّ والعربيّ؛ إذ إنه يصبّ أيضاً في مصلحة الدولة. إنّ مصادرة أراضٍ في هذا الوقت تعمّق الفجوة بين الشعبين، وعليه فإننا نرى في هذه المصادرة خطأ.

وقد أرسلت نسخ من هذه الرسالة إلى وزارة المالية ووزارة الداخلية ووزارة الزراعة وإلى مركز السلطات المحليّة في إسرائيل.

كثّفت اللجنة القطريّة نشاطاتها في جميع الاتجاهات، بغية إقناع الدوائر الحكوميّة المختلفة بتغيير الخارطة الهيكلية للجليل التي جرى التحضير لها بحيث تكثّف الوجود اليهودي في المنطقة، ممّا ينطوي على مصادرة كبيرة للأراضي. كذلك بادرت إلى حملة إعلامية واسعة بين رؤساء السلطات المحليّة العربيّة وقد دُعوا إلى الاعتراض على الخطة.²⁰

اجتمع ممثلو اللجنة القطريّة في 7 تشرين الثاني 1975 مع وزير الزراعة (أهرون أوزن)، ومع طاقم مكتبه، حيث تطرّقوا إلى قضية مصادرة الأراضي، وطالبوا بالألّا تُضمّ الأراضي التي تقع ضمن حدود مناطق نفوذ السلطات المحليّة العربيّة إلى السلطات المحليّة اليهوديّة. وقد اندلع في هذا الاجتماع نقاش حادّ بين ممثلي اللجنة القطريّة ومدير عام دائرة أراضي إسرائيل (مئير زوربع) حول قضية الأراضي المعرّفة على أنّها تقع ضمن ملكيّة الدولة. تدخل الوزير ولخصّ النقاش بنقطتين، وهما: في ما يتعلّق بالأراضي المتنازَع عليها في دور القضاء، ينبغي ترك الأمر لدور القضاء وعدم التدخّل بشأنها؛ والنقطة الثانية تتلخّص في أنّه، إلى جانب النقطة الأولى، عبّر عن استعداده لأن يفعل ما يمكن داخل الحكومة بعد أن يطلع على قضية الأراضي العربيّة.

لم تسفر النقاشات المكثّفة التي بادرت إليها اللجنة القطريّة مع الدوائر الحكوميّة المختلفة عن تغيير قرارات الحكومة، ولكن بمجرد طرح الموضوع، عزّزت اللجنة القطريّة هذه القضية (الأراضي) في الوعي الجماهيريّ في المجتمع العربيّ، وعزّزت من شأن تلك الأصوات التي طالبت بفتح القضية أمام نقاش الجمهور العربيّ، ممّا سهّل الأمر لعملية انتقال حلبة الصراع إلى النشاط الجماهيريّ وبالتالي إلى انتقال زمام المبادرة إلى الحزب الشيوعيّ بفضل فروعه وكوادره العديدة وعلو شأنه بين السكّان العرب على وجه العموم في تلك الفترة.

كان للحزب الشيوعيّ دورًا بالغًا في تنظيم الاحتجاج الجماهيريّ، حيث دعا إلى اجتماعات محليّة وقطريّة في مختلف القرى والمدن العربيّة. شعر بعض رؤساء السلطات المحليّة

²⁰ فقد بُعث برسالة إلى جميع السلطات المحليّة العربيّة في الثامن من أيلول 1975 تحمل توقيع حسني عبّيد، المسئول عن الشؤون العربيّة والدرزية في مركز السلطات المحليّة في إسرائيل، يطلب منهم إرسال الفقرة التالية إلى المدير العامّ لوزارة الداخلية: قام عدد من السلطات المحليّة برفقة مهندسين، في أعقاب التبليغ الذي أرسلته إلينا بشأن الخارطة الهيكلية للجليل، بفحص الخارطة؛ وللأسف الشديد لم يستطيعوا تحديد حدود مناطق نفوذ بلداتهم، وذلك لأنّ الخارطة لا تتضمّن معطيات يمكن من خلالها التأكد من حجم الأضرار أو الفائدة التي تنطوي عليها هذه الخارطة المقترحة. وعليه، نطالب بأنّ تعتبر هذه الرسالة بمثابة اعتراض على الخارطة، ونأمل أن تقوم برسمها من جديد، بحيث تمنحنا صورة واضحة لحدود مناطق نفوذ بلداتنا.

العربيّة بحرج شديد إزاء هذا التطوّر، وبعد فترة وجيزة ظهرت خلافات فيما بينهم بشأن الاتّجاهات التي ينبغي توجيه الصراع إليها. وقع بلغ النقاش أوجّه في اجتماع شفاعمرو في 25 آذار 1976. ومنذ هذا الاجتماع وما تمخّص عنه، أصبح واضحاً أنّ زمام القيادة في اللجنة القطريّة انتقل إلى يدي الحزب الشيوعيّ بفضل قيادته للجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي.

موجز مصادرة الأراضي في الجليل

يعود موضوع ضرورة "تهويد الجليل" - بصياغاته المختلفة: "تطوير الجليل"، "توزيع السكّان"، أو "توطين الجليل القفر" وما إلى ذلك - إلى منتصف الثلاثينيّات حين بلغ القيادات الصهيونيّة خبراً مفاده أنّ الحكومة البريطانيّة تفكّر في إمكانيّة تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربيّة وأخرى عربيّة، الأمر الذي تجسّد فعلاً بعد ذلك في الخطة "ب" من توصيات لجنة "وودهد" الفنيّة، التي عُيّن لغرض رسم الحدود التفصيليّة لخطة التقسيم التي اقترحتها لجنة "بيل" عام 1937، والتي ضمّت منطقة الجليل للدولة العربيّة المزمع إقامتها (عبوشي 1990، 207). تمخّص عن علم القيادات الصهيونيّة بهذه الإمكانيّة أنّ رسمت خطة "سور وبرج" لإفشالها، وذلك من خلال الاستيطان الصهيونيّ السريع والمكثّف في الجليل، لفرض واقع مختلف عمّا هو قائم وتوسيع حدود الدولة اليهوديّة المزمع إقامتها إلى الحدّ الأقصى (للتوسّع، راجع: بشير 2004، 69-72).

بقي نحو 160 ألف مواطن فلسطينيّ في حدود الهدنة بعد قيام دولة إسرائيل، يقيم غالبيتهم في منطقة الجليل، الأمر الذي استنهض دوائر حكوميّة وغير حكوميّة إلى رسم خطط مختلفة للتعامل مع هذا الواقع. ومنذ مطلع الخمسينيّات، وُضعت خطط لتقويض الكيان العربيّ في الجليل، إمّا عن طريق التهجير، أو الطرد، أو التضييق، أو خلق حالة من الهلع والذعر لدفعهم للهجرة. في ظلّ الأوضاع الاقتصاديّة الصعبة التي مرّت بها إسرائيل، في العقد الأوّل بعد الإعلان عن إقامتها، لم يكن في الإمكان استثمار جهد في سبيل الاستيطان في الجليل، سوى عدد من النقاط الاستيطانيّة القليلة، لا سيّما أنّ مسألة وجود نسبة كبيرة من العرب في حدود الدولة كان يُعتبر مسألة وقت فقط (توما 1997، 305-313).

بلغت مُلكيّة أراضي الحركة الصهيونيّة في فلسطين، حتّى قبيل حرب عام 1948، نحو 6% فقط من مساحة فلسطين الانتدابيّة. فقد وصلت هذه المُلكيّة عام 1945 إلى 1,491,699 دونماً شكّلت نسبة 5,67% من مساحة فلسطين، وخلال ثلاث سنوات بعد عام 1945 بلغت هذه المُلكيّة 6% من المساحة الإجماليّة لفلسطين.²¹ وإضافة إلى احتلال البلاد والعباد، صادرت واستولت دولة إسرائيل،

في عقدها الأوّل، على جميع "أراضي القرى والمدن" العربيّة، التي كانت تسجّل في عهد الانتداب باسم المندوب السامي، لغياب سلطات

²¹ اعتمدنا في ذلك على المعلومات الواردة عند زهير صباغ (1990، 21-22)، المأخوذة عن أسدي وزريق: Asadi 1976; Zureik 1976.

محلّية للقرى والمدن، ولغياّب خرائط هيكلية لها، إضافة إلى أراضي وأملاك المهجّرين و "الغائبين الحاضرين"، وذلك من خلال سنّ قوانين لخدمة هذا الغرض بالتحديد (كريتشمير 2002، 16-58). على الجملة، يقارب عدد الدونمات التي صادرتها واستولت عليها دولة إسرائيل، في عقدها الأول، مليون دونم أرض من أصحابها الفلسطينيين، وهي أرض بملكية خاصة وأراض بملكية جماعية عامة ("أراضي القرية")، وذلك بحجج "أمنية" وأخرى تصبّ في خانة "المصلحة العامة"، بيد أنّ غالبية هذه الأراضي تحوّلت، بعد فترة وجيزة، إلى مستوطنات يهودية أو لخدمة هذه المستوطنات (كشوارع -مثلاً- توصل بين هذه المستوطنات). بعبارة أخرى، احتلت القوّات الصهيونية المسلّحة فلسطين، وصادرت أراضي وأملاك الغائبين ومقدارًا كبيرًا جدًّا من أملاك وأراضي البقية الباقية من الفلسطينيين في المثلث والجليل والنقب الذين تسنّى لهم البقاء في البلاد، وأضحّت هذه الأراضي المحتلّة والمصادرة تسمّى باسم "أراضي الدولة"، إضافة إلى الأراضي التي نقلتها سلطات الدولة إلى الوكالة اليهودية وإلى الصندوق القومي. فقد صودرت أراضي قريتي 'إقرث' و 'برعم' عام 1948 لأغراض أمنية؛ وفي العام 1955 صودرت أرض من قرى الرينة وعين ماهل وإكسال وأخرى عديدة، لإنشاء مدينة استيطانية إلى جوار الناصرة أطلق عليها الاسم "نتسيرت عيليت". وأصدر قائد الأركان العامة (موشي ديان) أمرًا عسكريًا يفرض إغلاق أرض معينة تابعة لقرى الشاغور (البعنة ودير الأسد ونحف)، تبلغ 5,550 دونمًا، لأغراض عسكرية. في معرض استجواب قدمه عضو الكنيست يوسف خميس (من كتلة ميام) في الكنيست في 18 كانون الثاني العام 1956، حول الغاية من إغلاق هذه الأراضي، جاء في ردّ بن غوريون، رئيس الوزراء ووزير "الأمن"، أنّه "ليست هناك أية نيّة لمصادرة الأرض. إنّ الهدف الوحيد والجليّ هو إغلاق المنطقة لاحتياجات أمنية، فقط" (وقائع الكنيست، مجلد 33، 76). وفي استجواب آخر، قدمته الكتلة الشيوعية في الكنيست، حول غرض مصادرة هذه الأراضي، في 31 كانون الثاني العام 1962، بعد أن جرى إغلاقها عسكريًا العام 1956، حاول وزير المالية ليفي أشكول تفنيد الادّعاء أنّ إغلاق هذه الأراضي عسكريًا جاء تغطية لمصادرتها لاحقًا (وقائع الكنيست، مجلد 33، 1128-1126). وقد تبيّن أنّ هدف مصادرة هذه الأراضي، كما جاء في أمر المصادرة هو بناء مدينة استيطانية جديدة في الشاغور باسم "كرمئيل" (الجريدة الرسمية، رقم 904، 18 كانون الثاني 1962). وعلى الجملة، أنشأت الدولة، حتّى نهاية الخمسينيات، نحو 30 مدينة جديدة ومئات المستوطنات منتشرة في جميع أنحاء البلاد، الغالبية العظمى منها على أراضي مصادرة أو جرى الاستيلاء عليها. ويعتقد، حاليًا، أنّ نسبة "أراضي الدولة" وتضمّ كذلك الأراضي الخاضعة للملكية "الصندوق القومي" نحو 94% من مجمل أراضي البلاد العامة والخاصة.²²

²² وقّعت حكومة إسرائيل معاهدة مع الصندوق القومي لإسرائيل (21 تشرين الثاني 1961) تتلخّص في ضرورة إنشاء دائرة تتولّى وظيفة إدارة "أراضي الدولة" والأراضي التابعة للصندوق القومي، يُطلق عليها الاسم "دائرة أراضي إسرائيل" تكون خاضعة خضوعًا مباشرًا لوزير الداخلية. للأسف الشديد لم أحصل على معطيات دقيقة حول نسبة الأراضي التابعة للدولة وللصندوق القومي، ولكن جميع المصادر الأكاديمية تقدّر هذه النسبة بنحو 94%.

دفعت دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، منذ مطلع الستينيات، الدوائر الحكومية إلى اتخاذ قرار رسمي بتوطين يهود في الجليل، نظراً لازدياد مطرد لنسبة السكان العرب هناك، وانخفاض نسبة اليهود، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر (1966) إلى بلورة مشروع استيطاني كبير في الجليل أطلق عليه اسم "سامخ سامخ" (اختصار للتعبير العبري "سوف سوف" الذي يعني بالعربية "وأخيراً...") (مجلس المعلمين لأجل الصندوق القومي 1979، 8). وقد تبني رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (ليفي أشكول) هذا المشروع، ودفع باتجاه تنفيذه، وشجّع الدوائر غير الحكومية (الصندوق القومي والوكالة اليهودية) إلى العمل على المشروع لبلوغ أهدافه، بعد أن صادقت عليه لجنة وزارية لشؤون التخطيط والاقتصاد برئاسة رئيس الوزراء في العام 1967. وصدرت الأوامر وأُخذت التدابير المختلفة للشروع في تنفيذ تفاصيل المشروع، بعد أن بُلورت وصُقلت أدوات التنفيذ، وذلك بالتنسيق بين الوزارات والدوائر المختلفة، من خلال لجنة خاصة تتألف من ممثلين عن جميع الوزارات والدوائر ذات الشأن. إلا أن نتائج حرب العام 1967 قد حدت من إمكانية تنفيذه، وأدت إلى تحويل جلّ الجهد الاستيطاني إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (مركز الإعلام والدعاية 1975، 5). جاءت حرب العام 1973 لتنبّه القائمين على رسم الخطط الرسمية في دولة إسرائيل والوكالة اليهودية إلى حقيقة أن "الجيوب العربية" الداخلية بحاجة إلى علاج، ولا سيما أن أهمها يقع في الجزء الشمالي من البلاد، ويشكل امتداداً طبيعياً لسوريا ولبنان.²³

عدّل كنيست إسرائيل قانون ضريبة الأملاك في العام 1972، وأصبح على مالكي الأرض -زراعية كانت أم مُعدّة للبناء- دفع ضريبة بقيمة 2.5% من قيمة الأرض سنوياً (وهذا يعني أنه خلال أربعين عاماً يدفع صاحب الأرض ثمن الأرض مجدداً). رمى هذا التعديل إلى تشجيع الملاكين العرب على بيع أراضيهم، وتحويل الأرض إلى سلعة شرائية، وهو ما قد يفيد الاقتصاد الإسرائيلي المحلي، من جهة، ويدفع ببعض الفلاحين وملاك الأراضي إلى التخلي عن أراضيهم وبيعها. وعلى أقل تقدير، فرض هذا القانون، قبل تعديل العام 1972، ضريبة بقيمة ضئيلة على مالكي الأراضي الزراعية، هي مبالغ كان يمكن دفعها دون التفكير في التخلص من الأرض. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من المزارعين اليهود لم يدفعوا هذه الضريبة، لأن الأرض التي يعملون فيها ليست ملكاً لهم، بل للدولة أو لدوائر يهودية غير حكومية.

بعد أن استكملت الوكالة اليهودية رسم خططها للاستيطان في الجليل العام 1974، باشرت في الضغط على الدوائر الرسمية لتقويض الوجود العربي في الجليل، لا عبر التغلغل إلى منطقة الجليل فحسب، بل إلى داخل القرى والمدن العربية، كما تُطلعننا تفاصيل مشروع "تهويد الجليل" الذي صدقت عليه الحكومة الإسرائيلية في منتصف السبعينيات، ابتغاء "خلق حاجز في قلب مناطق واسعة ومكتظة يسكنها غير اليهود"، تماماً كما اعتمدت هذه الاستراتيجية في الاستيطان في الضفة الغربية منذ مطلع السبعينيات (مركز الدعاية والإعلام 1975، 6؛ فايتس 1979؛ كينيس

²³ للتوسّع حول هذا الموضوع، راجع: بشير 2004، 69-77.

1997؛ إفرات 1984). في تقرير للوكالة اليهودية، يصبو إلى وضع تخطيط لإقامة تجمعات وكتل استيطانية يهودية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة (كتبه متياهو دروبليس، أحد موظفي الوكالة، ونشر عام 1977)، ورد أنه لا ينبغي إنشاء المستوطنات الصهيونية في محيط التجمعات السكانية العربية فحسب، وإنما ينبغي التغلغل داخلها وتقويض قدرتها على التوسع الذي من شأنه خلق تواصل جغرافي مع التجمعات العربية المحيطة (مقتبس لدى: Nakhleh 1982, 20-21؛ فلاح 1993، 21). لذا، تقرّر التسريع في إنشاء المدن الاستيطانية (كرميئيل - التي أُعلن عن إنشائها في 29 من تشرين الأول العام 1964 كمدينة تطوير؛ ومعالوت 1957-، ومنتسريت عيليت 1956-)، وإقامة العديد من المستوطنات في الحدود الشمالية؛ كما أُعلن عن تكثيف الجهود للتسريع في "تطوير" الكتلة الاستيطانية "سيغف" في محيط القرى سخنين، وعزّابة، وشعب، وكوكب، وكفر مندا (راجع كذلك: فايتس 1976).

نتيجة لضغوط الوكالة اليهودية والصندوق القومي ودوائر استيطانية أخرى، اتخذت حكومة إسرائيل، برئاسة إسحق رابين، في مطلع العام 1975، سلسلة من المصادرات وإغلاق مناطق يرافقها الإعلان عنها مناطق عسكرية مغلقة، كخطوة أولى لمصادرتها ولإلحاقها بمستوطنات يهودية، كما سنرى لاحقاً.

مع تعزيز الخطاب الوطني الفلسطيني بين السكان العرب في إسرائيل، وتعزيز مكانة الحزب الشيوعي، وحصوله على مقاعد عدة في السلطات المحلية العربية، إلى جانب ظهور بذور الاحتجاج السياسي والتنظيم الفلسطيني القطري داخل البلاد (أبناء البلد - 1972، ولجنة المبادرة الدرزية - 1972، ولجنة رؤساء السلطات العربية - 1974، واللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي - 1975، ولجان الطلبة الجامعيين والثانويين وغيرها من الأطر والمؤسسات الجماهيرية والتمثيلية)، وفي أعقاب الكشف عن حيثيات يوم الأرض ونتائجه على صعيد تعزيز القوى الوطنية والقومية بين أبناء الأقلية العربية، تنهت السلطات الإسرائيلية المختلفة وسلطات الاستيطان مجدداً إلى "الخطر الكامن" في الجليل، الأمر الذي استدعاها إلى التخطيط لرد فعل سريع،²⁴ وقد تجلّى في إنشاء المناظر والشروع في تنفيذ الوكالة اليهودية خطاً استيطانية في الجليل كانت قد رسمتها منذ مطلع السبعينيات، بيد أنها لم تنفّذها حينذاك، إذ وُجّهت جُلّ نشاطها للاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستفادت من تجربتها في نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

²⁴. راجع، على سبيل المثال، الوثيقة التي كتبها إسرائيل كنيغ (متصرف لواء الشمال في وزارة الداخلية)، وأرسلها إلى إسحق رابين، رئيس الحكومة الإسرائيلي آنذاك، التي توقفت عندها آنفاً.

الفصل الثاني

يوم الأرض سيرة الحدث

ينبغي تقطيع الأواصرِ

بين الأرضِ

وأصحابها السابقين

بن غوريون

18 تشرين الثاني 1951

مقدمة

مع توقّف هدير طائرات حرب 1973، ولممة الأشلاء وخفوت صافرات الإنذار، تعالت الأصوات الصهيونية واليهودية الداعية إلى "تهويد الجليل"، إلى جانب وبموازاة تهويد الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال رسم خطط استيطانية وتنفيذها. فقد قام مدير دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية بعرض خطة الاستيطان، التي تبناها ليفي أشكول في العام 1966، أمام أعضاء لجنة العمل في الكنيست في تشرين الثاني 1974. وقد نصّت الخطة على "تطوير سريع للجليل الجبلي"، يشمل تخطيطاً لزيادة سكّان المدن صفد، ومعلوت وكرميئيل والناصرة [المقصود مستوطنة "نتسيرت عيليت" لا الناصرة العربية]، وذلك من خلال تقديم وإنشاء خدمات عامّة وتوفير أماكن عمل جديدة، وتوسيع قرى [يهودية] قائمة لمصلحة الأجيال القادمة [...] وإقامة 12 قرية صناعية إقليمية جديدة" في الجليل (فايتس 1976، 16-13؛ بنزامين ومنصور 1992، 163)، ورفع عدد اليهود في الجليل الأسفل من 62 ألفاً إلى ما يقارب 100 ألف. كذلك تضمّنت الخطة إقامة 58 مستوطنة يهودية حتى نهاية السبعينيات. قدّمت الخطة إلى رئيس الحكومة إسحاق رابين للاطلاع والتصديق عليها.

المنطقة 9

استعملت سلطات الانتداب البريطانية منطقة تمتدّ على نحو 95 ألف دونم، يطلق عليها في المعجم العسكري اسم "المنطقة رقم 9"، كمسرح للتدريبات العسكرية منذ العام 1942 حتى العام 1944. وكانت هذه السلطات تعوّض جميع الفلاحين الذين تضرّرت مزروعاتهم نتيجة لهذه التدريبات. وأرض "المل"، التي كانت قلب الاحتجاج الجماهيري للمصادرة منذ مطلع العام 1976، هي بمثابة جزء صغير من المنطقة 9، وتبلغ نحو ألف وستمائة دونم يمتلكها فلاّحون من قريتي عرّابة وسخنين. تمتدّ المنطقة 9 من حدود قرى الشاغور شمالاً وسخنين وعرّابة ودير حنا جنوباً، ومن أطراف قرية شعب وآثار قرية ميعار غرباً، حتى قرية وادي سلامة شرقاً. ترسّم الجيش الإسرائيلي خطّي نظيره الانتدابي، واستخدم المنطقة حقلاً للتدريبات العسكرية، منذ العام 1952،

ولكن رئيس الوزراء ووزير "الأمن" (بن غوريون) أصدر أمراً بإغلاق المنطقة في العام 1956، وحوّلها بذلك إلى منطقة "عسكريّة مغلقة"، يمنع الدخول إليها بتاتاً. أدّى هذا الأمر إلى رفع درجة احتجاج الفلاحين العرب المتضرّرين وسلطاتهم المحليّة، وتراجعت الحكومة ووزارة "الأمن" عن بعض تفاصيل الإغلاق، إذ سُمح للفلاحين بالدخول إلى أراضيهم للعمل فيها، من خلال تصاريح خاصّة تُجَدّد كلّ ثلاثة أشهر، باستثناء أيّام المناورات، وذلك دون إلغاء أمر الإغلاق (الملاحق 4-6). قامت الفرق التي أنيط بها تنفيذ هذا الأمر ببناء أعمدة من الإسمنت على حدودها، تفصل مسافة ليست واسعة بين العمود والآخر (نحو كيلومتر واحد). وقد شكّلت أعمدة الإسمنت هذه حدوداً لا يجوز للفلاحين مالكي الأرض وسكّان المنطقة -كعرب السواعد والنعيم والمريسات والحمدون الذين يقيمون في قلب هذه المنطقة المغلقة- لا يجوز لهم تجاوزها (جربوني 1999، 43). وقد كانت أوامر الإغلاق هذه تصل إلى مختار البلد أو أحد "وجهائه"، وهذا الأخير يُعلم شفويّاً جميع الفلاحين ذوي الصلة. إلّا أنّ أهالي المنطقة المحيطة، وعلى الرغم من الأوامر، استمروا في فلاحه أراضيهم دون أخذ الأوامر العسكريّة على محمل الجدّ، ولم يعيروا ذلك أهميّة تُذكر، وذلك أنّهم لا ينظرون إلى القوانين والأوامر الرسميّة (وبخاصّة لأنّها نابعة من سلطة غريبة) كأمر ملزمة وذات أهميّة، لأنها لا تعكس الواقع، فالواقع "أنّ الفلاح يزرع أرضه ويأكل من ثمرها شاء القانون أم أبى. هي أرضه -وإن نصّ القانون أو الأمر العسكريّ على غير ذلك"²⁵. لذا، لم يطلب العديد من أصحاب الأرض والفلاحين تصاريح من مركز الشرطة في سخنين، ممّا دفع برجال الشرطة إلى ملاحقتهم ومحاولة "تنويرهم"، بعد اعتقالهم، حول ضرورة طلب تصريح. بيد أنّ معظم الفلاحين لم يأبهوا بهذا، واستمروا في دخول أراضيهم وفلاحتها دون حيازة تصاريح. في الوقت ذاته، لم يحاول الفلاحون أو مالكو الأراضي في تلك المنطقة تحويل قضية أراضيهم إلى مسألة سياسيّة تتحدّى سلطة الدولة، حتّى منتصف السبعينيّات، إذ تغيّرت الأحوال، ونشأت المؤسسات واستوعب ذلك الجيل اللعبة السياسيّة، وقوّة الاحتجاج الجماهيريّ، والمنفعة التي يمكن جنيها عبر إجادة استخدام الإعلام المحليّ والدوليّ.

سيرة الحدث واتخاذ القرار

في أعقاب الإعلان عن خطة "تهويد الجليل"، التي حملت في طيّاتها تخطيطاً لمصادرة عشرات آلاف دونمات الأرض بملكيّة سكّان عرب، بادر بعض الناشطين السياسيّين والمتحقّفين العرب في البلاد (نذكر منهم المحاميين حنّا نقارة ومحمّد ميعاري، والشيخ فرهود فرهود، ومحمّد كيوان، ومحمود سعيد نعامنة، ومسعد قسيس، وصليبا خميس -وقد تحوّلوا بغالبيتهم، لاحقاً، إلى أعضاء في لجنة المبادرة)، إلى عقد اجتماع تشاوريّ في 21 أيار 1975 في حيفا. خرج هذا الاجتماع بدعوة عدد كبير من رؤساء السلطات المحليّة العربيّة، والمتحقّفين والمحامين والأطبّاء والناشطين السياسيّين والأدباء والصحفيّين، إلى لقاء عُقد في 29 تموز

²⁵ مقابلة مع السيد سليم سعيد غنايم، مزارع وصاحب أرض في منطقة المل (سخنين، 22 كانون الثاني 2006).

من العام ذاته، للتحضير لاجتماع موسّع لبلورة ردّ فعل على هذه المخطّطات المزمع تنفيذها. وقد انضمّ الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ في نهاية حزيران إلى هذه المبادرة، لبلورة موقف عربيّ جماعيّ ووضع أسس عمليّة للاحتجاج (الاتحاد، 27 حزيران 1975).

خرج المجتمعون من اجتماع 29 تموز بقرار إنشاء "لجنة مبادرة للدفاع عن الأراضي"، دعت هي بدورها إلى عقد اجتماع تشاوريّ آخر في 15 آب من العام ذاته في فندق "غراندا نيو"، ترأسه الناشط السياسيّ وعضو حركة "الأرض" سابقاً، أنيس كردوش، انبثق عنه تشكيل "اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي". ضمّت اللجنة 121 عضواً من كلّ التيارات والأطر السياسيّة والفكريّة ومن كلّ المناطق (الجليل والمثلث والنقب)، والعديد من رؤساء السلطات المحليّة العربيّة، إضافة إلى سكرتاريا عامّة ضمّت رئيس اللجنة، القسّ شحادة شحادة، وأنيس كردوش، وصليباً خميس، ومحاميين ثلاثة -هم حنا نقارة ومحمّد ميعاري وحبیب أبو حلو- وأربعة رؤساء المجالس: مسعد قسيس -معليا؛ ومحمّد محاميد -أمّ الفحم؛ وعبد الرحيم يحيى -الطبية؛ ويوسف نسيب خير -البيجة. كما تقرّر في هذا الاجتماع إنشاء لجان محليّة للدفاع عن الأراضي، في العديد من القرى العربيّة في الجليل والمثلث والنقب، وعقد اجتماعات ومهرجانات ترمي إلى زيادة الوعي بين السكّان العرب حول التهديد القائم خلف سلسلة المصادرات، وتعديل قانون ضريبة الأملاك، وإنشاء مستوطنات بجوار القرى والمدن العربيّة. كذلك اتّخذ المجتمعون قراراً بعقد مؤتمر شعبيّ في سينما ديانا في مدينة الناصرة في 18 تشرين الأوّل 1975، اعتدّر أكبر مؤتمر شعبيّ عقده السكّان العرب في إسرائيل، حيث شارك فيه عدد كبير من السكّان على مختلف تياراتهم السياسيّة والأيدولوجيّة: ممثلون عن اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة؛ ممثلون عن لجان الطلاب الجامعيّين؛ ممثلون عن بدو النقب؛ وشخصيّات يهوديّة.²⁶ وقد جرى التوصل في هذا المؤتمر إلى بعض القرارات، والتي تعكس أسس ومبادئ وطموحات ومطالب بالغة الأهميّة للسكّان العرب في البلاد.

²⁶ أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر: أنيس كردوش، حنا نقارة؛ صليباً خميس؛ القسّ شحادة شحادة؛ محمّد ميعاري؛ سليم مخولي؛ الشيخ فرهود فرهود؛ محمّد زيدان. الممثلان عن اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة الذين شاركوا في المؤتمر: محمّد مصطفى محاميد (رئيس مجلس أمّ الفحم المحليّ)؛ مسعد قسيس (رئيس مجلس معليا المحليّ). الممثل عن البدو في النقب: نوري العقبي. الممثل عن لجان الطلاب الجامعيّين: كميل فاحوري. شخصيّات يهوديّة: مثير فلنر (عضو كنيسة، والسكرتير العامّ للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ)؛ مثير بعيل (عضو كنيسة عن قائمة "موكيد" اليساريّة)؛ أوردي أفنيري (ناشط سياسيّ)؛ شاؤول فوغال (بروفيسور وناشط سياسيّ)؛ مردخاي أبي شاؤول (ناشط سياسيّ)؛ وميخا رحمان (ناشط سياسيّ) (الاتحاد، 21 تشرين الأوّل 1975).

يضيق المجال هنا لاستعراض جميع نشاطات ومبادرات اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي منذ لحظة تأسيسها وحتى توقيف عملها في 1992-1993. فقد عقدت مئات الاجتماعات الجماهيرية في القرى والمدن العربيّة، وأصدرت العديد من الكراسيات والبيانات تشرح فيها خطورة مصادرة الأراضي ومشاريع الاستيطان في الجليل والمثلث والنقب على مستقبل السكّان العرب في البلاد، وأقامت لجان محليّة عديدة للدفاع عن الأراضي في البلدات العربيّة قبل يوم

الأرض، ما ساهم بشكل عظيم في نجاح الإضراب العام ورفع مستوى الوعي الجماهيري وتسييس القضايا اليومية للسكان العرب في البلاد. وسنعرض الأوجه الرئيسية لنشاطات اللجنة في هذا الفصل.²⁷

تمّ التوصل في هذا المؤتمر إلى بعض القرارات من بينها المطالبة بتغيير سياسة دولة إسرائيل بحكوماتها ومؤسساتها المختلفة تجاه مواطني الدولة العرب، وبخاصة كل ما يمتّ بصلة لمصادرة الأراضي، لأنّ سياسة مصادرة الأراضي العربيّة تعتبر "خطرًا يهدّد كيان [الجماهير العربيّة] القومي واليومي" (الملحق رقم 3). كذلك طالب أعضاء المؤتمر حكومات إسرائيل بعدم استخدام القانون والجهاز القضائيّ استخدامًا أداتيًا لمصادرة المزيد من الأراضي العربيّة. خرج المؤتمر بقرار تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ قرارات المؤتمر، والاتّصال بجميع المؤسسات المختصّة في سبيل إلغاء مشاريع مصادرة الأراضي، وتقرّر أن تقوم لجنة المتابعة بتأليف مذكرة وافية، يجري تقديمها إلى رئيس الحكومة إسحق رابين، للمطالبة بإلغاء "مشاريع المصادرة والضّمّ وضريبة الأملاك غير العادلة وجميع أشكال التمييز والإجحاف بحقوق العرب في إسرائيل" (الملحق رقم 3). كما تقرّر تشكيل وفد عن المؤتمر للتوجّه إلى الكنيست لإجراء سلسلة من الاتّصالات مع جميع الكتل البرلمانيّة لشرح مواقفهم وقضاياهم. بيد أنّ الأكثر أهميّة هو أنّ المؤتمرين تناولوا إمكانية إعلان إضراب عامّ في جميع أماكن وجود السكان العرب في البلاد، وإمكانية التظاهر أمام الكنيست في القدس، احتجاجًا على مشاريع المصادرة و "تهويد الأرض"، إذا لم تتراجع الحكومة عن مشاريع المصادرة، ولكنهم لم يشيروا إلى يوم محدّد للإضراب.

تداولت وسائل الإعلام الإسرائيليّة، منذ نهاية العام 1975، مسألة اقتراحات لمصادرة أراضٍ في الجليل، ومن ضمنها منطقة الملّ، الأمر الذي أثار العديد من المخاوف في النفوس حول نية الحكومة مصادرة أرض الملّ. عقد مجلس سخنين جلسة لأعضائه في 2 كانون الثاني 1976، لمناقشة موضوع الملّ والسبل التي ينبغي انتهاجها لمواجهة ذلك. تمخّض هذا الاجتماع عن مجموعة قرارات، نشرت بيانًا على أهالي القرية ووُزِعَ على الإعلام، هذا نصّه:

يعبّر مجلس سخنين المحليّ عن قلقه البالغ وقلق جميع سكّان القرية من استمرار

محاولة السلطات الاستيلاء على أراضي القرية

المشمولة في المنطقة 9، الأمر الذي يظهر في عدم منح التصاريح للفلاحين للوصول إلى أراضيهم لفلاحتها، وكذلك وضع اللافتات التي تشير إلى خطر الموت. إنّ مجلس سخنين يدعو السلطات المحليّة المجاورة والمعنيّة وبشكل خاصّ مجلس عربّة ودير حنّا، إلى عقد اجتماع مشترك لدراسة الإجراءات الواجب اتّخاذها بصدد هذا الموضوع.

²⁷ وتجدر الإشارة إلى أنّ عمل لجنة الدفاع عن الأراضي قد توقّف في عامي 1992-1993، بعد أن طالبت الحركة الإسلاميّة إعادة بنائها من جديد، وأصرّ الحزب الشيوعيّ على بقائها كما هي، إلى جانب ضغوط ومساعد لتوقيف عملها من جهات حكوميّة (اعتمادًا على مقابلة مع السيد شوقي خطيب، رئيس اللجنة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل ورئيس لجنة المتابعة، في حزيران 2006 في القدس).

ويقرّر مجلس سخنين رفع مذكّرات إلى الحكومة والكنيست والدوائر الرسميّة المختصّة سواء باسمه أو بالاشتراك مع السلطات المحليّة المجاورة يطالب فيها برفع يد السلطات عن أراضي القرية وتأمين استمرار فلاحتها. كذلك يقرّر المطالبة بضمّ جميع الأراضي إلى منطقة نفوذه (الاتّحاد، 6 كانون الثاني 1976، 5).

كذلك استدعى هذا الأمر عقْد سلسلة من الاجتماعات التشاوريّة بين رؤساء مجالس القرى سخنين وعرّابة ودير حنّا والمنطقة المجاورة، بعضهم مع بعض، ومع العديد من القيادات العربيّة في البلاد، وتقرّر في نهاية المطاف عقد مؤتمر شعبيّ احتجاجيّ في قرية سخنين في 14 شباط 1976، دعا إليه، إضافة إلى المجالس المحليّة المذكورة، "ممثلو الهيئات الشعبيّة وأعضاء الكنيست العرب، وذلك احتجاجاً على مصادرة الأراضي الواقعة في المنطقة 9، وضدّ تحويل هذه القرى إلى 'غيتوات' تفصل بينها وبين الأرض الأسلاك الشائكة" (الاتّحاد، 13 شباط 1976).

اعترف وزير "الأمن" الإسرائيليّ، شمعون بيرس، اعترافاً ضمنياً ببنية الحكومة مصادرة الأراضي الواقعة ضمن المنطقة 9، وذلك خلال ردّه على استجواب تقدّمت به القائمة الشيوعيّة في الكنيست حول ما ترمي إليه السلطات من عدم منح الفلاحين في المنطقة 9 تصاريح يوم الأربعاء (4 شباط 1976). وجاء في كلمة النائب توفيق زيّاد، في سياق تقديم الاستجواب، أنّ أبناء القرى سخنين وعرّابة ودير حنّا وعرب السواعد وغيرها يفسّرون امتناع السلطات عن إصدار تصاريح للفلاحين وأصحاب الأرض في المنطقة المذكورة على "أنّها خطوة أولى نحو مصادرتها ونزع ملكيّتهم عن الأرض". وأضاف النائب زيّاد قائلاً إنّ "الأهلون العرب لن يوافقوا على مشاريع سلبهم أراضيهم، لا في النقب ولا في الجليل ولا في كفر قاسم ولا في معليا، ولا في سخنين وعرّابة ودير حنّا ولا عرب السواعد. سيناضلون بكل السبل للدفاع عن حقوقهم الأساسية" (الاتّحاد، 10 شباط 1976). وصرّح شمعون بيرس لصحيفة "الأنباء" الحكوميّة، في اليوم التالي، أنّه سيصدر أمراً بإغلاق "المنطقة 9". إثر ذلك، أرسل رؤساء المجالس المحليّة (سخنين وعرّابة ودير حنّا) برقيّة احتجاج إلى وزير "الأمن"، طالبوه عبرها بإلغاء "الأوامر الجائرة بحقنا والسماح للفلاحين بمزاولة أعمالهم كالمعتاد [...] ولما كنّا نملك مستندات الطابو في هذه الأرض، فنحن نعتبر قراركم هذا نزعاً للملكيّةنا من هذه الأراضي وحرماننا منها" (الكتاب الأسود 1976، 124).

أصدرت اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي، يوم 12 شباط 1976، بياناً تُطلعن فيه على "نوايا الحكومة مصادرة مساحات واسعة من الأراضي العربيّة تفوق كثيراً ما أعلنت عنه السلطات الرسميّة في مخطّط تهويد الجليل". ودعت اللجنة في بيانها "كافة الهيئات الشعبيّة واللجان الطلابيّة والنقابات إلى رفع صوت الاحتجاج العادل ضدّ سياسة سلب العرب ما تبقى لهم من أرض. كما ناشدت السلطات المحليّة العربيّة التي تحوّلت إلى أدوات كفاح في قرانا العربيّة ضدّ سياسة التمييز والإجحاف بحقوق الجماهير العربيّة إلى التضامن الكامل مع كفاح السلطات المحليّة في

القرى المذكورة" (الاتحاد، 13 شباط 1976).

تلقت مجالس القرى سخنين وعزابة ودير حنا المحليّة رسالة كتبت بخط اليد من مركز شرطة سخنين، حملت تاريخ صدورها يوم 13 شباط 1976، بعث بها نائب قائد مركز الشرطة بجوار قرية سخنين، قبل انعقاد المؤتمر الشعبيّ في سخنين بيوم واحد، يبلغهم عبرها، رسمياً، ودون أية مقدمات أو مفاوضات، أنّ على رؤساء المجالس الثلاثة تبليغ أهالي قراهم "بأنّ الدخول إلى المنطقة 9 محظور وكلّ من يدخلها لأيّ غرض كان، يرتكب مخالفة جنائيّة، ويحكم عليه كمن دخل ثكنة عسكريّة من دون إذن"، وهي مخالفة ذات أبعاد أمنيّة، وأنّ المنطقة 9 تُعتبر "منطقة عسكريّة مغلقة".²⁸ في واقع الأمر، إنّ ما حملته هذه الرسالة ليس بجديد، فهو مجردّ تذكير وتأكيد أنّ المنطقة مغلقة، حيث جرى إغلاقها العام 1956 كما أسلفنا، ولم يُلغ هذا القرار إلاّ لاحقاً في العام 1986.²⁹

انعقد المؤتمر الشعبيّ في سخنين، في يومه المحدّد، يوم السبت (14 شباط 1976)، باشتراك اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي، وممثّلين عن اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة، وممثّلين عن القرى المجاورة، وممثّل عن عرب السواعد، ووفد من بدو النقب (كان على رأسه عضو الكنيست حمّاد أبو ربيعة)، والنقابات واللجان الطلابيّة المختلفة. اتّخذ المؤتمر عدداً من القرارات الاستنكاريّة الطابع، منها: اعتبار المؤتمر الشعبيّ "قرار الحكومة إغلاق المنطقة المذكورة، وبالتالي مصادرتها، خطوة لتجريد الفلاحين العرب من أراضيهم؛ وطالب المؤتمر بإلغاء الصبغة العسكريّة عن هذه الأراضي وتمشيطها وتنظيفها من الموادّ المتفجّرة وإعادتها إلى أصحابها الشرعيّين" (الاتحاد، 17 شباط 1976). وقد جاء في كلمة عضو الكنيست ورئيس بلدية الناصرة (توفيق زيّاد): "نحن نرفض رفضاً قاطعاً مشروع

²⁸ الكتاب الأسود 1976، 50، 160؛ هارتس، 27 تموز 1976. للاطلاع على نصّ الرسالة كاملاً، راجع الملحق رقم 4.

²⁹ سعى عيزر فايتسمان (وزير من دون حقيبة أوكلت له مسؤوليّة الشؤون العربيّة ضمن حكومة الوحدة الوطنيّة، في العام 1986) لتأمين تشكيل لجنة وزارية خاصة، مكوّنة من رئيس الوزراء (شمعون بيرس)، ووزير "الأمن" (إسحق رابين)، ووزير الزراعة (أرييه نحامكين)، للبتّ في مصير المنطقة 9. خرجت هذه اللجنة بقرار يلغي الصبغة العسكريّة عن منطقة المل، وبذلك أعيدت رسمياً الأراضي إلى أصحابها الشرعيّين، ودون الاعتراف بالقرى البدويّة الواقعة في المنطقة، مثل عرب السواعد والكمّانة وعدم إعادة أراضيهم، بينما استولى المجلس الإقليميّ "مسغاف" على بقية أراضي المنطقة 9 (نحو 88 ألف دونم) (بنزيان ومنصور 1992، 167؛ مصالحة 1997، 67).

تهويد الجليل العنصريّ الذي يستهدف بناء مستقبل شعب على خرائب شعب آخر، تحت حجج التصنيع والتطوير" (الاتحاد، 20 شباط 1976). كما طرحت مجموعة من الاقتراحات المثيرة في هذا الاجتماع، حيث اقترح جمال طرييه التوجّه إلى محكمة العدل الدوليّة، بينما اقترح محمّد حسين أبو عزيز (رئيس مجلس دير حنا المحليّ) التوجّه إلى المحكمة العليا الإسرائيليّة. بعد انتهاء المؤتمر الشعبيّ، استدعى حاكم لواء الشمال (يسرائيل كنيغ) بعض رؤساء السلطات المحليّة في الجليل، فتحدّث إليهم مهدداً: "كلّ رئيس مجلس يعارض قرارات الحكومة، بخصوص المنطقة 9، سأقوم باستخدام

صلاحيّاتي لحلّ مجلسه وبدلاً منه سأقوم بتعيين لجنة لإدارة شؤون البلدة". خيّم الصمت على القاعة، وعندما رأى كنيغ أنّ تهديداته لم تلقَ أيّ اعتراض أو ردّ، رفع صوته كما رفع وتيرة التهديد أكثر فأكثر، فقام محمود نعمان، رئيس مجلس عزّابة المحليّ، واعترض. توجه إليه كنيغ قائلاً: "أنت تهدّد أمن الدولة!". عرض بعدها على الرؤساء مقابلة مع رئيس الوزراء لشرح تفاصيل القضية وحلّها، إلا أنّ التطوّرات اللاحقة قوّضت إمكانيّة تحقيق هذا الاقتراح (جربوني 1999، 53 - 54).

أعلن طوليدانو، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربيّة، في 23 شباط، أنّ الحكومة تعتزم اتّخاذ قرارات، في غضون أيام، لمصادرة أجزاء كبيرة من أراضي المواطنين العرب. وكتبت "دافار" (24 شباط 1976): "من المتوقّع أن تبتّ الحكومة، في الأسبوع القادم، في المسائل المتعلّقة بمصادرة أراضٍ تخصّ 'الأقليّات'، والمقصود أراضي 'منطقة رقم 9' في الشمال وأراضٍ في الجليل ومسألة أراضي كفر قاسم [...] والنقب" (الاتّحاد، 27 شباط 1976). واعترف المستشار، في محاضرة ألقاها في عكا، أنّ "أحداثاً" ستجري في الأسابيع القليلة القادمة ستؤدّي إلى تفاقم مشاكل العرب في البلاد بسبب القرارات التي من المتوقّع أن تتخذها هيئات الدولة المسؤولة بصدد المصادرات في الجليل لأغراض المصلحة العامّة (معاريف، 25 شباط 1976؛ الاتّحاد، 27 شباط 1976).

أثمرت ضغوط الوكالة اليهوديّة ودائرة أراضي إسرائيل بأن اتّخذت حكومة إسرائيل، برئاسة إسحق رابين، في مطلع العام 1975، قراراً بإقامة لجنة وزارية تهدف إلى دراسة أوضاع مدن التطوير في الجليل، وسبل تطويرها وزيادة عدد سكّانها اليهود. بعد إنهاء أعمالها، نشرت اللجنة نتائج تفحصها وتوصياتها ضمن دوريّة وزارة الزراعة وككتراسة من خلال منشورات مركز الدعاية والإعلام (التابع لوزارة التربية والتعليم والثقافة)، وقدمتها لرئيس الحكومة، أكّدت من خلالها على ضرورة مصادرة أراضٍ في الجليل، وضمّها إلى مدن التطوير، أملاً في زيادة نسبة اليهود هناك وتقويض "الكيان" العربيّ الجماعيّ، والعمل على تقويض إمكانيّة خلق تواصل جغرافيّ بين القرى والمدن العربيّة في الجليل. وتجدر الإشارة إلى أنّه، وفي ضوء الاحتجاج العربيّ في البلاد على هذه التوصيات، والتي اعتُبرت بمثابة مشروع استيطانيّ أطلق عليه بداية اسم "تهويد الجليل"، فقد حُذف أحد أهداف هذا المشروع ("خلق حاجز في قلب مناطق واسعة ومكتظة يسكنها غير اليهود") من الطبعة الثانية للمشروع، والذي صدر عن مركز الدعاية والإعلام الإسرائيليّ في آب 1976.

بالإضافة إلى ذلك، قدّم مثير زوريع (مدير عامّ دائرة أراضي إسرائيل)، في العام 1975 إلى لجنة المصادرات (وهي لجنة مكوّنة من ممثلين عن دائرة أراضي إسرائيل والصندوق القوميّ ووزارتي الزراعة والماليّة، ومن مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربيّة وآخرين)، قدّم مشروعاً يصبو إلى مصادرة المزيد من الأراضي العربيّة في الجليل، بعد أن صادق عليه جهاز الاستخبارات العامّة (الشاباك). عارض طوليدانو هذا المشروع لأنّه ذو أبعاد سياسيّة، وهو ما يعني أنّه من المفروض أن تقوم لجنة وزارية بالبتّ في هذا

الأمر، لا لجنة مكونة من طائفة من الموظفين (بنزيمان ومنصور 1992، 168). بعد أن تعادلت نتائج التصويت في اللجنة لمصلحة المشروع وضده، تحوّل زوربع إلى المستوى الوزاري. في جلسة للحكومة، في شباط 1976، اقترح وزيراً حزب العمال الموحد "مبام" (نتان بيلد وفكتور شيمطوف) تأجيل هذا المشروع إلى أن يجري بناء مشروع متكامل يأخذ بعين الاعتبار تطوير القرى العربية كذلك. حاول طوليدانو التأثير على سائر الوزراء إلى أن يتبنوا هذا الاقتراح، وأن ينبّههم أنّ الأمر ليس مسألة إدارية فحسب، كما يعرضها زوربع، وإنما هو موضوع سياسي له إسقاطاته على الساحة المحليّة والدوليّة. لم يُفلح طوليدانو في مساعيه هذه، وعندما تبين له أنّ المشروع في طريقه إلى التصديق لا محالة، حاول أن يؤثّر على صعيد تعويض أصحاب الأراضي التي سوف تصادر بأراض بديلة (بنزيمان ومنصور 1992، 168)، لعلمه أنّ التعويض المالي لن يقبله بتاتاً أصحاب الأرض العرب ولا القيادات العربيّة. في النهاية، رفض رابين توجه طوليدانو وتبنّى توجه زوربع. كان وزير الماليّة مخولاً أن يصادر الأرض دون موافقة مسبقة من الحكومة أو من لجنة الماليّة، ولكنّه، ولعلمه أنّ للموضوع إسقاطات سياسيّة كبيرة، حوّل الأمر إلى لجنة الماليّة في الكنيست، بعد أن أطلعهم على موقف رئيس الوزراء الإيجابي منها، وصدّقت عليه لجنة الماليّة (29 شباط 1976) وأعادته إلى وزير الماليّة، يهوشوع رابينوفيتش، ليصدّق عليها هو بدوره، استناداً إلى القانون الانتدابي، قانون الأراضي (امتلاك للمصلحة العامة) -1943، وقد جرى ذلك فعلاً بعد يومين فقط (2 آذار 1976).

نصّ المشروع الأصليّ على مصادرة أكثر من 30 ألف دونم، في منطقة الناصرة وضواحيها، ومنطقة الشاغور، وفي جوار قرية المكر، ولكن نظراً للخلاف مع طوليدانو وبعض الجهات الأخرى (كوزراء مبام -كما أسلفنا)، تقرر أن يصادر نحو واحد وعشرين ألف دونم (20,929 دونماً) -على وجه التحديد) (الجريدة الرسميّة 2206، 19 آذار 1976)، من بينها 6,300 دونم تعود ملكيتها إلى مواطنين عرب، بإضافة 1,364 دونماً متنازماً عليها مع الدوائر الحكوميّة، لم يتوصّل إلى حلّ بشأنها حتى تلك اللحظة. تُخصّص هذه الأراضي لغرض توسيع مناطق نفوذ مستوطنة نتسيرت عيليت (4,729 دونماً، من بينها 3,600 دونم تعود إلى ملكيّة عربيّة)، ولتوسيع مستوطنة كرميئيل (7,484 دونماً، من بينها 1,900 دونم تعود إلى ملكيّة عربيّة)، ولتوسيع مدينة صفد (5,819 دونماً)، ولتوسيع قرية المكر (شرق مدينة عكا) (2,070 دونماً، من بينها 840 دونم تعود إلى ملكيّة عربيّة) لبناء شقق لتهجير سكّان مدينة عكا العرب إليها (ريخس 1977، 3-4).³⁰

بادر اثنان من رؤساء السلطات المحليّة العربيّة -إسماعيل بدر (رئيس مجلس كفر قاسم المحليّ)؛ ومحمود نعامنة (رئيس مجلس عرابة المحليّ)- إلى عقد مؤتمر صحفيّ في "بيت سوكلوف" في تل أبيب في يوم 21 شباط، حاول عبّره كلاهما تفسير ما يجري للرأي العام

³⁰ في أعقاب ما نشرته الصحف عن توصيات لجنة العمل التابعة للكنيست بتحريك سكّان مدينة عكا العرب إلى المكر، ورغم عدم اعتراف رئيسة اللجنة، شوشانا أرييلي، بصحّة ذلك النبأ، عبّرت اللجنة الشعبيّة لشؤون السكّان العرب في عكا القديمة عن قلقها من "استمرار محاولات السلطات ترحيل عرب عكا القديمة في نطاق مؤامرة لتصفية المدن المختلطة من سكّانها العرب" (الاتحاد، 24 شباط 1976).

الإسرائيليّ والعلميّ على صعيد مصادرة الأراضي العربيّة وتأثيراتها الاجتماعيّة والسياسيّة. كما حاول السيد إسماعيل بدر أن يُطلع الرأي العامّ على عدم تجاوب الدوائر الحكوميّة مع مطالبهم، وعدم فتح قنوات حوار معهم (الكتاب الأسود 1976، 125 - 126).

مما لا شك فيه أنّ قرار الإضراب اتخذته اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي، ولكن من غير المؤكّد التاريخ المحدّد لاتخاذ هذا القرار بشكل واضح. ولكن وكما نوهنا فإنّ فكرة إعلان الإضراب العامّ قائمة منذ مؤتمر اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي الذي عُقد في سينما ديانا في الناصرة في 18 تشرين الأوّل 1975، ولكن لم يتمّ اتخاذ قرار رسميّ بهذا الصدد -إنّ لا يظهر مثل هذا القرار في مجموعة قرارات المؤتمر- كما ولم تتمّ الإشارة إلى يوم محدّد. ولكن، اعتماداً على المعطيات التي ذكرت سابقاً وأخرى سأتوقّف عندها في الفقرة القادمة فإنّه مما لا شكّ فيه أنّه تمّ التوصل إلى قرار الإضراب في الأسبوع الممتد بين 14 شباط 1976 (المهرجان الجماهيريّ في سخنين) وبين 21 شباط.

عُقدت في قاعة مجلس دير حنا المحليّ يوم 22 شباط جلسة مشتركة لأعضاء ورؤساء المجالس المحليّة في دير حنا وعزّابة وسخنين، لتنسيق العمل والتحضير للإضراب العام في "يوم الأرض" (30 آذار)، ومناقشة الردّ على "الاقتراح" الذي تقدّمت به وزارة "الأمن" بخصوص أراضي المنطقة 9. وقد جاءت هذه الجلسة بعد الاجتماع مع يورام كاتس (مدير مكتب مستشار رئيس الحكومة)، برفقة ضابط اسمه الشخصيّ هو مناحيم (المسؤول العسكريّ عن المنطقة 9) في اليوم ذاته لدراسة اقتراح وزارة "الأمن"، ودراسة الخارطة المرفقة للاقتراح. وتبيّن أنّ هذا الاقتراح الجديد يختلف عن "الاقتراح" الذي كان قد عرضه مستشار وزير "الأمن"، المذكور أدناه، على رؤساء المجالس الثلاثة، مما أدّى إلى مجابهة هذه التسوية برفض رؤساء المجالس المحليّة (سخنين وعزّابة ودير حنا) واللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي (الملحق رقم 7؛ الاتّحاد، 25 شباط 1976).

بعد الاجتماع مع رؤساء المجالس المحليّة الثلاث بعد مؤتمر سخنين والتوصل إلى اتفاق معين، تدخل أشر بن نتان، مستشار وزير "الأمن"، للحدّ من وقع مشروع إغلاق المنطقة 9 هذا، واقترح في 26 شباط أن تقسّم هذه المنطقة إلى قسمين: منطقة (أ)

³¹. حاولتُ جاهداً إقناع المسؤولين في بلدية سخنين أن يزودوني بالأوراق التي تخصّ المنطقة 9 والاتّفاقيّات التي أبرمت، إلا أنّني لم أفلح في ذلك، وأخيراً أخبروني بأنّه عليّ الحصول على "موافقة خطيّة من وزير الداخليّة"، حتّى يتسنّى لي الاطّلاع على هذه الأوراق المودّعة في إحدى الغرف المقفلة في البلدية! ولكن، ولحسن الحظّ، قام مجلس قرية عزّابة المحليّ في السابق بنشر عدد من هذه المستندات ولكن ليس جميعها (راجع: جمعيّة عزّابة المستقبل 1992، 211-257).

ومنطقة (ب). ويقترح منح الفلاحين والمالكين في المنطقة (أ) تصاريح (وتبلغ مساحتها نحو تسعة آلاف دونم)، من خلال منح السلطات المحليّة المذكورة تصريحاً سنويّاً، وتنظيفها من المتفجّرات وعدم إقامة تدريبات عسكريّة عليها؛ بينما تغلّق المنطقة الأخرى تماماً، علماً أنّ عرب السواعد يقيمون فيها (الملحق رقم 7؛ الكتاب الأسود 1976، 50-51، 126).³¹

وفي أعقاب ذلك عُقد مؤتمر صحفيّ (29 شباط) في بيت سوكلوف، شارك فيه ثلاثة رؤساء المجالس المحليّة المذكورة، بالإضافة إلى محمّد سواعد (ممثل عن عرب السواعد) والقسّ شحادة شحادة، أطلعوا الرأي العام الإسرائيليّ على مجريات الأمور، وأكّدوا أنّ قرار الإضراب لا يمكن التراجع عنه إلّا في حال تراجع الحكومة عن المصادرات التي أقرتها مؤخراً (الكتاب الأسود 1976، 126؛ الاتّحاد، 2 آذار 1976).

في أعقاب تصديق الحكومة الإسرائيليّة على مصادرة 21 ألف دونم في الجليل (29 شباط)، أصدر المكتب السياسيّ للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ بياناً، في الأوّل من آذار، جاء فيه ما يلي:
[ينظر الحزب] بسلبيّة وبقلق عميق إلى قرار حكومة رابين في جلستها بتاريخ 29 شباط 1976 القاضي بمصادرة عشرين ألف دونم في الجليل لاحتياجات ما يدعى "استيطان الجليل" الذي يعني، كما عادت "دافار" 1 آذار 1976 وأكّدت، أنّه "تهويد الجليل" ويرى فيه مشروعاً عنصرياً مخجلاً... ولا تخفي الحكومة أنّ القرار الأخير القاضي بمصادرة الأراضي في الجليل هو جزء من مشروع أوسع لمصادرة آلاف أخرى في النقب، وفي المثلث (كفر قاسم) وأراضي قرية معليا - في الجليل الأعلى - وأراضي قرية عرب السواعد في المنطقة المغلقة رقم 9 (الاتّحاد، 2 آذار 1976).

تكتّفت الجهود بين 18 شباط و 25 آذار، من قبل اللجان المحليّة للدفاع عن الأراضي وفروع الحزب الشيوعيّ المحليّة، لتحضير السكّان العرب للإضراب، وذلك من خلال توزيع المناشير، والمظاهرات والمسيرات، وعقد الاجتماعات في العديد من القرى والمدن العربيّة، وبخاصّة في القرى سخنين وعرّابة ودير حنا. ولكن يتوجب التنويه إلى أنّ الحزب الشيوعيّ لم يتبنّى رسمياً قرار الإضراب العامّ حتّى يوم 26 آذار. على الرغم من ذلك، عملت العديد من كوادره في القرى العربيّة وتحديداً في منطقة البطوف، أيام قليلة بعد انعقاد مؤتمر سخنين، في التحضير للإضراب من خلال فعاليات جماهيريّة مختلفة (عقد اجتماعات شعبية، مسيرات، توزيع منشورات الخ...). تشير هذه المسألة إلى البعد القائم غالباً بين القيادات في الحزب الشيوعيّ وبين كوادره، وانصياع القيادات أحياناً إلى نشاط الكادر الفعليّ. لهذا فإنّ التركيز أحياناً على القيادات، فقط، من شأنه أن يضلّلنا ولا يعكس الصورة الحقيقيّة لمجريات الأمور.

تزامنت النشاطات السياسيّة والجماهيريّة العربيّة في البلاد مع تصعيد في المواجهات في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. فعلى الصعيدين الفلسطينيّ (في الأراضي المحتلة) والعالميّ، تصاعدت حدّة المواجهات بين سكّان الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، من ناحية، وقوّات الجيش والمستوطنين اليهود، من ناحية أخرى، منذ مطلع العام 1976. إثر ذلك، انعقد مجلس الأمن ليناقد هذا التصاعد، وجرى التصويت على قرار إدانة إسرائيل "للأعمال الوحشيّة التي تقوم بها في مواجهة السكّان

الفلسطينيين العزل" (الاتحاد، 17 شباط 1976)، إلا أنّ الولايات المتحدة استخدمت حقّها في النقض (الفيتو) لمنع إدانة إسرائيل. في هذه الأجواء، وقبل التصويت على مشروع قرار الإدانة، أرسل وزير الخارجية السوفييتي (أندرية غروميكو) مذكرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة (فالدهايم)، تتلخّص في وجوب "الإسراع لعقد مؤتمر جنيف باشتراك الفلسطينيين قبل أن تتدهور الأوضاع إلى انفجار جديد في الشرق الأوسط". وجاء في المذكرة، أيضاً، أنّه "بات من الواضح تماماً أنّ استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربيّة وتجاهلها للحقوق القوميّة الشرعيّة للشعب العربيّ الفلسطينيّ إنّما يثير، كما أثار في السابق، خطر انفجار حربيّ جديد -انفجار من الممكن أن يؤثّر تأثيراً خطيراً على الوضع الدوليّ كله". وخلال بحث الوضع في الشرق الأوسط، في الجمعية العموميّة للأمم المتحدة وفي مجلس الأمن، أوضح غالبيّة أعضاء الأمم المتّحدة أنّه:

بدون إخراج القوات الإسرائيليّة من الأراضي العربيّة التي احتلتّها في العام 1967، وبدون ضمان الحقوق القوميّة [...] للشعب العربيّ الفلسطينيّ وبدون ضمان حقوق جميع دول المنطقة في الوجود وفي التطور المستقلّ -لا يمكن تحقيق السلام الحقيقيّ في الشرق الأوسط. [...] فإنّ انعقاد مؤتمر جنيف بدون اشتراك الفلسطينيين يؤدّي إلى أن يصبح المؤتمر منبراً لمباحثات غير مجدية ويحوّله إلى جهاز للتضليل وللإبهام (الاتحاد، 17 شباط 1976).

أمّا على الصعيد المحليّ، فقد بادرت منظمات وهيئات مختلفة في البلاد إلى عقد اجتماعات تضامن شعبيّة واسعة "تضامناً مع نضال الطلاب في المناطق المحتلّة وتأييداً للهبة الشعبيّة التي انفجرت في مختلف القرى والمدن الفلسطينيّة ضدّ سياسة الاحتلال الإسرائيليّ وخرق سلطات الاحتلال حقوق الإنسان، وتنديداً بقرار النقض (الفيتو) الأمريكيّ ومؤامرة اصطناع الإدارة المدنيّة، وانتهاك حرمة المسجد الأقصى" (الاتحاد، 24 شباط 1976). إلى جانب ذلك، وتبعاً لذلك، أصدرت لجنة الطلاب العرب في الجامعة العربيّة في القدس بياناً "ناشدت فيه كلّ الهيئات الشريفة والمسؤولة، التي تهمّها مصلحة الشعب المحتلّ، وضع حدّ لأعمال الاحتلال البشعة على اختلاف صورها في المناطق المحتلّة" (الاتحاد، 24 شباط 1976). لا يمكننا الإحاطة بجميع الفعاليّات والنشاطات المحليّة، بمبادرة محليّة أو بمبادرة اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، التي جرت منذ مطلع العام 1976 وحتى يوم الإضراب، لأنّها عديدة جداً تمتد في غالبيّة قرى الجليل وفي العديد من قرى المثلث والنقب، وابتداءً من إضراب طلاب في مدرسة لساعة وحتّى مهرجانات جماهيرية بوفود عديد وآلاف المشاركين من السكّان المحليّين وعقد اجتماعات رفيعة المستوى بين القيادات العربيّة ومختلف الدوائر الحكومية أو عقد مؤتمرات صحفية وندوات. فنشاطات مثل إعلان طلاب مدرسة سخنين الثانوية إضراباً عن التعليم في الحصّتين الأوّلين من صباح يوم السبت (21 شباط 1976)، وذلك "تضامناً مع مقرّرات مؤتمر سخنين للدفاع عن الأراضي العربيّة، واستنكاراً لمؤامرات سلب الأراضي التابعة لقرى الجليل في المنطقة رقم 9 في نطاق مشروع تهويد الجليل" (الاتحاد، 24 شباط 1976)، هو ليس بالحدث الغريب وإنّما يأتي في معرض مئات النشاطات المتواضعة والجماهيرية الكبيرة الأخرى.

بعد فشل جميع المحاولات لإقناع رئيس الحكومة والكتل البرلمانية والدوائر الحكومية لإلغاء مشاريع وقرارات مصادرة الأراضي، دعت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي إلى عقد اجتماع آخر مؤسّع في الناصرة في 6 آذار 1976، للتشاور حول السبل التي ينبغي اتّخاذها حيال هذه الأوضاع، وعدم جدوى جميع الأساليب والطرق التي استُخدمت، حتّى تلك اللحظة، للحدّ من بطش سياسة الحكومة. حضر هذا الاجتماع نحو عشرين رئيس سلطة محليةّة، من ضمنهم حنّا مويس (رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة ورئيس مجلس الرامة)، وتوفيق زيّاد (عضو الكنيست ورئيس بلدية الناصرة)، وإبراهيم نمر حسين (رئيس بلدية شفاعمرو)، وجمال طريبه (رئيس مجلس سخنين المحليّ)، ومحمود نعامنة (رئيس مجلس عزّابة المحليّ) ومحمّد نمر حسين (رئيس مجلس دير حنّا المحليّ) وآخرون، إضافة إلى سكرتارية اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، وممثّلين عن اللجان المحليّة للدفاع عن الأراضي (الكتاب الأسود 1976، 51)، وقد صدّق هذا الاجتماع مجدّداً على قرار الإضراب في يوم 30 آذار ودعا إلى التحضير لإنجاحه (توما 1997، 166-167). فقد خرج هذا الاجتماع، والذي شارك فيه عدد كبير من رؤساء سلطات محليةّة عربيّة في الجليل والمثّلت ووفد يمثّل عرب النقب، ببيان جاء فيه أن اللجنة تدعو الجماهير العربيّة ومؤسساتها الشعبيّة وفئاتها المختلفة في البلاد "إلى إعلان الإضراب العامّ في 30 آذار 1976 وتحويل ذلك اليوم إلى 'يوم الأرض' في إسرائيل ترفع فيه الجماهير العربيّة صوتها مطالبة بوضع حدّ للسياسة الرسميّة التي أصبحت تهدّد مستقبل الجماهير العربيّة في هذه البلاد [...] وإلى تنظيم الوفود الشعبيّة الكبيرة للقيام بتظاهرة، أمام الكنيست في القدس، لتأكيد معارضتنا لسياسة التهويد والتشريد ولتأكيد مطالبتنا بإلغاء قوانين أنظمة مصادرة الأراضي ومشاريع الحكومة للاستيلاء على الأرض". وقد ترأس هذا الاجتماع حنّا مويس، وافتتحه القسّ شحادة الذي قال إنّ الهدف منه "الإعراب عن معارضة الجماهير العربيّة في إسرائيل لمخطّطات مصادرة الأراضي العربيّة التي أقرّتها الحكومة بتاريخ 29 شباط 1976". وأضاف، "إعراباً عن استنكارنا لهذه السياسة، ومن أجل وضع حدّ لسياسة اقتلاعنا من الأرض وتضييق الخناق علينا، نقترح إعلان 'يوم الأرض' يوم إضراب عامّ يشترك فيه جميع العرب في إسرائيل وتنظيم مظاهرة جماهيريّة أمام الكنيست في القدس". كذلك قدّم عضو سكرتارية اللجنة القطرية، صليباً خميس، تقريراً في الاجتماع حول نشاط اللجنة القطرية واتّصالاتها لمواجهة خطر الاستيلاء على الأرض. كما كشف النقاب عن أنّ هناك مخطّطات للمصادرة يجري تنفيذها ولم تُعرض على جداول بحث الحكومة، كأراضي عرب النقب -على سبيل المثال- وهي مليون ونصف المليون دونم، وأراضي كفر قاسم وغيرها". وجاء في كلمة المحامي حنّا نقارة، عضو سكرتارية اللجنة، أنّ هناك نقاشات تجري للبتّ في "مصادرة الأراضي المسجّلة باسم المندوب السامي في القرية العربيّة. وقال إنّ هنالك نحو 70 ألف دونم من هذا النوع معرّضة لخطر المصادرة مثل أراضي باقة الغربيّة وعين ماهل [...] وغيرها" (الاتحاد، 9 آذار 1976).

عقدت اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ دورتها الـ 24 في 20 آذار 1976، واتّخذت فيها قراراً يدعو "القوى الديمقراطيّة والجماهير العربيّة إلى إنجاح الإضراب العامّ" (فلنر 1996). وردّاً على تصديق الحكومة في 29 شباط على مصادرة 21 ألف دونم، أصدر المكتب السياسيّ للحزب الشيوعيّ بياناً، في الأوّل من آذار، تحت عنوان "لا لمصادرة الأراضي العربيّة والتهويد".

نشرت الصحف المختلفة، في نهاية شباط، أنّه فضلاً عن "مشروع تطوير الجليل" الذي أقرّته الحكومة، والذي يقضي بمصادرة 21 ألف دونم في الجليل، هناك مخطّطات للمصادرة في مناطق أخرى لم تطرح على جداول بحث الحكومة، وأنّ هذه المخطّطات قد بدأ تنفيذها فعلاً. على سبيل المثال، ذكرت صحيفة "جرزاليم بوست" (29 شباط 1976) أنّ ما تعتمزم الحكومة مصادره في النقب تبلغ مساحته مليون ونصف المليون دونم بين مستوطنة عراد ومدينة بئر السبع (الاتحاد، 5 آذار 1976). جاء في محاضرة ألقاها عضو الكنيست حمّاد أبو ربيعة (من النقب) في مطلع آذار، أنّ "الحكومة تعتمزم مصادرة مساحات واسعة من أراضي العرب في النقب، واعترف بأنّ سكّان النقب قد ساوموا الحكومة على تقسيم الأرض مناصفة، ولكنّ السلطات لا تكتفي بنصف الأرض" (الاتحاد، 5 آذار 1976). اتّخذت بلدية الناصرة في 19 من آذار قراراً بتبنيّ قرار لجنة الدفاع عن الأراضي إعلان الإضراب العامّ، ودعت مواطنيها إلى المشاركة النشطة في الإضراب (الكتاب الأسود 1976، 112). كما وخرج أعضاء بلدية شفاعمرو، مساء 24 آذار، من اجتماع بلديّ بقرار تأييد الإضراب بأكثرية الأصوات، بينما عارضه رئيس البلدية إبراهيم نمر حسين ونائبه وعضو من ائتلافه، فقط (الكتاب الأسود 1976، 113). أصدرت جميع الهيئات والمنظّمات الشعبيّة في شفاعمرو "البالغ عددها 14 منظّمة من مختلف الاتجاهات بالاشتراك مع اللجان المحليّة للدفاع عن الأرض في طمرة وكابول وعلبين [أصدرت] نداء إلى جماهير الشعب تدعو فيه إلى تأييد نداء الأرض التاريخي" (الكتاب الأسود 1976، 113). كما دعت الهيئات والمنظّمات الشعبيّة في شفاعمرو إلى عقد اجتماع شعبيّ في 27 آذار تأييداً لقرار لجنة الدفاع عن الأراضي وتمسّكاً بيوم الأرض والإضراب العامّ. وعُقد هذا الاجتماع الشعبيّ بحضور وفود من كافّة القرى في الجليل (الكتاب الأسود 1976، 114).

اجتمعت اللجنة التوجيهيّة لحزب العمل، وضمتّ رئيس الحكومة رابين، ويوسف ألومغي (رئيس الوكالة اليهوديّة)، وغولدا مئير (سكرتيرة حزب العمل)، وعدداً من الوزراء وأعضاء الحزب، يوم الجمعة (19 آذار 1976)، واتّخذوا قراراً بتعزيز قوّة الشرطة في الناصرة والقرى العربيّة للردّ بـ"أقصى درجة" على التظاهر في هذه المراكز العربيّة واتّخاذ "أشدّ الإجراءات" ضدّ الإضراب والمظاهرات المتوقّعة خصوصاً المظاهرة التي ستجري أمام الكنيست " (الاتحاد، 23 آذار 1976).

على أثر ذلك، دخلت في 21 آذار قوّة من حرس الحدود ووحدات خاصّة إلى مدينة الناصرة وإلى قرى عربيّة أخرى (الاتحاد، 23 آذار 1976). دعت اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة، في اجتماعها يوم 21 آذار في شفاعمرو، جميع رؤساء السلطات المحليّة العربيّة إلى عقد اجتماع عامّ

يوم الخميس (25 من آذار) في بلدية شفاعمرو لمناقشة اقتراح طوليدانو إجراء مقابلة مع رئيس الحكومة (رابين) شريطة إلغاء الإضراب أو تأجيله. وجاء في "صوت إسرائيل" صباح الاثنين (22 آذار) أنّ موعد الاجتماع مع رئيس الحكومة قد تحدّد يوم 10 نيسان، إلا أنّ رئيس اللجنة القطريّة السيد حنا مويس لم يتلقَ دعوة كهذه (الاتحاد، 23 آذار 1976).

قام حاكم لواء الشمال، إسرائيل كنيغ، باستدعاء بعض رؤساء السلطات المحليّة العربيّة، على مدار أيام الأسبوع السابق لاجتماع 25 آذار، بالاجتماع معهم جميعاً فرادى وجماعات، بغية الضغط عليهم وتهديدهم لإفشال قرار الإضراب العامّ، وقد استخدم حاكم اللواء جهاز تسجيل لترهيبهم (الاتحاد، 26 آذار 1976). كما زار مدير شرطة اللواء الشماليّ رئيس مجلس أمّ الفحم المحليّ في 22 آذار، لتحذير الرئيس وأعضائه من مغیة السماح بتنظيم مظاهرات وإضراب في القرية في 30 آذار، وهدّد بأنّ الشرطة ستتدخلّ لمنع هذا، إذا استدعى الأمر (الاتحاد، 23 آذار 1976). إلى جانب ذلك، عملت جميع الصحف الإسرائيليّة والهستدروت ووزارة التربية والتعليم والثقافة ووزارة الداخليّة ووزير الصحة (شيمطوف) بشكل ناشط في الدعوة، من خلال الترغيب والترهيب، لإفشال الإضراب العامّ (راجع: الكتاب الأسود 1976، 108-111).

اجتمع 42 رئيس سلطة محليّة عربيّة في بلدية شفاعمرو في 25 آذار، بعد أن وقعوا تحت ضغوط وتهديدات جمّة من حاكم لواء الشمال وضباط الشرطة، والوزارات المختلفة، بغية أن يتخذوا قراراً بإلغاء الإضراب. كان طوليدانو قد أخذ موقعه في مركز شرطة شفاعمرو، إضافة إلى وجود رعان كوهين (رئيس الدائرة العربيّة في حزب العمل)، ويورام كاتس (نائب طوليدانو)، وعدد من ضباط الشرطة والمخابرات داخل بناية البلدية (الاتحاد، 26 آذار 1976). ساد هذا الاجتماع جوٌّ مشحون جدّاً، فقد انتظر العديد من السكّان خارج البلدية يطالبون بالإضراب، والشرطة ووحدة خاصّة مقابلهم متأهبّتان لأيّ طارئ. وبعد مشادّات كلاميّة حادّة داخل قاعة الاجتماع، حيث وقف إلى جانب قرار إلغاء الإضراب أغليّة الرؤساء، وعارضته أقلّيّة، حاول توفيق زيّاد فرضه عليهم فرضاً، وانتهى الاجتماع دون اتّخاذ قرارٍ ما بشأن الإضراب، لأنّ بعض رؤساء السلطات المحليّة أعضاء اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي (كمحمود سعيد نعامنة - عرابة، وجمال طريه - سخنين، ومحمّد محاميد - أمّ الفحم، وحنّا مويس، وآخرين) أكّدوا أنّ المجتمعين غير مخوّلين أن يلغوا قراراً بادرت إليه واتّخذته اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي لا اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة. كان لكلّ من رئيس مجلس طمرة المحليّ (زكي نيبان) ورئيس مجلس الطيرة المحليّ (طارق عبد الحي) ورئيس بلدية شفاعمرو (إبراهيم نمر حسين)، دورٌ كبير في العمل لمحاولة إلغاء قرار الإضراب، وذلك من خلال تنظيم جدول أعمال الاجتماع، بحيث يجري التصويت بصورة سرّيّة، لا علنيّة، كما هو معهود في مثل هذه الاجتماعات (الاتحاد، 26 آذار 1976).

رَفَضَ اقتراح قرار إلغاء الإضراب بصورة خاصّة كلّ من توفيق زيّاد، ورؤساء المجالس التالية

أسماءهم: حنّا موسى -الرامة، ومحمّد محاميد -أمّ الفحم، ويونس نصّار -طرعان، ومحمود نعامنة -عزّابة، وأسعد يوسف كنانة -يافة الناصرة، وحسن محمود خطبا -الرينة، ومحمّد زيدان -كفر مندا، وأمّين عساقلة -المغار، وأحمد مصالحة -دبّورية، وجمال طربييه -سخنين (فلنر -1996).

على الرغم من عدم نجاح اقتراح إلغاء الإضراب، فقد أسرع طوليّدانو ورعانان كوهين وغيرهما إلى وكالات الأنباء ليخبروها بأنّ الاجتماع أسفر عن إلغاء قرار الإضراب. بالإضافة إلى ذلك، قامت قوّات من الشرطة ومن حرس الحدود والوحدة الخاصّة بالاعتداء على الجمهور الذي انتظر خارج بناية البلديّة، وبعثتال عدد كبير منهم. وقد أصدر القاضي فارس فلاح، الذي حضر شخصيًّا إلى سجن الجملة، أمرًا باعتقال 17 شابًّا من شفاعمرو لمُدّة 15 يومًا بتهمه الشغب بعد اجتماع الرؤساء (الكتاب الأسود 1976، 111، 114).

وفي مساء اليوم ذاته نشرت سكرتاريا اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي العربيّة بيانًا، جاء فيه ما يلي:

تعلن اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي العربيّة أنّ إضراب الجماهير العربيّة في إسرائيل يوم 30 آذار 1976 احتجاجًا على مصادرة الأراضي العربيّة في الجليل ومناطق أخرى في البلاد سيجري في موعده المقرّر. إنّ ما أذاعته وسائل الإعلام الرسميّة عن قرار عدد من رؤساء السلطات المحليّة العربيّة هذا المساء تأجيل الإضراب لا يعبر إلاّ عن رأي شخصي، ولا يؤثّر على قرار لجنة الدفاع عن الأراضي ولا يعبر عن إرادة الجماهير العربيّة التي أعلنت بهيئاتها ومؤسساتها المختلفة عزمها على الإضراب حيث إنّ السلطة لم تتراجع عن مخطّطات المصادرة [...] وتعلن لجنة الدفاع عن الأراضي أنّه نظرًا لعدم تسلمها موافقة من رئاسة الكنيست لطلبها إجراء المظاهرة أمام مبنى الكنيست حتّى الآن تقرّر تأجيل المظاهرة إلى موعد يعلن في حينه (الكتاب الأسود 1976، 112).

عقد المكتب السياسيّ للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ اجتماعين داخليّين على وجه السرعة يومي الخميس والجمعة (25-26 آذار). عُقد الأوّل مباشرة بعد اجتماع شفاعمرو، وقد حضره كلّ من: ماير فلنر (السكرتير العامّ للحزب وعضو كنيست)، وتوفيق طوبي (عضو كنيست، حيفا)، وإميل حبيبي (حيفا)، وإميل توما (حيفا)، وسليم القاسم (الناصرّة)، وجمال موسى (سكرتير منطقة عكا، أبو سنان)، ورمزي خوري (عضو بلديّة عكا، عكا)، وحنّا نقارة (عضو سكرتارية اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي، حيفا)، وحضر كلّ من صليبا خميس (حيفا) وتوفيق زيّاد (عضو كنيست ورئيس بلديّة الناصرة) بعد تأخّر. وهناك ظنٌّ مفاده أنّه قبل حضور الأخيرين ساد الاعتقاد بين أعضاء المكتب السياسيّ بوجوب إلغاء الإضراب تفاديًا لما قد يحدث في ظلّ تهديدات أجهزة الدولة المختلفة، وبأنّه بحضور زيّاد وخميس اختلف الأمر، وحفّت صوتٌ أنصار إلغاء الإضراب

بعض الشيء.³² أمّا في الاجتماع الثاني، والذي حضره جميع المذكورين أعلاه،³³ والذي عُقد في بيت الرسّام عبد عابدي بالقرب من مكاتب صحيفة "الاتّحاد" في حيفا، فقد دار نقاش حول ضرورة الإضراب "في مثل هذه الأجواء المشحونة، بعلم الحاضرين أنّ الإضراب هو مطلب ضروريّ وحاجة ماسّة وناتج عن الواقع" (فلنر 1996). وقد دار نقاش حول ضرورة أو عدم ضرورة الإضراب، كما واستمع المجتمعون إلى تقديرات كميّة تحقيق الإضراب في مناطق وقرى عربيّة مختلفة. كان توفيق زيّاد حازماً جداً حيث كان جوابه قاطعاً: "يجب أن يبقى قرار الإضراب؛ وسينجح بالتأكيد". وأشار زيّاد، في معرض نقاشه، إلى أنّ رؤساء السلطات المحليّة المعارضين للإضراب لا يعكسون الأجواء الحقيقيّة بين الجمهور العربيّ في البلاد.³⁴ وقد طُرحت آراء مخالفة لذلك، وكان هناك من التزم الصمت ولم يعبر عن رأيه. غالبية الذين تكلموا في الاجتماع وقفوا إلى جانب الاستمرار في الدعوة إلى الإضراب. و كان علي فلنر -بوصفه سكرتيراً عامّاً- أن يلخّص النقاش: "لقد كانت هذه إحدى المهامّ الصعبة جداً التي أُلقيت على كتفي طيلة حياتي السياسيّة. لقد كنت مقتنعاً أنّه يجب الاستمرار بإعلان الإضراب وأنّه سينجح. لذلك، وافقت بشكل قاطع في التلخيص بأنّ يستمرّ الإعلان عن الإضراب. وقد اتّفق على هذا التلخيص، وأعقبه نقاش إضافي. اتّفقنا على أن نعمل بنشاط لإنجاح الإضراب" (فلنر 1996).

يُصوّر لنا فلنر هنا مشهداً يبدو واضحاً ولكنه يؤكّد مع ذلك على الصعوبة الشديدة للموقف الذي وجد نفسه فيه. وتجدر الإشارة إلى أنّ شهادة فلنر هذه ظهرت إلى النور بعد سنين طويلة من وقوع الحدث نفسه، والأقرب أنّها ليست دقيقة واختزالية وأنها متأثرة بآثر رجعي من تطوّر الحدث لاحقاً، خاصة إذا ما قابلناها مع شهادات أخرى أكثر تعقيداً كشهادة الناشطين الشيوعيين. لا يكشف لنا فلنر عن مكمن هذه الصعوبة الشديدة، ولكن من الواضح، وفق سياق تطوّر الأحداث، أنّ صعوبة الموقف تكمن في الخلاف الذي كان قائماً بين قيادات الحزب الشيوعي بشأن تبني الحزب إعلان الإضراب، أو دعمه صراحة، أو سعيه إلى إفشاله، إضافة إلى وجود هوة تفصل بين مواقف غالبية قيادات الحزب من الإضراب وتخوّفهم من ما يمكن أن ينجم عنه وبين موقف زياد وخميس المنسجم مع موقف

³² يمكن الوصول إلى هذه النتيجة من خلال شهادة مثير فلنر (1996). كذلك أكّد السيّد عمر سعدي خلال مقابلة معه في 19 شباط 2006 في بيته الكائن في عرّابة. وقد كان عضواً في مجلس عرّابة المحليّ، وسكرتير منطقة الناصرة للشبيبة الشيوعيّة، وعضواً في لجنة الدفاع عن الأراضي، حينذاك، وقد شارك في اجتماع شفاعمرو بصفته مرافقاً لرئيس مجلس عرّابة السيد محمود سعيد نعامنة ودار حديث بينه وبين توفيق زيّاد بهذا الصدد.

³³ ينفي توفيق طوبي حضور توفيق زيّاد هذا الاجتماع (راجع شهادة توفيق طوبي حول "يوم الأرض" في كتاب أحمد سعد "جذور من الشجرة دائمة الخضرة" (حيفا: معهد إميل توما، 1996)، وقد أعيد نشرها في ملحق خاصّ لصحيفة الاتّحاد، 29 آذار 2001).

³⁴ ربّما لم يحضر توفيق زيّاد هذا الاجتماع الثاني، كما يشير توفيق طوبي، ولكن معنى ذلك أنّ الحديث حول موقف توفيق زيّاد ظهر في الاجتماع الأوّل. وفي رأيي إنّ مصدر الاختلاف (بين شهادتي فلنر وطوبي، على سبيل المثال) حول حضور توفيق زيّاد أو عدم حضوره إلى الاجتماع الثاني للمكتب السياسي في 26 من ذاك الشهر، نابع من عدم الإشارة إلى حقيقة عقد اجتماعين لا اجتماع واحد فقط. وعلى الأرجح أنّ توفيق زيّاد وصليبا خميس حضرا إلى الاجتماع الأوّل مباشرة بعد الاجتماع في شفاعمرو، ولم يحضر زيّاد الاجتماع الثاني.

الناشطين الشيوعيين في العمل الميداني. يتعزّز هذا التفسير في ضوء ما أطلعني عليه أحد قيادات الجبهة الديمقراطية (فضّل عدم الكشف عن هويته) بشأن محادثة دارت بينه وبين أحد الناشطين الشيوعيين من سخنين حول ما جرى في اجتماع 25 آذار وبعده. وفق شهادة هذا الناشط من سخنين (الذي أنكر عند مواجهتي له بتفاصيل هذه المحادثة)، فإن توفيق زياد خرج من هذا الاجتماع غاضباً بعد أن تبين له أن قيادة الحزب سوف تسعى إلى إفشال الإضراب أو على أقل تقدير لن تعلن موقفاً صريحاً مسانداً له. اجتمع زياد مباشرة بعد ذلك مع بعض الناشطين الشيوعيين من منطقة سخنين وعرابية وأطلعهم على ذلك. كان رد فعل الأخيرين بأن الإضراب مستمر لا محالة وأن الجماهير عازمة على إنجاحه، وافق الحزب أم لم يوافق، والأفضل للحزب أن لا يسعى إلى إفشال الإضراب لأنه سوف يتضرر كثيراً لاحقاً جراء هذا المسعى.

دعا وزير "الأمن" الإسرائيلي (شمعون بيرس) شخصيات عربية، من رؤساء سلطات محلية ومزارعين، للاجتماع به في مكتبه في تل أبيب، في 28 آذار، حاول خلال ذلك الضغط عليهم، وبخاصة على رؤساء مجالس سخنين وعرابية ودير حنا المحليّة، لإلغاء قرار الإضراب (الاتحاد، 23 آذار 2001، ملحق خاص).

دخلت قوآت من حرس الحدود إلى العديد من القرى العربيّة منذ 25 من آذار، باستثناء الناصرة، التي دخلتها قوآت من الجيش وحرس الحدود منذ 21 آذار، كما أسلفنا. ودخلت قوآت من حرس الحدود قرية الطيرة منذ 25 من آذار، واعتقلت شرطة كفار سابا عدداً من الشبان الذين قاموا بتوزيع منشور إعلان الإضراب، وانهالت عليهم بالضرب في مركز الشرطة. وقبل الإضراب بيوم واحد، استدعى طارق عبد الحيّ، رئيس مجلس الطيرة المحليّ، مديري المدارس وأمرهم بالتصدّي للإضراب، وحاول فرض التصدّي للإضراب على سكّان القرية، بيد أنّه جوبه بمظاهرة كبيرة، استدعى في أعقاب ذلك قوات من الشرطة، فقامت الأخيرة بإطلاق الرصاص الحيّ على عدد كبير من المتظاهرين، وبعثت أكثر من 40 شاباً. كما دخلت إلى عدد كبير من البيوت، وخلّفت وراءها آثار الدمار بعد اعتقالها لبعض السكّان واعتدائها على عدد كبير منهم في بيوتهم. كما قامت الشرطة وقوآت من حرس الحدود بالتجوّل في شوارع قرية باقة الغربيّة بشكل تظاهريّ منذ 19 من آذار، واعتقلت يوم الإضراب عدداً من الشبان (الكتاب الأسود 1976، 119 - 120).

أجمعت جميع الهيئات العربيّة على أن يكون الإضراب سلمياً، وقام ممثلون عن السلطات المحليّة المختلفة، ومن ضمنهم رؤساء مجالس سخنين وعرابية ودير حنا، بالمبادرة إلى عقد اجتماعات تشاورية مع قادة الشرطة في مناطقهم، وأوضحوا لهم أنّه بما أنّ الإضراب سيكون سلمياً، فلا داعي لدخول قوآت من الشرطة إلى قراهم لاعتقال أشخاص تفادياً للاستفزاز والتحرّش. وافقت الشرطة على هذا الطلب، إلا أنّ قوآتها داهمت العديد من القرى والمدن العربيّة ليلة الإضراب لاعتقال ناشطين سياسيين، من ضمنهم أعضاء في المجالس المحليّة وأعضاء لجان محلية للدفاع عن

الأراضي ونشطاء فروع للحزب الشيوعي. دعت السلطات المحليّة العربيّة، يوم الإضراب وقبله، سكّانها للحفاظ على إضراب سلمي وعدم اللجوء إلى العنف ضدّ قوآت من حرس الحدود التي تجوب القرى العربيّة. لاحقت الشرطة وأفراد من حرس الحدود أطفالاً وشبّاناً في معظم الحالات في أطراف البلدات العربيّة، حيث كان هؤلاء الأطفال والشبّان يرجمونهم بالحجارة عن بعد. هذا ما حصل، على سبيل المثال، في دير حنّا وعرّابة والناصرية (راجع شهادات العيان في المصادر التالية: الكتاب الأسود 1976؛ سليمان 1978؛ جربوني 1999).

خرج أبناء قرية دير حنّا وعرّابة عصر يوم 29 من آذار في مظاهرتين، وقد أشعلت إطارات وأغلقت شوارع عديدة في دير حنّا، وطالب المتظاهرون في عرّابة بإطلاق سراح عضو مجلس عرّابة المحليّ السيّد فضل نعامنة، الذي اعتُقل في اليوم السابق (وأطلق سراحه نحو الساعة العاشرة ليلاً في 29 آذار). تدخلت قوآت من الجيش والشرطة نحو الساعة السادسة والنصف عصرًا، وأطلقت الرصاص الحيّ على المتظاهرين، فجرّح عدد كبير منهم. كما أُغلق الطريق الرئيسيّ في سخنين، لعرقلة دخول الآليّات العسكريّة إليها وإلى القريتين عرّابة ودير حنّا. كما رُجمت هذه الآليّات بالحجارة وأطلقت عليها زجاجات حارقة في الشارع الرئيسيّ في سخنين.

قامت الشرطة وقوآت من الجيش وحرس الحدود، عند فجر يوم الإضراب، بمداهمة قرى ومدن عربيّة (منها سخنين وعرّابة ودير حنّا والناصرية وطمرة والطيّبة وباقية الغربيّة والطيرة ونحف)، بواسطة سيّارات عسكريّة ومجنزرات ودبابات، وداهمت قرى ومدنًا أخرى لاعتقال شخصيّات سياسيّة ناشطة، ولتفريق مظاهرات (منها القرى المغار ودالية الكرمل وكفر قاسم وكفر قرع وقلنسوة وجلجولية ومدينتا حيفا وعكا) (الاتحاد، 31 آذار، 1 نيسان 1976).

كان الإضراب شاملاً في غالبية القرى والمدن العربيّة، من ضمنها قرى وبلدات عارض رؤساء مجالسها وبلدياتها الإضراب وسعوا لإفشاله حتّى في يوم الإضراب، بيد أنّهم وُوجهوا جميعاً بمظاهرات حاشدة - كما في مدينة شفاعمرو وفي القرى مجد الكروم وطمرة والطيرة. فقد انهال عدد من المتظاهرين بالضرب على رئيس مجلس طمرة، زكي ذياب، وأحرقت سيّارته الخصوصيّة، بعد أن استدعى قوآت من الشرطة وحرس الحدود للمرّة الثانية في يوم الإضراب. شمل الإضراب، كذلك، المدن المختلطة، وقامت قوآت من الشرطة بحملة اعتقالات وقائيّة مساء يوم الإضراب (الكتاب الأسود 1976، 115-117).

كانت أعنف المواجهات في القرى سخنين وعرّابة ودير حنّا، حيث بلغت حصيلة مواجهات "يوم الأرض" هناك أربعة شهداء (رجا أبو ريا، وخضر خلايلة، وخديجة شواهنة - من سخنين، وخير ياسين من عرّابة)، إضافة إلى سقوط الشهيدان محسن طه (كفر كنا) ورأفت زهيري (من مخيم نور شمس سقط في المواجهات في الطيبة)، ونحو 50 جريحاً، و 300 معتقلاً، وذلك إثر

دخول آليات عسكرية ضخمة (دبابات ومصفحات وعربات ثقيلة أخرى) إلى هذه البلدات. وقد ادّعت السلطات الإسرائيلية أنّ هذه الآليات العسكرية دخلت إلى هذه القرى "مصادفة" قبل الإضراب بيوم واحد (29 من آذار)، إذ كانت عائدة من تدريبات عسكرية في منطقة البطوف. ولما واجهت متاريس وحواجز، تصدّت لها واشتبكت مع مواطنين عرب، حاولوا رشق قوآت الجيش بالحجارة والزجاجات الحارقة، ممّا أدّى إلى فرض منع التجوال في هذه القرى، و "بسبب عدم محافظتهم عليه"، فقد سقط ستّ ضحايا والعشرات من الجرحى "غالبيتهم"، على حدّ زعم هذه السلطات، "من قوآت الشرطة وحرس الحدود" (ريخس 1977، 5-6، 23).

حاولت السلطات الضغط على المجالس المحليّة لدفن الشهداء بهدوء في ظهر اليوم التالي للإضراب. في نحو الساعة الحادية عشرة ظهرًا، تقرّر في عرّابة الخروج في مظاهرة باتجاه سخنين لدفن الشهداء هناك "بمراسيم تليق بالشهداء، وذلك رغماً عن الخوف والجزع الذي دبّ في قلوب الناس ورغم وجود الجنود في أطراف القرى الثلاث. وعند الوصول إلى سخنين، كان الهدوء يخيم عليها، ومع دخول المسيرة خرج السكّان وكسروا منع التجوّل ودفنوا شهداءهم وطافت المسيرة في أنحاء القرية".³⁵

حملت أحداث يوم الأرض في العام 1976، في بعض جوانبها، نوعاً من العصيان المدنيّ ومواجهات عنيفة، وكأنّها مواجهة بين قوّتين عسكريّتين. فإضافة إلى المواجهات بين السكّان (ولا سيّما النساء) وقوّات الجيش، احتُجز أربعة شرطيّين وستّة جنود مسلّحين في أحد بيوت قرية سخنين، وحاول بعض سكّان سخنين الوصول إليهم، بينما حاصر آلاف السكّان البيت من الخارج، لولا تدخل بعض الأشخاص وصاحب البيت، اللذين فتحو قنوات تفاوض مع قادة القوّة العسكرية للخروج من القرية سالمين.³⁶ كما احتُجزت مصفّحة عسكرية وداخلها عدد من الجنود في أحد أحياء قرية عرّابة، وفتحت قناة للتفاوض بين أبناء القرية وبين القائد العسكريّ للواء الشمال (رفائيل إيتان، رئيس أركان الجيش الإسرائيليّ أثناء غزو لبنان، ورئيس حزب "تسوميت" اليميني المتطرّف لاحقاً)، وهدّد الأخير بالدخول إلى القرية وهدمها تماماً، إن لم يُطلق سراح الجنود وتفتح الطريق أمام المصفّحة للخروج (الجربوني 1999، 55). كما هدّد إيتان بالأمر ذاته في حالة رهن الجنود في سخنين: "سوف أحتلّ البلد".³⁷ كذلك حوَصر عدد من الجنود في أحد أزقة قرية دير حنا (سليمان 1977، 70-71).

³⁵ مقابلة مع السيّد عمر سعدي.

³⁶ مقابلة مع السيّد علي دغيم (سخنين، 11 كانون الأوّل 2004) أحد جرحى يوم الأرض، وشاهد عيان لهذه الحادثة، وسليم سعيد غنايم صاحب البيت (سخنين، 22 كانون الثاني 2006).

³⁷ راجع شهادات السيّدان جمال طريبه ومحمود نعامنة في الكتاب الأسود 1976.

على خلفيّة نتائج يوم الأرض ووقوع ستّ شهداء من بين المواطنين العرب، تقدّمت كتلة الحزب الشيوعيّ في الكنيست بطلب نزع الثقة عن الحكومة. كذلك طالبت قيادات الجماهير العربيّة الحكومة الإسرائيليّة بتشكيل لجنة

تحقيق للكشف عن تفاصيل الأحداث التي جرت في يوم الأرض، والكشف عن هُويّات أولئك المسؤولين عن "مقتل ستّة أشخاص" وإصابة نحو 50 جريحاً وضرب مئات من الأشخاص والاعتداء على حرّات مئات البيوت، ودفع تعويضات عن الممتلكات (راجع الملحقين 8، 9). رفضت حكومة راين هذا المطلب، وفي المقابل، حاولت رسم مخطّطات لإنشاء مساكن شعبية في الناصرة والمكر، لحلّ أزمة السكن في الأولى، ولخلق وهم أنّ الحكومة ملتزمة بتقديم حلول لأزمة السكن، ولكنّها، في المقابل، تضيّق الخناق على مدينة الناصرة، على صعيد مناطق النفوذ، وتصادر أراضيها، وتمنع أيّ تطوّر حيّزي للناصرة لمصلحة مستوطنة "نتسيرت عيليت". وقد عملت الحكومة لتسهيل عمليّة تهجير أهل عكا العرب إلى قرية المكر، حيث أنشأت الدوائر الحكوميّة مساكن شعبية هناك.

شاركت النساء العربيّات في جميع أحداث يوم الأرض، عدا قضية الاعتقال التي اقتصرّت على الرجال، وكانت خديجة شواهنة من سخنين قد استشهدت بنيران الجنود بجوار بيت عائلتها. فقد شاركن في تنظيم المظاهرات، ودخلن في مواجهات مع قوآت من الشرطة والجيش، كما شاركن مشاركة فعّالة وواسعة في جميع المظاهرات السنويّة لذكرى يوم الأرض. على الرغم من ذلك، تصوّر مشاركتهنّ، غالباً، في الخطاب العربيّ العام في البلاد، على أنّها تنطلق من دوافع حماية الشباب، وعلى وجه الخصوص للدفاع عن أبناء عائلتهنّ وأقاربهنّ، وعن حرّات بيوتهنّ، وما إلى ذلك، ولا تصوّر هذه المشاركة على أنّها نشاط على قدم المساواة مع الرجل من حيث منطلقات المشاركة.³⁸ وفي المقابل، تصوّر مشاركة الرجل على أنّها نابعة من دوافع سياسيّة (فكريّة ومثاليّة)، دفاعاً عن الوطن وعن الكيان العربيّ في البلاد وعن حقوقه. ومن خلال جميع الشهادات المنشورة التي أدلت بها النساء المشاركات في أحداث يوم الأرض، يلاحظ أنّ مشاركتهنّ جاءت كردّ فعل على اعتداء قوآت من الجيش والشرطة على أحد أفراد عائلتهنّ أو على المسّ بحرمة بيوتهنّ (راجع: الكتاب الأسود 1976؛ سلمان 1977؛ ظاهر 2001). يعود ذلك، في اعتقادي، إلى أسباب عدّة، أهمّها تذويت الخطاب الذكوريّ عند النساء العربيّات؛ وغالباً ما يكون المستطلع ذكراً، أو يحرّر النصّ بقلمه؛ وبسبب اقتصار عمل ونشاط النساء العربيّات، تقليديّاً، على محيط البيت والبلد، ولا يتجاوز ذلك. نورد فيما يلي مثلاً يوضّح بعض ما ورد آنفاً. من بين المواجهات التي جرت في قرية عرابة صبيحة الثلاثين من آذار 1976، كانت مواجهة السيّدة ندى نعامنة (أمّ مصطفى) لعدد من الجنود:

كان ابنها قد تزوّج قبل يوم الأرض بيوم واحد، وأرادت أن تبعث له في صبيحة يوم الأرض بكأس حليب، ولكن الجنود أخذوا يصرخون عليها لتعود وتدخل إلى بيتها، فتحدّثت الجنود، وقالت لهم: أنا في بيتي، من عليه العودة إلى بيته -أنا أم أنتم؟! فهجموا عليها ولم يكن معها

³⁸ راجع، على سبيل المثال، الشهادات الواردة في الكتاب الأسود 1976.

ما تدافع به عن نفسها سوى "الكريك" (الرفش) فرفعت في وجه الجنود فزبروها وضربوا زوجها؛ ولكنها تمكّنت من ضرب عدد من الجنود وجرحهم (ظاهر 2001).

تجدد الإشارة إلى أنّ أمّ مصطفى قد ألفت، لاحقاً، أغنية بلغة شعبية جاء فيها ما يلي (ظاهر 2001):

علينا هنّي اعتدوا علينا
وعلى الدار هنّي فاتوا على الدار
على البيت هنّي فاتوا على البيت
ما منخاف لو بنقاوم بادينا
ما منخاف لو بنقاوم بالإحجار
ما منخاف لو بنقاوم بالكريك

ولكن في مقابلة مع آخرين، كانوا إلى جانب أمّ مصطفى في أحداث يوم الأرض،³⁹ أتضح أنّ عدداً كبيراً من النساء (ومن بينهم أمّ مصطفى)، كنّ يلاحقن الجنود من مكان إلى آخر، وقامت فرقة من النساء برشق الجنود بالحجارة وبالسلاح الأبيض.

تجدد الإشارة إلى أنّ يوم الأرض دفع بالعديد من الأطر الشعبية والتنظيمية العربية الأخرى في البلاد، والتي تبلور طرحها على أساس محليّ وإصلاح اجتماعي واقتصادي، دفع بها إلى تبديل أو توسيع طروحاتها وبرامجها وإلى تسييسها، مثلما حدث مع تنظيم أبناء البلد. فقد نشأ أول تنظيم لحركة "أبناء البلد" في أمّ الفحم العام 1969، بغية العمل على معالجة قضايا اجتماعية واقتصادية محلية في أمّ الفحم، وليس كتتنظيم سياسي قطري. في السنوات اللاحقة، شرع مؤسسو الحركة يؤكّدون، أكثر فأكثر، على العلاقة بين النشاط المحلي وبين القضايا السياسية العامة. ففي العام 1976، "وبعد يوم الأرض بالتحديد اضطرت قيادة أبناء البلد إلى العمل على بلورة خطّ سياسي واضح والخروج بالحركة من طابعها المحليّ إلى حركة قطرية". ويُعتبر يوم الأرض "محطة هامّة في تاريخ الحركة، إذ إنّها خرجت عن إطار العمل المحليّ في اتجاه بلورة نفسها على أساس حركة قطرية، لذلك أصبحت هناك حاجة لوضع خطوط سياسية عريضة للعام 1977 في محاولة لضبط الحركة" (حيدر 1995، 84-89).

مبادرات عربية قبيل يوم الأرض وبعده بشهور قليلة

التاريخ	الموضوع	الجهة المقصودة	الجهة المبادرة	نوع المبادرة
تشرين الأوّل 1975 وحتى 30 آذار 1976	تحشيد وتعبئة الجماهير العربية ورفع مستوى وعيها إزاء مخططات الدولة لمصادرة الأراضي العربية	السكان العرب في البلاد	اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي	مهرجانات واجتماعات جماهيرية قطرية ومحلية في القرى والمدن العربية

³⁹ اعتماداً على مقابلة مع السيّد عمر سعدي وزوجته (19 شباط 2006)، في بيتهما الكائن في عزّابة.

التاريخ	الموضوع	الجهة المقصودة	الجهة المبادرة	نوع المبادرة
5 شباط 1976	إلغاء الأمر العسكري بإغلاق منطقة 9 كمنطقة عسكرية مغلقة	شمعون بيرس (وزير الأمن)	مجالس محلية (سخنين، وعرابة، ودير حنا)	رسالة
شباط 1976	مساندة لمقاومة وإلغاء قرار إغلاق المنطقة 9	الرأي العام العالمي	مجالس محلية (سخنين، وعرابة، ودير حنا، وممثل عن عرب السواعد)	نداء عام إلى الرأي العام العالمي (باللغة الإنجليزية)
21 شباط 1976	قرار إغلاق المنطقة 9 ومصادرة أراض عربية	الرأي العام الإسرائيلي والعالمي	مجالس محلية (كفر قاسم وعزابة)	ندوة (بيت سوكلوف في تل أبيب)
29 شباط 1976	قرار إغلاق المنطقة 9 ومصادرة أراض عربية	الرأي العام الإسرائيلي والعالمي	مجالس محلية (سخنين، وعرابة، ودير حنا، وممثل عن عرب السواعد، وممثل عن لجنة الدفاع عن الأراضي)	مؤتمر صحفي (بيت سوكلوف في تل أبيب)
5 نيسان 1976	استنكار ورفض ومقاومة قرار مصادرة آلاف الدونمات من أراضي قرية الرينة	إسحق رابين (رئيس الحكومة)	رئيس مجلس محلي الرينة	رسالة
24 أيار 1976	الاحتجاج على عدم إزالة الفجوات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية بين السكان العرب واليهود في البلاد ومصادرة الأراضي العربية والمطالبة بإلغاء الدعاوى القضائية التي رُفعت ضد جزء من المشاركين في مظاهر يوم الأرض المختلفة؛ وإعادة المفصولين إلى أماكن عملهم؛ وإقامة لجنة تحقيق في أحداث يوم الأرض	إسحق رابين (رئيس الحكومة)	اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل	مذكرة
24 أيار 1976	إلغاء جميع قرارات مصادرة الأراضي من السكان العرب؛ تصنيع وتطوير القرى العربية؛ مشاركة السلطات المحلية العربية في وضع الخرائط الهيكلية	إسحق رابين (رئيس الحكومة)	اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل	مقابلة

التاريخ	الموضوع	الجهة المقصودة	الجهة المبادرة	نوع المبادرة
17 حزيران 1976	الاعتراف بالسكان العرب في إسرائيل كأقلية قومية؛ إلغاء جميع قرارات مصادرة الأراضي من السكان العرب؛ تصنيع وتطوير القرى العربية؛ مشاركة السلطات المحلية العربية في وضع الخرائط الهيكلية	إسحق رابين (رئيس الحكومة)	اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل	مذكرة

الفصل الثالث

يوم الأرض تحول الحدث وإرهاصاته

سيلعبُ طفلٌ بطائرةٍ من وَرَقٍ
بألوانها الأربعة
[أحمر، أسود، أبيض، أخضر]
ثم يدخلُ في نجمةٍ شاردةٍ
محمود درويش "حالة حصار"

مقدّمة

يُعتبر الإضراب العامّ الذي أعلنه ممثّلو الأقلّيّة العربيّة في البلاد العام 1976 -الذي حمل اسم "يوم الأرض" - المفصل الأكثر أهمّيّة في تاريخهم، على صعد عدّة، في ظلّ الحكم الإسرائيليّ. إضافة إلى موقف لجنة الدفاع عن الأراضي من دور يوم الأرض ودلالاته، أشار توفيق زيّاد إلى أنّ "نتائج انتخابات البلديّة الأخيرة في الناصرة، في التاسع من كانون الأوّل العام 1975، والإضراب العامّ في يوم الأرض في الثلاثين من آذار 1976، هما بمثابة أهمّ حدثين وقعا في تاريخ العرب في إسرائيل" (Zayyad 1976, 92)؛ وكذلك، فإنّ "الإضراب العامّ في يوم الأرض هو بمثابة نقطة تحوّل في النضال، إذ فرض تغييراً جوهرياً ونوعياً فيه. لقد أحدث الإضراب العامّ زلزلة زعزعت الدولة من أقصاها إلى أقصاها، وقلّبت السياسات والتوقّعات رأساً على عقب" (المصدر السابق، 102). وفعلاً، فقد أدركت القيادات السياسيّة العربيّة المحليّة أنّ الإضراب الشامل، الذي أعلنته الجماهير العربيّة في إسرائيل، كان "بمثابة زلزال هزّ الدولة من أقصاها إلى أقصاها، وقلب هذا الإضراب مشاريع حكومة الاضطهاد رأساً على عقب" (الكتاب الأسود 1976، 26). ويعتبره عدد من الباحثين "نتيجة ونتيجة لكلّ التطوّرات التي حدثت في المرحلة الأولى [1948-1967]"، وذلك لأنّه "أول عمل جماعيّ قطريّ"، وتكمن أهمّيّته في الإعلان عن الإضراب العامّ وما تبعه من "تطوير في أساليب العمل الاجتماعيّ والسياسيّ في المرحلة اللاحقة [1977-1987]" (حيدر 1990، 327-326). يُنظر إلى الإضراب العامّ في العام 1976 على أنّه "أكبر نشاط جماعيّ لمواطنين عرب في تاريخ إسرائيل" (Lustick 1980, 4). ويشكّل يوم الأرض "مثالاً كلاسيكياً للنضال الجماعيّ حيث التحم مُركّباً الهويّة، المادّي-الاقتصاديّ والرمزيّ-الأخلاقيّ معاً" (سليمان 1999، 5). إنّ يوم الأرض هو بمثابة "حدّ فاصل على صعيد الوعي السياسيّ والليّات الاحتجاج وطرقه" (Rouhana 1997, 100). "كان يوم الأرض الحدث الأوّل والأخير الذي وحّد أغلبيّة العرب في إسرائيل في فعاليّة قوميّة/مدنيّة، عاكساً تصرفهم السياسيّ كأقلّيّة قوميّة" (بشارة 1998، 34). كذلك يُعتبر يوم الأرض أحد أمكنة الذاكرة الفلسطينيّة التي تخلق وتعزّز الروابط بين الفلسطينيين جميعاً وتربطهم بنقطة زمنيّة معيّنة (سعدي 2003، 22). كما ويعتبر يوم الأرض نقطة البداية لتنظيم وسائل احتجاج سياسيّة بين العرب في البلاد: "أحدث العرب [في إسرائيل] تحوّلاً جذرياً منذ العام 1976 على صعيد

سلوكهم السياسي" (Yiftachel 2000, 157). علاوة على ذلك، يعتبر يوم الأرض "نقطة مفصليّة في غاية الأهميّة في تطوّر المجتمع الإسرائيليّ" ... (يفتاحيل 1998، 279). ويشير "يوم الأرض" إلى تحوّل جذريّ في أنماط السلوك السياسيّ للعرب في إسرائيل" (ريخس 1977). كذلك، يُعتبر يوم الأرض ذروة ردّ الفعل السياسيّ للسكان العرب في إسرائيل بسبب مشاعر الاستياء الشديدة والمرارة التي تملكتهم إثر مصادرة أراضيهم (كريتشمير 2002، 63). أمّا على الصعيد الوطنيّ الفلسطينيّ فقد اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينيةّ يوم الأرض، منذ الإعلان عن الإضراب العامّ، "يوم آخر للأرض المحتلةّ جميعها [...] يوم آخر لفلسطين، يوم انتصار فلسطين [...] ويوم إدانة أخرى جديدة للصهيونيّة العنصريّة" (فلسطين الثورة، عدد 183، 21 آذار 1976). على الرغم من أنه سبق وأعلنت إضرابات عامّة في البلدان العربيّة في السابق، كما يخبرنا إميل حبيبي، إلاّ أنّها المرّة الأولى التي يتخذ فيها الإضراب العامّ شكلاً جماعياً وتجسيدا لإرادة جماعية وينجح فيها (حبيبي 1976، 64 - 65).

من الواضح أنّ جميع ما جاء أعلاه يشير إلى كون يوم الأرض حدث مفصلي وإلى كونه حالة من البنيّة (الوسطية)، على صعيد الوجهة السياسيّة، للمواطنين العرب في إسرائيل. فمن جهة، تتوضع العديد من التحليلات والمقولات حول يوم الأرض وأهمّيته وسيورته في خطاب قوميّ يكمن فيه العديد من أوجه العصيان المدنيّ ومواجهة مع أوجه السيادة السياسيّة للدولة وتحديّ سلطة القانون والدولة. ومن جهة أخرى، تتوضع هذه التحليلات والمقولات ذاتها في خطاب مدنيّ ينشد المساواة على صعيد الحقوق، ويطالب بإزالة الغربة القائمة بين المواطن العربيّ وبين الدولة. سنتناول في هذا الفصل هذه المسألة تحديداً، والتي تعتبر صُلب الدراسة التي بين أيدينا وعمودها الفقريّ.

أولاً، تكمن أهميّة يوم الأرض في كونه حدثاً سياسياً عكس إرادة جماعية للعرب في البلاد، في محاولة منهم للتصدّي لمساعي دولة إسرائيل سلخهم عن الأرض، عبّر ابتلاع حيّزهم الجغرافيّ، والقضاء على البعد المكانيّ في هويّتهم القوميّة والثقافيّة والإنسانيّة -مجموعةً وأفراداً. يأتي ذلك في ظلّ إقصائهم وتنحيّتهم عن حيّز المدينة الإسرائيليّة، وإقصائهم عن تعريف الدولة لذاتها، وفي ظلّ إدراك العرب في البلاد أنّ هدف مصادرة إسرائيل ومؤسساتها الرسميّة وغير الرسميّة لأراضيهم وحيّزهم الجغرافيّ يقوم على أسس قوميّة يهوديّة ("تهويد فلسطين")، وأنّ هذه المصادرات تستهدفهم كمجموعة قوميّة. بعبارة أخرى، إنّ دولة إسرائيل تصادر أراضيهم والأراضي المحيطة بهم لكونهم عرباً قوميّاً. إضافة إلى ذلك، إنّ الدولة ترفض اندماج العرب في المجتمع الإسرائيليّ، وتعمل على إقصائهم وتهميشهم، وعلى إبقائهم ضمن قراهم ومدنهم، وتعمل على تغريبهم عن هويّتهم القوميّة والثقافيّة، بغية تسهيل مهمّة التحكم بهم والسيطرة عليهم سياسياً.

ثانياً، تكمن أهميّة يوم الأرض في كونه مفصلاً بين حقبتين متغايرتين. وعليه، إنّ يوم الأرض ليس

مهماً لذاته، وإنما تنبع أهميته من كونه يفصل بين حقبة ما قبله وبين حقبة ما بعده. وقد وعدت القيادات السياسيّة والسكان العرب هذا الأمر، ممّا دفع بالبعض إلى تسييس نشاط منظماتهم (كأبناء البلد) وإقامة حركات وأحزاب جديدة (كالحركة التقدّميّة للسلام).

ومن اللافت للنظر أنّ "خطاب" اللجنة القطريّة للسلطات المحليّة العربيّة والسلطات التي تمثّلها تبدّل بعد أحداث "يوم الأرض" في آذار 1976، واندمج مع خطاب سياسيّ تطرّق، أيضاً، إلى مسألة السلام في الشرق الأوسط، وإلى ضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينيّ والدعوة إلى الإضراب والمظاهرات استنكاراً للنشاط العسكريّ لقوّات الاحتلال الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، إضافة إلى إرساء خطاب المطالبة بميزانيّات ومطالبات أخرى من هذا النوع على قواعد ومفردات سياسيّة تتسم بطابع قوميّ عام، وربط مسألة الإجحاف في الميزانيّات بالقضيّة القوميّة والصراع الإسرائيليّ العربيّ الفلسطينيّ⁴⁰ (Doron 1996; Payes 2003; Yiftachel 2000). وفي الوقت ذاته ظهر توجه آخر داخل إطار اللجنة يشدّد على إسرائيليّة العرب في البلاد.

حاولت اللجنة القطريّة بعد يوم الأرض (30 آذار 1976) الانتظام من جديد وتجديد نشاطاتها ك لجنة فرعيّة في مركز السلطات المحليّة في إسرائيل. وفي ذلك الوقت تحوّلت إلى جسم أشدّ حزماً في نشاطاته. ولأول مرّة ظهرت على جدول أعمالها مواضيع ذات طابع قوميّ صرف. يمكن النظر إلى هذا التطوّر باعتباره نتيجة لأحداث يوم الأرض، إذ كشف النقاب عن الواقع الصعب الذي تعاني منه السلطات المحليّة العربيّة، لأنّها قامت بدور هامشيّ في أحداث يوم الأرض. استدعت إعادة الثقة باللجنة اتّخاذ قرارات أكثر حزماً، وتمحور النقاش حول القضايا المركزيّة التي يعاني منها الجمهور العربيّ في ذلك الوقت، ألا وهي قضيّة الأراضي وقضيّة المكانة القوميّة للعرب في إسرائيل.

ظهرت هاتان القضيّتان في معرض الاجتماع الذي بادرت إليه اللجنة القطريّة مع رئيس الحكومة إسحق رابين (24 أيار 1976). نظر عدد من رؤساء السلطات المحليّة إلى هذا الاجتماع لاحقاً على أنّه اجتماع تاريخيّ، واعتُبر كنقطة تحوّل في عمل اللجنة القطريّة. جاء في معرض مقابلة

مع إبراهيم نمر حسين، إحدى الشخصيات الناشطة في اللجنة، أجراها الحاج وروزنفيلد في نهاية الثمانينيّات، أنّه تحفّظ من الإضراب العامّ في يوم الأرض، وأضاف:

حاول عدد من رؤساء السلطات المحليّة العربيّة المعتدلين بعد يوم الأرض مباشرة أن يتبنّوا أسلوباً أكثر حزماً في نقاشاتهم مع الدوائر الحكوميّة بهدف إثبات أنّ هذه

⁴⁰ كذلك، راجع كلمة صليباً خميس، سكرتير اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، في المؤتمر الثامن عشر للحزب (1976)، إذ استعان بتعبير "الأقلية القوميّة العربيّة في إسرائيل" بدل تعبير "الجماهير العربيّة في إسرائيل" الذي كان شائعاً. كما وجاء في كلمة خميس، تصديقاً على الربط بين "مستقبل العرب في إسرائيل" بتسوية "النزاع الإسرائيليّ العربيّ" وذلك من حيث "شعب واحد ومصير واحد" (الاتحاد، 28 كانون الأوّل 1976).

الطريقة ستؤدي إلى الحصول على حقوق أكثر من الاحتجاج العنيف كما جرى في الإضراب الشامل (يوم الأرض). حاولنا الاجتماع برئيس الحكومة ومع الوزارات ذات الصلة من خلال مركز السلطات المحليّة في إسرائيل، أملين أن نحصل على أمور عينية وعملية، وبهذا نصلح من سمعة اللجنة القطرية بين الجمهور العربي... إن رؤساء السلطات المحليّة الذين عارضوا الإضراب، وكانوا كثيرين جدًّا، وجدوا أنفسهم في حالة صعبة، وبخاصّة بعد الأحداث العنيفة التي أدت إلى مقتل عدد من الأشخاص، وجرح آخرون، واعتقل كثيرون جدًّا من بين المتظاهرين. لهذا السبب، قام بعضنا بالاتصال ببعضنا الآخر بعد يوم الأرض، فاجتمعنا وناقشنا إستراتيجية العمل التي يجب تبنيها في ضوء ما جرى [في يوم الأرض].

شارك في الاجتماع 11 رئيس سلطة محليّة قادوا اللجنة حتّى تلك اللحظة، أمهم الممثلون عن الرّامة، وسخنين، وباقية الغربيّة، ودبورية، والطيرة، وشفاعمرو، ومدير دائرة شؤون العرب والدروز في مركز السلطات المحليّة في إسرائيل. حضر إلى الاجتماع رئيس الحكومة (رابين)، ووزير الداخليّة (بورغ)، والمدير العامّ لديوان رئيس الحكومة (عران)، ورئيس دائرة أراضي إسرائيل (زوريع)، والمدير العامّ للتنفيذ في وزارة الداخليّة (روتم)، وثلاثة حكام مناطق (كنيخ، وحيون، وجرح)، ومستشار رئيس الحكومة لشؤون السكّان العرب (طوليدانو). لأهميّة هذا الاجتماع، سوف نتوقّف بالتفصيل عند المذكّرة التي قدّمت لرئيس الحكومة، ومطالب رؤساء السلطات المحليّة العربيّة وردّ رئيس الحكومة عليها، وكذلك الرسالة التي بعثت بها اللجنة إلى رئيس الحكومة ردًّا على ما ورد في هذا الاجتماع.

شدّد رئيس الحكومة رابين في ردّه على حقيقة أنّ دولة إسرائيل هي "دولة يهوديّة" وأنّ واجبها يفرض عليها منح السكّان العرب كامل الحقوق لكونهم كيانًا ثقافيًّا ودينيًّا ذا خصوصيّة. وجاء في ردّه ما يلي (ريجب 1989، ملحق):

بشأن الطلبات التي ظهرت هنا، والتي تبدو تهمة ضدّنا بسبب أخطائنا، لا أنوي أن أناقشكم فيها. ولكن أودّ أن أذكر مثلاً واحداً فقط: إنّ حجم ضرائب الدخل التي يدفعها السكّان العرب [للدولة] تبلغ نحو 1.4% فقط من مجمل دخل الدولة، وذلك في حين أن الدولة تدفع لمواطنيها العرب نحو 500 مليون ليرة كمستحقّات رفاه اجتماعي... وعليه لا أنوي الدخول في التفاصيل. فكلّ طرف يتحمّل جزءاً من المسؤوليّة عن هذا الوضع، لا الحكومة فحسب. وبالرغم من ذلك، علينا العمل لتأمين المساواة، وأعترف بأننا لم نقم بما فيه الكفاية من أجل دمج العرب في حياة الدولة واستشارتهم بغية الوصول إلى الهدف الذي نبتغيه.

ولهذا فقد قرّرت الحكومة إقامة ثلاث لجان [بهذا الخصوص]:

1. لجنة مؤلّفة من وزراء تكون وظيفتها فحص القضايا التي طُرحت هنا؛

2. لجنة مؤلفة من مديرين عموميين، تكون وظيفتها تنفيذ قرارات لجنة الوزراء [المذكورة أعلاه]؛
3. لجنة جماهيرية تضم ممثلين عن مختلف شرائح الجمهور، تتألف من نحو 60-70 عضواً من عرب ويهود. تقوم هذه اللجنة بصياغة خطوط عريضة لمعالجة القضايا الملحة.

رفض رابين التطرق إلى قضية الأراضي، ولم يتطرق إلى مشاريع المصادرة المستقبلية. ولم يقدم وعداً بشأن المعتقلين في يوم الأرض، لأن الشرطة والجيش، باعتقاده، قاموا بالتحقيق "وسنجد الحل في ضوء الأخطاء التي وقعت".

لم ينظر ممثلو السلطات المحلية العربية إلى رد رابين بعين الرضا. إضافة إلى ذلك، فإن تشديده على الطابع اليهودي الصهيوني للدولة ووصف السكان العرب في إسرائيل كأقلية ثقافية دينية (لا أقلية قومية) بدا بالغ الحدة. وقد جاء الرد على شكل مذكرة مفصلة أرسلت في 17 حزيران 1976، وحملت لأول مرة توقيع اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، لا توقيع مركز السلطات المحلية في إسرائيل (الملحق رقم 11). وقد تضمنت المذكرة أربع نقاط. تطرقت النقطة الأولى إلى مكانة "عرب إسرائيل" كأقلية قومية:

جواب معاليكم الصريح بأن إسرائيل هي دولة يهودية هدفها وغايتها الرغبة في تحقيق الأمان الصهيونية مع المحافظة على وجود العرب متساوين في الحقوق في التربية والدين. نحن نخشى من تصريحكم بما يتعلق بكياننا كشعب عربي في البلاد، أن تقود هذه النظرة غير المتكاملة التي أوردتموها إلى معاملة العرب أبناء هذه البلاد وهذا الوطن كمعاملة رعايا لا كمعاملة مواطنين متساوي الحقوق. إننا نشعر ونطلب من معاليكم أن تحترموا هذا الشعور بأننا شركاء متساوون في هذه الدولة ولا يمكن للنزاع الإسرائيلي العربي أن يبرر أي انتقاص من حق العرب في المساواة ومن الاعتراف بواقعهم القومي الذي هو حقيقة تاريخية.

وتطرقت النقطة الثانية إلى قضية مصادرة الأراضي:

إن إصرار الحكومة على رفض إلغاء أوامر المصادرة الأخيرة وعمليات المصادرة عن طريق تسوية الأراضي، وكذلك عدم تعهد الحكومة بوقف عمليات تجريد العرب من البقية الباقية من أراضيهم التي بقيت لهم، كل هذا قد أصابنا بخيبة أمل شديدة وبقلق كبير على مستقبل قرانا العربية ومستقبل شعبنا العربي في هذه البلاد ومستقبل الأخوة اليهودية العربية والسلام.

أما النقطة الثالثة، فقد تطرقت إلى مكانة السلطات المحلية العربية:

إن السياسة التي تطبقها الدوائر الحكومية في الوسط العربي، لا سيما ما يتعلق بالأراضي

والتخطيط والخرائط الهيكلية، لا تقيم وزناً حقيقياً للسلطات المحلية العربية أو لصلاحيتها. إن المصلحة العامة تتطلب أن تتعاون السلطة المركزية مع السلطات المحلية بشكل وثيق وجدي في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصالح السكان واحتياجاتهم وممتلكاتهم وحقوقهم.

إن مصادرة الأراضي التي لا نرى لها نهاية في الأفق وعدم التخطيط الزراعي لكل عائلة عربية، وكذلك عدم التعاون مع السلطات المحلية العربية في وضع الخرائط الهيكلية وعدم تلبية الكثير من مطالب سلطاتنا المحلية العادلة، كل هذا يجعل سلطاتنا المحلية أدوات شكلية تقريباً بلا وزن ولا قيمة حقيقية.

إن أحداث الثلاثين من آذار، كانت تعبيراً عن الاحتجاج الشامل للشعب العربي في إسرائيل ضد سياسة المصادرات والتمييز في الحقوق، وحيث تطّعت الجماهير العربية إلى سلطاتها المحلية لحماية ممتلكاتها وحقوقها، لم تجد هذه السلطات المحلية أذناً صاغية لدى السلطة المركزية، فأى سلطة محلية في مثل ما نمّر فيه من أوضاع ومن غليان جماهيري تستطيع أن تحمل تبعه مثل هذه السياسة التي نرى فيها إجحافاً بحقوق شعبنا في المساواة والمشاركة الفعلية في حياة ومستقبل هذه الدولة.

وتختتم المذكورة بقضية تنكر إسرائيل لكون السكان العرب في البلاد أقلية قومية وعدم الاعتراف بحقوقهم على الأرض:

إن أهم تلك التناقضات التي تهدد بخطر التباعد بين الشعبين هو التنكر لوجودنا كأقلية قومية، وعدم الاعتراف بحقنا في الاحتفاظ بالأرض التي عاش عليها آبائنا وأجدادنا...

إن هاتين المذكرتين للجنة القطرية تمثلان نقطة تحوّل في التوجّه العام لقيادات السكان العرب عموماً (وليس فقط لبعض من الفئات السياسية، كالحزب الشيوعي مثلاً)، إذ أشارتا إلى المطالب المركزية للسكان العرب في البلاد. فقد كانت تلك المرة الأولى التي ظهرت فيها مكانة السكان العرب في البلاد بوصفهم أقلية قومية مكاناً مركزياً في جملة المطالب التي رفعتها القيادات العربية، تلك القيادات التي لم تكن متماثلة بالضرورة مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي (بوصفه الحزب المركزي الذي التفّ حوله السكان العرب)، أو مع منظمات وحركات قومية. كما جاء أنفاً، عُرضت لأول مرة القضايا المحلية كجزء لا يتجزأ من مطالب قومية. خلافاً لجملة المطالب التي كانت في الماضي، ظهر موضوع الأراضي هنا باعتباره حقاً ينبثق من حقيقة انتماء العرب إلى هذه البلاد وطلباً أساسياً لوجودهم القومي، لا لرفاهيتهم بوصفهم أفراداً فحسب. أشارت المذكرتان إلى القضية السياسية الشاملة للمنطقة، وتطرقت إلى مسألة السلام في المنطقة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن القضية السياسية الإقليمية عُرضت كـ "صراع عربي إسرائيلي" وليس صراعاً "فلسطينياً إسرائيلياً"، كما ستجري الإشارة إليه في الثمانينيات.

في أعقاب خيبة أمل رؤساء السلطات المحلية العربية من تصريحات رابين، شرع رؤساء السلطات في العمل على تحويل اللجنة إلى منظمة عربية مستقلة. انتخب حنا مويس، رئيس محلي الرامة

المحلّي، ليكون رئيسًا للجنة. حاول مركز السلطات المحليّة أن يستمرّ في علاقته مع اللجنة القطريّة وفق التعامل السابق. فقد عقدت جلسة في 17 آب 1976 بين ممثلي اللجنة القطريّة وبين السكرتير العامّ لمركز السلطات المحليّة، ابتغاء مناقشة وضع السلطات المحليّة العربيّة في شمال البلاد. ولكنّ نشر "وثيقة كنيغ" (في 7 أيلول)، التي اقترحت توجّهًا قاسيًا يتلخّص في سياسة "العصا والجزرة" للتعامل مع السكّان العرب ولمراقبتهم، عزّز موقف رؤساء السلطات المحليّة العربيّة الذين أصروا على موقفهم بأن تحافظ اللجنة على استقلالها والعمل للحيلولة دون تبعيتها لمركز السلطات المحليّة. قدّم حاكم لواء الشمال، إسرائيل كنيغ، في منتصف العام 1976 توصياته إلى رئيس الوزراء (إسحق رابين). تتلخّص هذه التوصيات، والتي عُرفت لاحقًا باسم "وثيقة كنيغ"، بضرورة تعزيز أساليب التحكّم والسيطرة على السكّان العرب في إسرائيل بشتّى الطُرق منها:⁴¹

وضع سُبل لتحريال الطبقة المثقفة والمتعلّمة من السكّان العرب؛ وضع عراقيل أمام التحاق الطلاب العرب بمعاهد الدراسات العليا، وتوجيه الطلاب للاختصاص بالعلوم الطبيعيّة وليس الاجتماعية أو الإنسانيّة للحيلولة دون تغذية وعيهم السياسي الثقافي، وإنما توجيههم إلى سوق العمل كحرفيّين؛ العمل على تقليل عدد ونسبة السكّان العرب في البلاد عامّة وفي الجليل خاصّة؛ وضع عراقيل أمام التكاثر الطبيعي للسكّان العرب؛ العمل للحيلولة دون تشغيل أعداد كبيرة (أكثر من 20%) من العرب في المنشآت الصناعية والحيوية القائمة في الجليل؛ ضرب السكّان العرب اقتصاديًا، أي إفقارهم والحدّ من قوتهم الاقتصادية، وذلك عن طريق توسيع جباية الضرائب منهم وتعميقها، إلى جانب اعتماد منهج يقوم على تمييز ضد التّجار العرب والعمّال العرب؛ الاعتماد على وسائل عديدة مختلفة بغية منع السكّان العرب من ممارسة حقوقهم السياسيّة؛ وتعزيز تواجد قوى الأمن في البلدات العربيّة.

عقد في الناصرة اجتماع موسّع لرؤساء السلطات المحليّة في 22 أيلول 1976 احتجاجًا على "وثيقة كنيغ". قرّر المجتمعون إعلان الإضراب لمدة ساعتين يوم 28 أيلول في السلطات المحليّة

العربيّة. عكس الإعلان عن هذا الإضراب التوجّه الجديد للجنة القطريّة. فقد ناشدت اللجنة السلطات المحليّة العربيّة أن تلتزم بالإضراب، "كما أنّفق... حافظوا على كرامتكم، دافعوا عن حقوقكم، على وجودكم وعلى تضامنكم... أخبروا العالم بأنكم أمة ذات جذور... تكره التمييز والاضطهاد وتسعى إلى السلام، والعدل، والمساواة والتعايش بسلام بين الشعبين".

⁴¹. نُشر النصّ العبريّ بداية في صحيفة "عل همشمار" (7 أيلول 1976)؛ ونُقل إلى العربيّة ونُشر في صحيفة "الاتحاد" بعد أيام قليلة (كما أُعيد نشره في الصحيفة ذاتها يوم 2 نيسان 1982) ونُشر لاحقًا في مجلة "شؤون فلسطينيّة"، عدد 60 من العام 1976، ص 167-184 (كنيغ 1976)؛ كما ونُقل إلى الإنجليزيّة ونُشر في "مجلة الدراسات الفلسطينيّة" الصادرة باللغة الإنجليزيّة (Journal of Palestine Studies). في المجلد 6 (خريف 1976)، ص 190-200.

في جوّ مشحون دعت لجنة مبادرة ضمت رؤساء سلطات محلّيّة (طبريا، والناصرة، وعكا، وشفاعمرو، والرّامة، وسخنين وكفار طابور) إلى عقد اجتماع الأوّل من نوعه بين رؤساء السلطات المحلّيّة اليهوديّة والعربيّة من الجليل يوم 28 كانون الأوّل 1976 في مدينة طبريا بحضور بنحاس أيلون (رئيس مركز السلطات المحلّيّة في إسرائيل)، بغية انتخاب لجنة تكون بمثابة "هيئة للتفاهم والعمل المشترك بين السلطات المحلّيّة، تدافع عن حقوقها وتعالج القضايا التي تهمها والتي تخيم من حين إلى آخر". وتكوّنت اللجنة المشتركة من 12 عضواً (ستّة عرب وستّة يهود) بالإضافة إلى رئيسين (موشي شاحر-رئيس بلدية طبريا، وحنّا موبس). اتّفق في نهاية هذا الاجتماع على نقطتين رئيسيّتين. تتلخّص الأولى في إستراتيجية للعمل المشترك اليهوديّ العربيّ لتحسين العلاقة بين الشعبين؛ والثانية هي بمثابة تأمين استقلال اللجنة القطريّة كممثل وحيد للسلطات المحلّيّة العربيّة (الاتحاد، 31 كانون الأوّل 1976). إلّا أنّ مثل هذا العمل المشترك توقّف ولم يترك أثراً يستحق الذكر.

شرعت اللجنة القطريّة في الخطوات الأولى نحو تأسسها في العام 1981، إذ وضع على طاولة اللجنة اقتراح لدستور داخليّ للجنة. وقد جاء في البند الأوّل من المادّة الثانية (أهداف اللجنة) أنّ هدف اللجنة هو العمل لوقف الاضطهاد والتمييز ضدّ السلطات المحلّيّة العربيّة على أساس قوميّ، والعمل على تحقيق مساواة بين الواسطين اليهوديّ والعربيّ بشأن الخدمات الحكوميّة والعامة المقدّمة للمواطنين، وذلك بأن يفرض على الحكومة، من خلال دوائرها، تخصيص مصادر وميزانيات تطوير وفق معايير موحّدة.

يمكن تناول موضوع "يوم الأرض" وتحليله عبر زوايا عديدة متشعّبة ومتباينة: السلوك والوعي السياسي؛ دلالاته والتداعيات التي يثيرها الحدث؛ دور مؤسّسات مختلفة في بلورة الحدث وتحويل مساره وتوظيفه؛ تناول الإعلام، تصوير الحدث؛ العوامل الداخلية والخارجية المختلفة. لهذا فقد ارتأيت أنّ أتناول حدث يوم الأرض من زوايا مختلفة بغية فحص ما إذا كانت جميعها تعزّز الطرح الأساس لهذه الدراسة أو تنقضه.

يوم الأرض: مجزرة... يوم شرف... ومقاومة؟

هيمنت مفردات ثنائيّة بطابعها ودلالاتها والإيحاءات التي تثيرها في النفوس على أجواء ما بعد "يوم الأرض" في خطاب الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ والعديد من المؤسّسات القطريّة والتمثيليّة، لكنّ لجنة الدفاع عن الأراضي ولجنة رؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة، في وصف نتائج "يوم الأرض". ينقسم هذا الخطاب إلى شطرين، إذ يمكن أن نطلق على الأوّل مصطلح "مجزرة"، و "مقاومة" على الشطر الثاني. تندرج في الشطر الأوّل مفردات على شاكلة "مجزرة" أو "اعتداء دمويّ" أو "قتل النساء والشيوخ والأطفال بدم بارد"؛ وتندرج في الشطر الثاني مفردات على غرار "نضال" و "تصدّ" و "مواجهة". إنّ استخدام مفردات الشطر الأوّل تفترض خمول السكّان العرب في يوم

الأرض، وأنهم وقعوا ضحايا لعملية قتل داخل بيوتهم أو في عقر دارهم؛ أما استخدام مفردات الخانة الثانية، فتفترض مقاومة وتصدي السكان العرب لمحاولة السلطات كسر الإضراب وتحدي إرادة السكان العرب في الإضراب والاحتجاج. لا أدعي أن سلوك العديد من الناس في القرى والمدن العربية، ممن شاركوا وممن لم يشاركوا في مظاهر الاحتجاج في يوم الأرض الأول، لا يشير أو يؤكد هذا الوصف أو الاصطلاح، فالعديد ممن قابلتهم لغرض هذه الدراسة وصفوا لي سلوكهم بما يوافق هذا الوصف. فقد جاء في العديد من المقابلات وصف دقيق لكيفية إخفاء الأطفال عن أنظار الجنود، إذ ساد الاعتقاد بأن الجنود سيرتكبون مجازر بالسكان، وسيذبحون الأطفال، "كما فعلوا في السابق في مذابح عديدة أخرى"، كما ترسخ في مخيلتهم أو كما جرى حقيقةً. ولكننا بصد وصف لقيادات سياسية تحاول أن توصف الواقع والنشاط السياسي بمصطلحات تستطيع هي توظيفها في خطاب سياسي، لا أن تصف أحاسيس ومعتقدات وسلوكيات عامة الناس في خضم الحدث، ولا أن تتذمر من سلوك الجنود، كما يجري في العديد من الأحيان في خطابات القيادات السياسية العربية المحلية. فما هو كنه خطاب "سياسي" يقوم على تذمر من فعل الجنود ومن أوامر أمرهم؟ يُفترض أن يقوم الخطاب السياسي على الإرادة، الإيجابية بطابعها، والواعية لذاتها، لا أن تقوم على تصوّر ذاتها على أنها سلبية الإرادة وغير واعية لفعلها ولوعيتها ("ضحية"). فكل فعل أو رد فعل سلب الإرادة، أو يصوّر ذاته على أنه ضحية، إنما هو غير سياسي بالضرورة. طغت على خطابات القيادات السياسية العربية في البلاد بعد أحداث يوم الأرض حالة أخرى من البيئية: ضحية وتصدي، مجزرة ومقاومة.

طغت على طرح مشروع قرار لنزع الثقة عن الحكومة في الكنيسة تقدّمت به "القائمة الشيوعية"، يوم 31 آذار 1976، وعرضه ماير فلنر وتوفيق طوبي، مفردات تعود إلى تصوير السكان العرب في البلاد على أنهم "ضحية" لسيطرة الحكومة وعنفا من خلال استعانتها بأجهزتها الأمنية.⁴²

وخرجت صحيفة "الاتحاد"، صبيحة يوم 31 آذار 1976، تحمل العنوان الرئيسي التالي: "مجزرة كفر قاسم ثانية"، إضافة إلى العديد من العناوين الفرعية الأخرى، نحو "اعتداء دموي على السكان العرب"، وما إلى ذلك. ولكن، إلى جانب ذلك، ظهرت عناوين فرعية أخرى تبين "إرادة الجماهير على التصدي لسياسة الحكومة"، أو استعمال مفردات "مقاومة" و "نضال" في وصف ما دار في شوارع القرى والمدن العربية في يوم الأرض وما قبله.

كذلك فقد اتّسم خطاب اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي بما هو مماثل:

من تجربتنا الطويلة والقاسية مع الحكام العنصريين، أحسّت الجماهير العربية بخطر

وقوع مجزرة كفر قاسم ثانية في يوم

الأرض [...] لقد كان يوم الأرض،

⁴² راجع: وقائع الكنيسة، مجلد 76 (31 آذار 1976)،

ص 2359-2369.

30 آذار 1976، يوم شرف وبطولة

وتضحية بالنسبة للجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل (الكتاب الأسود 1976، 10).

آثرت اللجنة الجمع بين مفردات تعكس كلَّ منها وعياً متناقضاً للذات، فإنَّ ما وقع في يوم الأرض شبيهه إلى حدِّ بعيد بـ "مجزرة كفر قاسم"، حيث قتل أشخاص "مسالمون" غير متصدِّين، كما هو شائع بين العامَّة والخاصَّة. وفي الوصف ذاته، نُعت ما جرى في "يوم الأرض" على أنه يوم "شرف وبطولة".

من جانب آخر، ظهر خطاب مغاير، غير ثنائي، ولكنّه هامشيّ، بين صفوف السكَّان العرب وقياداتهم على صعيد السلطات المحليَّة، لا يقوم على الحالة البيئيَّة وإتِّما على حالة وجدانيَّة، حالة "نضال" من دون تصوير الذات على أنها "ضحية" أيضاً. فقد أوردت صحيفة "دافار" (2 آذار 1976)، خبراً مفاده أنَّ رؤساء المجالس المحليَّة لقرى المشهد والرينة وعين ماهل وكفر كنا، قد أصدروا بياناً يستنكرون فيه أعمال مصادرة الأراضي العربيَّة. وجاء في البيان ما يلي: "إننا آلينا على أنفسنا الوقوف في طليعة النضال ولن نتردّد في التوجّه إلى الرأي العامِّ المحليّ والعالميّ، من أجل رفع الحاجز الذي يفتقر إلى أيّ تبرير. وهذا النضال هو نضال مقدّس يمسّ أرضنا ومستقبلنا ومصيرنا في هذه البلاد" (مقتبس لدى جواد 1979، 188).

حول الخوف من التشريد والطرْد

يراود السكَّان العرب في البلاد هاجسُ الاقتلاع منذ إنشاء دولة إسرائيل حتّى يومنا هذا، وقد برز هذا الهاجس بروزاً بالغ الحدّة في حقبة السبعينيَّات، وبخاصَّة منذ الإعلان عن مصادرة الأراضي في الجليل والمثلث والنقب، والإعلان الرسميّ عن مشروع "تهويد الجليل" تحت أسمائه المختلفة الأخرى ("توزيع السكَّان" أو "تطوير الجليل"). وبما أنَّ الجليل بمثابة قلب "الكيان القوميّ" العربيّ في البلاد، ويضمُّ النسبة الأكبر من السكَّان العرب، فقد راود هاجسُ الطرد والتشريد القياديّ العربيَّة. ومن الجدير بالذكر أنَّ الهاجس ذاته راود كذلك العديد من القيادات في الأحزاب الصهيونيَّة، إذ أدركت من معارضة السكَّان العرب لمصادرة أراضيهم، أنَّ ثمة محاولة من جانبهم للحفاظ على "الكيان القوميّ" في البلاد، حتّى يتسنى لهم الانفصال مستقبلاً عن دولة إسرائيل، أو المطالبة بأن ينضمّوا إلى إحدى الدول العربيَّة المجاورة (مصالحة 1997).

يرتبط هذا الموضوع ارتباطاً وثيقاً بمسألة تقويض أو إلغاء البعد المكانيّ من الهويَّة الذاتيّة والجماعيَّة للعرب في البلاد، ممَّا يودّي إلى القضاء على "الكيان القوميّ" لهم. رأى سكَّان البلاد العرب مجزرة كفر قاسم أداةً حكوميَّة تهدف إلى ترحيلهم من البلاد.⁴³ ويُطلعننا ينيّ ينيّ (رئيس

⁴³ راجع -على سبيل المثال: حبيبي 1976؛ صبَّاغ 1990؛ رونيت مطلون، "علم أسود: تحقيق حول المجزرة"، هارتس (ملحق)، 19 أيلول 1986؛ قهوجي 1972؛ جريس 1967.

مجلس كفر ياسيف المحليّ) في معرض كلمته التي ألقاها أمام جمهور مؤتمر عكا الشعبيّ (1962)، حول هدف مشروع قانون "تجميع الأراضي الزراعية"، على أنّ هدف سياسة إسرائيل تجاه العرب في البلاد هو التشريد و "القضاء على مستقبلنا وحقوقنا وكياننا"، و "تحويلنا إلى غرباء [...] مهّدين في عقر دورنا" (الاتّحاد، 7 شباط 1961). كذلك يذكر إلياس كوسا تخوّف السكّان العرب في إسرائيل بناءً على السياسة الإسرائيليّة القائمة (في الخمسينيّات)، إذ يقول: "إنّ الأيّام ستلد عاجلاً أم آجلاً دلائل أخرى تفضح سوء نيات الحكومة وتكشف عمّا تعتمل به قلوب المسؤولين من عزم وحزم للإضرار بالأقلّيّة العربيّة وزعزعة كيانها وحملها على الرحيل رويداً رويداً عن أوطانها" (كوسا 1960، 42). وها هو لسان حال اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي العربيّة يقول: "إنّ إمعان حكّام إسرائيل في تنفيذ سياسة الاستيلاء على الأرض، وتحويل العرب في إسرائيل إلى أقلّيّة مجردة من الأرض، ما هي إلاّ عمليّة تذويب، بل عمليّة للقضاء على الكيان القوميّ للعرب، وأهمّ ما يبرز في السياسة الرسميّة اليوم هو أخذ الأرض بدون عرب واعتبار العرب، أقلّيّات دينيّة، وليس أقلّيّة قوميّة". وتضيف اللجنة وتحلّل دوافع "يوم الأرض" بقولها إنّ "هذه الهبة [يوم الأرض هي بمثابة] تعبير عن رفض العرب في إسرائيل لسياسة التمييز التي تتهدّد بالقضاء على مقوّمات بقاء العرب في مدنهم". وتضيف أنّ الأهداف الحكوميّة الإسرائيليّة من وراء كلّ مشاريع "تطوير الجليل" هي القضاء على مستقبل الوجود العربيّ في البلاد: "مشروع تطوير الجليل، الذي تتحدّث عنه الدوائر الرسميّة باعتزاز، ليس إلاّ عمليّة تهويد تهدّد مستقبل سكّان البلاد". وتصورّ اللجنة النزاع القائم بين المواطنين العرب ودولة إسرائيل على أنّه نزاع مستمدّ من الأيديولوجيا الصهيونيّة، ويقوم على نزاع بين طرفين متخاصمين، طرف عربيّ وآخر يهوديّ صهيونيّ، يسعى الأخير إلى تجريد الأوّل من بُعد المكانيّ: "وكانت نظريّة الصهيونيّة في التعامل مع العرب هي: ما أصبح في يدنا هو لنا، وما لا يزال في يد العرب، هو المطلوب، وهو موضوع التفاوض" (الكتاب الأسود 1976، 16-20). وترى اللجنة كذلك أنّ هذا التجريد ما هو إلاّ عمليّة تحويل المواطنين العرب في البلاد ("الشعب العربيّ في إسرائيل" - كما اصطلحت عليه اللجنة) إلى مجرد سكّان من دون وطن: "إنّ المؤتمر القطريّ الشعبيّ الممثل لكافة الاتّجاهات بين الجماهير العربيّة [...] يرفض مخطّطات تجريد الفلاحين العرب من أراضيهم وتحويل الشعب العربيّ في إسرائيل إلى شعب بلا وطن" (الملحق رقم 3). وقد عزّت العديد من المؤسّسات القطريّة العربيّة مصدر هذا التصادم بين الأقلّيّة العربيّة في البلاد، من جهة، والطبيعة الأيديولوجيّة الصهيونيّة وترجمتها في السياسة الحكوميّة للدولة، من جهة أخرى، عزّته إلى الطابع العنصريّ للصهيونيّة، كما ورد في بيان اتّحاد لجان الطلاب العرب الجامعيّين (18 آذار 1976):

إنّ الهجمة الشرسة التي تشنّها الدوائر الرسميّة لسلب ما تبقى من الأرض العربيّة إنّما تدلّ على الصبغة العنصريّة التي تصطبغ بها العقليّة الصهيونيّة والسياسة الحكوميّة الهادفة إلى اجتثاث جذور البقيّة الباقية من شعبنا العربيّ الفلسطينيّ وسحب الأرض من تحت أقدامه بعدما شرّدت الجزء الأكبر منه وابتلعت أرضه وبيته (الكتاب الأسود 1976، 133).

ويطلعنا إميل توما، عضو اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ وأحد المبادرين لإقامة اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي، على ما يلي:

إنّ معركة الجماهير العربيّة لوقف احتلال الأرض لا تتوقّف، ووصلت ذروةً من ذروتها في يوم الأرض التاريخيّ في 30 آذار 1976. إلّا أنّ من الواجب متابعتها. لأنّ السلطات الصهيونيّة، وإن لم تنجح في تطهير البلاد من العرب حتّى الآن، فهي لم تياس من تحقيق هذا الهدف. وضرب الزراعة العربيّة هي إحدى الوسائل لذلك (توما 1997، 357).

ترى اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل أنّ "جميع المصادرات التي جرت منذ قيام الدولة بالطرق المباشرة وبواسطة عمليّات تسوية الأراضي وبالطرق غير المباشرة سياسة تهديد حقّ الشعب العربيّ بالبقاء في هذه البلاد وحقّه في ملكيّة أرضه عملاً بمبدأ المساواة الذي نصّت عليه وثيقة الاستقلال والمواثيق الدوليّة"، كما ورد في مذكرتها التي أرسلتها إلى إسحق رابين، بصفته رئيساً للحكومة، في 17 حزيران 1976 (الملحق رقم 11).

إضافة إلى ذلك، تُطلعنا لجنة المبادرة الدرزيّة، من خلال بيانها عشية يوم الأرض، على ما يلي: ونحن الآن عرب هذه البلاد جميعاً نواجه أخطاراً حقيقيّة مُحدقة بنا، الخطر على لقمة عيشنا والخطر على مستقبل أولادنا وأراضيها من بعدنا، والخطر من اقتلاعنا من جذورنا الحقيقيّة ومثلنا يقول: "من لا أرض له لا وطن له" والأرض والعرض توأمان فعلاً. وحجّة التطوير التي يلوّحون بها ما هي الا حجة فقط، ولا يُقصد منها سوى تطهيرنا من البقيّة الباقية من أرضنا (الكتاب الأسود 1976، 137).

كذلك ظهر هذا الخوف بشكل ملحوظ في جميع نداءات اللجنة التحضيريّة ومشروع البيان لمؤتمر الجماهير العربيّة في إسرائيل في العام 1980.⁴⁴ بيّن باحثان من معهد الدراسات العربيّة في غفغات حبيبا، في مقالة لهما نشرتها مجلة "نيو أوتلوك" في عدد كانون الأوّل/كانون الثاني 1990-1991، ما يلي: "إنّ المواطنين الفلسطينيين العرب في إسرائيل قلقون جداً من الهجرة السوفيّتيّة الجماعيّة وما تنذر به بالنسبة إلى وضعهم في المستقبل في إسرائيل". وأضافا: "إنّ المواطنين العرب الإسرائيليّين قلقون، أيضاً، لاحتمال 'ترحيل' الفلسطينيين من المناطق المحتلّة، ثمّ في المستقبل، من داخل إسرائيل، بالذات، على ما يرجّح [...] لتوفير مكان للمستوطنات اليهوديّة الجديدة". كذلك، أصدرت حركة "أبناء البلد" بياناً حمل عنوان: "إنّ الهجرة اليهوديّة السوفيّتيّة خطر على حقّنا في البقاء في وطننا" (مصالحة 1997، 160-161).

⁴⁴ راجع: لجنة الكفاح لإلغاء قرار حظر المؤتمر والدفاع عن الديمقراطية 1981. تزامن صدور أمر منع "مؤتمر الجماهير العربيّة في إسرائيل" (1 كانون الأوّل 1980)

ونشر تصريحين لوزيرين إسرائيليّين (في الخامس من الشهر ذاته)، وجسّدا سياسة السلطات إزاء الجماهير العربيّة: يعود الأوّل إلى جدعون بات (وزير الصناعة والتجارة والسياحة)، جاء فيه: "والآن تنهض أقلّيّة صغيرة وتريد مواجهتنا وتدميرنا وقتلنا، وعلينا خنق هذه المحاولة، وكلّ من لا تعجبه الحياة بيننا بإمكانه استئجار تكسي، وبعد نصف ساعة سيكون في المكان الذي يريد [...] أن يحقّق أمانيه القوميّة [...] وبإمكانه اجتياز النهر ونحن على استعداد حتّى للتلوّيح له: مع السلامة". ويعود الثاني إلى أريئيل شارون (وزير الزراعة، والشائع أنّه وزير المستعمرات المسؤول عن الاستيطان الكولونياليّ في الأراضي الفلسطينيّة التي احتلّت في العام 1967)، جاء فيه: "أنصح المواطنين العرب بعدم التطرّف في مواقفهم، لئلاّ يجزّوا على أنفسهم كارثة جديدة كتلك التي ألمت بشعبهم الفلسطينيّ في العام 1948، والتي ستعود ثانية حتّى لو لم نشأ نحن ذلك!"⁴⁵ كما نُشر تصريح آخر لوزير سابق -أهرون يريف، رئيس الاستخبارات العسكريّة السابق- ورد في سياق محاضرة ألقاها في الجامعة العبريّة في القدس (22 أيار 1980)، جاء فيه: "هناك آراء تدعو إلى استغلال حالة الحرب من أجل طرد ما بين 700 ألف و 800 ألف عربيّ [...] لم تتردّد هذه الآراء [...] بل أعدت الوسائل لتنفيذها" (مقتبس لدى: لجنة الكفاح لإلغاء قرار حظر المؤتمّر وللدفاع عن الديمقراطية 1981، 9-10).

في ردّ إميل حبيبي، في زاوية "أسبوعيّات" في صحيفة "الاتّحاد" تحت عنوان "كفر قاسم ثانية"، على مقالة لأمّنون لين -عضو الكنيست من حزب "حيروت" - ادّعى فيه أنّ على دولة إسرائيل أن تبحث عن طرق أخرى لترحيل العرب من البلاد، ورد ما يلي:

في مطلع هذا الأسبوع، وفي السنة العشرين على مجزرة كفر قاسم، اقترف حكّام إسرائيل فعلة مشابهة في شناعتها وفي أهدافها. وأعني قرار الوزارة الرابينيّة، في اجتماعها يوم الأحد 29 شباط، لمصادرة عشرين ألف دونم في الجليل -في أراضي الشاغور والناصره. إنّنا بصدد كفر قاسم ثانية -في بشاعة المجزرة وفي أهدافها.

وأردف قائلاً:

ولكنّ الدوائر الحاكمة في إسرائيل ما أخفت في الماضي، ولا تخفي الآن، أنّ هدفها من كلّ سياسة المصادرة هو الاستمرار في قلع جذور العرب من أراضي وطنهم، والاستمرار في تشريد اللاجئين، وفي تشريد البقيّة الباقية من العرب في إسرائيل. فإذا لم تنفع كفر قاسم واحدة، فثانية فثالثة وعلى مدى المستقبل كما يراه هؤلاء الحكّام العنصريّون (الاتّحاد، 5 آذار 1976).

⁴⁵ وقد ردّد شارون ذلك، في سياق مداخلة أحد أعضاء الكنيست العرب، تعقيباً على مسؤوليّة الحكومة الإسرائيليّة عن نتائج المظاهرات التي اندلعت في تشرين الأوّل العام 2000.

ويطلّعنا صاحب "الصفحة الرابعة" في الصحيفة ذاتها على ما يلي:
المخطّط الحكوميّ لتهوديد الجليل،

مهما يتسّر وراء شعارات تطوير وإسكان، فلا يتعدّى هدف الاستيلاء على أراضي العرب، وتضييق الخناق على بقائهم في الجليل. وهذا المخطّط ليس إلاّ جزءاً من السياسة القائلة بأن لا مكان للعرب في الدولة اليهوديّة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا سيكون مصير الشعب العربيّ في إسرائيل، إذا استمرّ حكام هذه البلاد في إلحاقه بالشعب العربيّ الفلسطينيّ بعد تجريده من أراضيه ومن مقوّمات المعيشة، مثلما جرّدت الشعب الفلسطينيّ اللاجئ أو الرازح تحت الاحتلال من أراضيه ومن حقوقه؟ (الاتحاد، 5 آذار 1976).

القوميّ واليوميّ ... بين بين

ما المقصود في خطاب القيادات العربيّة باستخدامها تعابير على غرار "الحفاظ على الكيان القوميّ العربيّ في إسرائيل"، أو مطالبة هذه القيادات السلطات الإسرائيليّة بالاعتراف بالمواطنين العرب في إسرائيل كـ "أقليّة قوميّة" في إطار دولة إسرائيل؟ لقد فهمته قيادات دولة إسرائيل تحدياً لسيادة دولة إسرائيل ومطالبّة عمليّة بالانفصال أو بإقامة كيان سياسيّ عربيّ. ولكن ما هو المقصود فعلاً؟

جاء في "قرارات مؤتمر الدفاع عن الأراضي" (18 تشرين الأوّل 1975) بأن "الجماهير العربيّة ستواصل نضالها بكل ما أوتيت من قوّة لإفشال هذه السياسة الغاشمة وضد الخطر الذي يتهدّد كيانها القوميّ واليوميّ" (الملحق رقم 3). كما وجاء في تصريح للجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي أنّ هدف الإضراب الشامل في يوم الأرض هو الاحتجاج على "سياسة التهويد والمصادرة"، وكان "تأكيداً على عزم الجماهير العربيّة على النضال بدون هوادة والدفاع عن حقوقنا القوميّة واليوميّة، ومنها حقّها بالاحتفاظ بأرضها -أرض آبائها وأجدادها". وتضيف اللجنة: "كان الإضراب، أيضاً، تعبيراً عن المطالبة باحترام الكيان القوميّ للعرب في إسرائيل والاعتراف بحقوقهم القوميّة واليوميّة وعلى رأسها وقف سياسة مصادرة الأراضي" (الكتاب الأسود 1976، 11-12). إضافة إلى ذلك، إنّ "هذه الهبة" (والمقصود هنا هو أحداث "يوم الأرض") كانت "تعبيراً عن رفض العرب في إسرائيل لسياسة التمييز التي تنهّد بالقضاء على مقوّمات بقاء العرب في مدنهم" (الكتاب الأسود 1976، 18-19). نفهم من ذلك أنّ القصد من وراء "الحقوق القوميّة" هو "وقف سياسة مصادرة الأراضي"، أي أنّه مطلب ينبع من مفهوم سلبيّ للحقوق. بمعنى أنّ المطلوب هو "وقف" و "عدم" و "ضدّ" وما شاكل ذلك... ولكنّه ليس مفهوماً إيجابياً للحقوق. لذا، فإنّه يأتي ضمن خطاب تبلور كردّ فعل تجاه سياسة واقعة، يندم فيه الإبداع والتفكير العميق في مجمل المطالب الضروريّة للسكان العرب في البلاد، بل هو ردّ فعل لحقوق مننقصة وواجبات مفروضة على هؤلاء السكان، ويقتصر عمل القيادات والمؤسّسات على تصدير رأيهم بهذه الحقوق والواجبات.

وفي المذكرّة التي سلّمت لرئيس الحكومة (إسحق رابين) (17 حزيران 1976)، بعد الاطلاع

على ما آل إليه "يوم الأرض" من شهداء وإصابات وردّ فعل عنيف من مؤسّسات الدولة، تبدّلت اللغة وصاغت اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل مطالبها من خلال استعمالها لمصطلح "الحقوق" بمعناه المدنيّ، والمطالبة بالاعتراف بالسكّان العرب في البلاد أقلّيّة قوميّة، لا للحفاظ على "الكيان القوميّ" العربيّ، وإنّما للوصول إلى مساواة تامّة في الحقوق مع اليهوديّ في الدولة: "إنّ أحداث الثلاثين من آذار، كانت تعبيراً عن الاحتجاج الشامل للشعب العربيّ في إسرائيل ضدّ سياسة المصادرة والتمييز في الحقوق"، وإنّ "أهمّ تلك التناقضات التي تهدّد بخطر التباعد بين الشعبين هو التنكّر لوجودنا كأقلّيّة قوميّة" (الملحق رقم 11). حتّى في هذه الحالة، عند المطالبة بالاعتراف بسكّان البلاد العرب أقلّيّة قوميّة (وهو ما يبدو للوهلة الأولى مطلباً نابحاً من خطاب حقوق إيجابيّ)، يصدر الأمر عن خطاب أو توجّه سلبيّ يطالب بـ "عدم"، "ضدّ"، "الاحتجاج"، وما مائل ذلك.

الخط بين الفلسطينيين في الضفة وغزة وبين المواطنين العرب

عزّ على العديد من القيادات والمؤسّسات العربيّة في البلاد، قبيل وبعد "يوم الأرض"، أن يعامل المواطنون العرب في البلاد معاملة شبيهة بتلك التي يعامل بها السكّان العرب في "المناطق المحتلة"، وذلك على الرغم من النبرة التضامنيّة والوطنية التي اتّسمت بها لغة هذه القيادات والمؤسّسات. إلّا أنّ هذه النبرة اتّسمت بثنائيّة، فمن جهة، هناك "مصير مشترك" بين فئات الشعب الفلسطينيّ كلّ في جميع أماكن وجوده، ومن ناحية أخرى، هناك تدمّر من معاملة المواطنين العرب في دولة إسرائيل (الفئة الفلسطينيّة، "البقيّة الباقية") معاملة شبيهة بتلك التي تعامل بها الفئة الفلسطينيّة في الضفة والقطاع. ها هو لسان حال اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي يقول: "وقد اعترف مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربيّة، شموئيل طوليدانو، بأنّ سياسة الحكومة تجاه العرب في إسرائيل تطمس الفوارق بينهم وبين سكّان المناطق المحتلة، من حيث موقف الدولة منهم". وتضيف اللجنة: "أثبت عدوان السلطة على جماهير عزلاء أنّها تنظر إلى السكّان العرب في إسرائيل نفس نظرتها إلى سكّان المناطق المحتلة" (الكتاب الأسود 1976، 17، 26).

بعد أن تبين للدوائر الحكوميّة "المختصة" بأنّ القيادات العربيّة عازمة على السير قدماً مع الإضراب العامّ، الذي تقرّر أن يكون في 30 آذار 1976، تخبرنا صحيفة "معاريف" بأنّ هذه الدوائر توجّهت لهذه القيادات في مطلع آذار و"وضّح للوجهاء العرب أنّ عليهم ألاّ يتوقّعوا أن يعاملوا معاملة مختلفة عن تلك التي يعامل بها عرب الضفة الغربيّة إذا ما انجرفوا واتّخذوا خطوات متطرّفة". يظهر من خلال ردود فعل بعض هذه القيادات، أنّها فهمت من هذا التوجّه بأنّه بمثابة تهديد، وذلك لأنّ مثل هذا الفهم إنّما يقوم على وعي يرى، بالضرورة، أفضليّة لمعاملة المواطنين العرب في إسرائيل قياساً بمعاملة الدولة للسكّان الفلسطينيّين في الضفة والقطاع (معاريف، 10 آذار 1976).

تخوّفت القيادات العربيّة في البلاد من إمكانيّة زحف سياسة إسرائيل المتّبعة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة إلى داخل الدولة، فيلحق بهم ما يلحق بـ "إخوانهم" هناك، ولربّما يلحق الأذى بجملة الحقوق التي يتمتّعون بها في سياق النظام الإداري الإسرائيليّ. فهذا هو بيان الاجتماع التمهيديّ لمؤتمر الجماهير العربيّة في إسرائيل (المنعقد في شفاعمرو في 6 من أيلول 1980) يطلعنا على ما يلي:
يا شعبنا في وطنه!

يستمرّ وبتفاهم التدهور الخطرُ نحو انفجارات جديدة في المنطقة، ونحو مأس، تهدّد كلا شعبيّ البلاد، بسبب تشبّث حكومة "الليكود" الجنونيّ بمشاريع الضمّ والاستيطان الكولونياليّ، والعدوان المتعاضم على الشعب العربيّ الفلسطينيّ. وينعكس نهج "الليكود" تجاه الشعب العربيّ الفلسطينيّ على الوضع الداخليّ في إسرائيل، فيتعاظم خطر القوى الفاشيّة، وخطر القضاء على الحرّيات الديمقراطيّة، ويتعمّق النهج العنصريّ تجاه الجماهير العربيّة (لجنة الكفاح لإلغاء قرار حظر المؤتمر وللدفاع عن الديمقراطيّة 1981، 33).

دور منظمة التحرير الفلسطينيّة في يوم الأرض

كما يبدو، إنّ القيادات في منظمة التحرير الفلسطينيّة تجنّدت منذ اليوم الأوّل لإعلان الإضراب الشامل في يوم الأرض لإنجاحه ولتحويله إلى "يوم الأرض الفلسطينيّة المحتلّة جميعها". فقد جاء في كتاب الذكرى الأولى ليوم الأرض (1977) الذي أصدرته المنظمة أنّه "وكما كان هذا القرار معبراً عن إرادة الجماهير العربيّة في الأراضي المحتلّة 1948 من خلال تجاوبها الكامل معه، فقد كان هذا القرار أيضاً منسجماً تماماً مع طموحات الشعب الفلسطينيّ في جميع مناطق تواجده". كذلك نشرت "فلسطين الثورة" (الناطق الرسميّ باسم المنظمة) ما يلي:

ولكي يتحوّل يوم 30 آذار 1976، يوماً للأرض المحتلّة جميعها، يوماً آخر لفلسطين، يوم انتصار فلسطين، ويوم إدانة أخرى جديدة للصهيونيّة العنصريّة، اجتمعت المنظمات الشعبيّة الفلسطينيّة وأجهزة الإعلام الفلسطينيّ مع المكتب التنفيذي لشؤون الوطن المحتلّ، بتوجيه من قيادة الثورة وناقش المجتمعون الأطماع الصهيونيّة والأهداف الكامنة وراء قرار إسرائيل استلاب الأرض الفلسطينيّة في الجليل والمثلث والنقب. كما ناقشوا بإسهاب المقرّرات الصادرة عن اجتماعات اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي العربيّة في إسرائيل مع اللجنة القطريّة لرؤساء المجالس المحليّة العربيّة يوم 6 آذار في الناصرة وما صدر عنه من مقرّرات وعلى الأخصّ قرار الإضراب العامّ يوم 30 آذار 1976 واعتباره يوماً للأرض. وقد نقل الأخ عبد الجواد صالح موقف قيادة الثورة من هذا القرار، واعتباره الثورة له بأنّه [يوم الأرض المحتلّة جميعها].⁴⁶

⁴⁶ فلسطين الثورة، عدد 183 (21 آذار 1976).

كما توجّهت قيادة الثورة إلى الفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم بالاستجابة إلى "نداء الأرض في 30 آذار يوم الأرض الفلسطينية"، وذلك من خلال النشاطات الإعلامية المختلفة؛ كان من بينها "سبعة ملصقات وعدد كبير من الأفيشات وأربعة طابع بريديّة، وستّ بطاقات، وأجرت اتّصالات واسعة مع وكالات الأنباء والصحافة ومراسلي شبكات الإذاعة والتلفزيون في العالم العربيّ وفي الخارج بشأن تغطية أخبار هذا اليوم الفلسطينيّ الخالد". كما دعت إلى إحياء عدد من المهرجانات، ونظّمت العديد منها في معظم الأقطار العربيّة، وفي الأقطار الغربيّة. وقد شهدت بيروت أحد هذه المهرجانات في مقرّ اليونسكو يوم 30 آذار 1976. وشارك في هذا المهرجان عدد كبير من القيادات الفلسطينية واللبنانيّة وممثّلون عن الصحافة اللبنانيّة، نذكر من بينهم ياسر عرفات، وجورج حبش (الأمين العامّ للجهة الشعبيّة لتحرير فلسطين)، وأبو اللطف (رئيس الدائرة السياسيّة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة وأمين سرّ اللجنة المركزيّة لحركة فتح)، وأبو إياد (عضو اللجنة المركزيّة لحركة فتح) (سليمان 1977، 61-62).

وكانت اللجنة التنفيذيّة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة قد وجّهت بياناً إلى الجماهير العربيّة بمناسبة يوم الأرض، تلاه عبد الجواد صالح عضو اللجنة التنفيذيّة للمنظمة في معرض مؤتمر صحفيّ دعت إليه وكالة الأنباء الفلسطينيّة (وفا) الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين 29 آذار 1976، جاء فيه ما يلي:

إنّنا ندرك تماماً أنّ سلطات العدوّ الصهيونيّ سوف تسخرّ كلّ أدواتها القمعية وجميع خبراتها وأرصدها الإرهابيّة من أجل أن تمنع تحقيق يوم 30 آذار كيوم للأرض. وأكثر من هذا فإنّ سلطات الاحتلال قد بدأت بشكل شرس منذ أكثر من عشرة أيام في اعتقال المواطنين في الجليل، وفي الضغط بشتّى الأساليب على أعضاء المجالس المحليّة لكي يتراجعوا عن قرارهم بإعلان يوم الأرض يوماً للإضراب العامّ. لكننا نعلن بأنّ أبناء شعبنا في الجليل ليسوا وحدهم في يوم الأرض، إنّ الثورة الفلسطينيّة معهم، وإنّ جماهير الضفّة الغربيّة وغزّة معهم، وإنّ الشعب الفلسطينيّ في كلّ أماكن تواجده، وكذلك جماهير أمّتنا العربيّة المجيدة معهم، ومعهم أيضاً كلّ الأحرار الشرفاء في العالم. ذلك أنّ يوم الأرض ليس يوماً للأرض فحسب، وإنّما هو قبل ذلك وفي الأساس يوم للوطن، يوم لفلسطين.

وجاء في نهاية البيان أنّ المنظمة تتوخّى تحويل الإضراب الشامل في يوم الأرض إلى يوم عربيّ لا فلسطينيّ فحسب:

لنتلاحم مع أبناء شعبنا الفلسطينيّ في الجليل في يومهم العظيم، يوم الأرض الفلسطينيّة. لنتضامن مع انتفاضة شعبنا العظيمة في الوطن المحتلّ وفي تصديهم البطولي للوجود الصهيونيّ، وليكن هذا اليوم يومنا جميعاً في كلّ مكان بالإسهام بكافة النشاطات والتحرّكات وإعلان هذا اليوم يوم إضراب عامّ لا يقتصر على جماهيرنا الفلسطينيّة،

وإنما يمتدّ ليشمل كلّ جماهيرنا العربيّة من المحيط إلى الخليج.⁴⁷

تجدد الإشارة إلى أنه ساد تعميم تام وتهميش كبير جداً لدور منظمة التحرير الفلسطينية في إنجاح الإضراب العام في يوم الأرض وإلى مدّه ببعده العربيّ والفلسطينيّ. لقد كان للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ دور كبير في هذا التعميم وحتّى الرفض لمشاركة المنظمة أو لتوفيرها الغطاء الدوليّ والعربيّ والفلسطينيّ. ومن السهل فحص هذا الاستنتاج من خلال العودة إلى صحيفة "الاتحاد" والوقوف عند إصرارها وأعضاء بارزين في المكتب السياسيّ أو في اللجنة المركزية في التنكّر لدور منظمة التحرير الفلسطينية في يوم الأرض، كما اتهم العديد من الصحفيين والسياسيين في إسرائيل.

رصد محاولات التوجّه إلى مؤسّسات الأمم المتّحدة

بادرت اللجنة التنفيذية، التي انبثقت عن المؤتمر العربيّ اليهوديّ -الذي عُقد في الناصرة في 11 شباط 1956 - لمكافحة سياسة الاضطهاد القوميّ، وللاحتجاج على الحكم العسكريّ وللمطالبة بإلغائه، إلى إرسال مذكرة، أُطلق عليها فيما بعد اسم "الكتاب الأسود"، إلى سكرتير الأمم المتّحدة العامّ (السيد داغ هامر شولد) في 2 حزيران 1956، وذلك بعد نحو ثلاثة أشهر من قيام نوّاب الكنيست ماير فلنر وتوفيق طوبي وإميل حبيبي بتقديمها إلى اللجنة الخاصّة التي عينتها الحكومة (في 4 كانون الأوّل 1955) لبحث إمكانيّات تقليص المساحة التي وقع عليها الحكم العسكريّ وتقليص مجالات سلطته (توما 1997، 323؛ الاتّحاد، 14 شباط 1956). كذلك أرسلت "شركة الأرض المحدودة" (الاسم الرسميّ لحركة الأرض)، في حزيران 1964، مذكرة إلى الأمين العامّ للأمم المتّحدة، وإلى العديد من الهيئات الدولية والشخصيات العالميّة -السياسيّة منها والفكريّة (الفيلسوف برتراند راسل، والمؤرّخ أرنولد توينبي، على سبيل المثال)، وإلى السفارات الأجنبيّة في إسرائيل وإلى أمّهات الصحف العالميّة.⁴⁸ رمت هذه المذكرة إلى تعرية السياسة الإسرائيليّة وفضحها أمام الرأي العامّ العالميّ، بغية الحدّ من "سياسة التمييز والكبت والتشريد" و "مصادرة الأراضي" و "نسف

⁴⁷ فلسطين الثورة، عدد 184 (28 آذار 1976) (عدد خاصّ حول "يوم الأرض")، 8-9. للاستفاضة في هذا الموضوع، راجع: سليمان 1977، 61-63.

⁴⁸ نُشر نصّ المذكرة في صحيفة «المحرّر» ملحق «فلسطين»، العدد السادس، كانون الأوّل 1964 (مقتبس لدى صباغ 1999، الهامش رقم 98، ص 75). كذلك راجع: حبيبي 1976، 55 -حيث يتحدّث عن واقعة إرسال توفيق طوبي، بوصفه عضو كنيست ممثلاً للحزب الشيوعيّ- مذكرته حول مجزرة كفر قاسم إلى السفارات الأجنبيّة، وعن أنّ إحدى الدول الاشتراكيّة قامت بتوزيعها على أعضاء الجمعية العمومية.

البيوت العربيّة" و "سياسة التجهيل ونشر العدميّة القوميّة وزعزعة الثقة بالنفس لدى الشباب العربيّ وطمس كلّ معالم تاريخه وحضارته وقوميّته، وبثّ روح الفرقة والبلبلة والتهويش، وعدم توفير الجوّ لتفاهم عربيّ يهوديّ" (شركة الأرض المحدودة 1964، 3). وقد وردت في المذكرة إشارة إلى أنّه جرت محاولات متكرّرة في السابق لإرسال مذكرات إلى مؤسّسات دولية وسفارات دول أجنبيّة،

في معرض الحديث عن "أهمّ الأمور التي شجّعت حكومة إسرائيل على التماهي في مثل هذه السياسة" (ص 6-7). وربّما كانت هذه الحجّة التي استغلّتها الصحافة الإسرائيليّة للتحريض على "حركة الأرض" والتأثير على الرأي العامّ الإسرائيليّ، وبالتالي، للضغط على دُور القضاء الإسرائيليّة لحرمان "القائمة الاشتراكيّة" (الاسم الذي أطلق على القائمة الانتخابية لحركة الأرض لخوض انتخابات الكنيست في صيف 1965 - ورمزها الحرف "ض"). فقد أطلق رجب عام عمير -مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربيّة- أولى طلقات التحريض خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة "يديعوت أحرونوت" (12 تموز 1964) جاء فيها: "إنّ السلطات الإسرائيليّة متيقّظة، بمنتهى الجديّة، لوثيقة الاتّهام ضدّ إسرائيل التي نشرتها جماعة الأرض داخل الدولة وخارجها". كما نشرت صحيفة "معاريف" في ذات اليوم خبراً مفاده "أنّ أجهزة الأمن ودوائر الحكومة المسؤولة تتشاور فيما بينها في ما يتعلّق بطرق العمل الممكنة التي يجب اتّخاذها ضدّ جماعة الأرض". شاركت غالبية الصحف الإسرائيليّة في اليوم التالي في الحملة "التي خطّطتها الأجهزة الحكوميّة المختلفة ضدّ جماعة الأرض". ويُطلعننا محرّر صحيفة "يديعوت أحرونوت" (13 تموز 1964) على أنّ خطوة إرسال المذكّرة إلى الهيئات المذكورة سالفاً تثير في نفسه إحياءات طبيّة جراحية، إذ إنّها "تنطوي على أخطار جمة، واضحة لجميع الغرباء [غير اليهود]، ولكنّها، كما يبدو، غير واضحة لنا. فليس ثمة أيّة دولة في العالم تسمح بدعاية شرعية لاقتطاع أجزاء من بلادها وضمّها إلى دول أخرى. إنّ دعاية كهذه تعتبر خيانة في كلّ دول العالم". ويختتم المحرّر تحريضه بالكلمات التالية: "إن السرطان الذي لا تُجرى له عمليّة جراحية لاستئصاله يتطوّر إلى كارثة" (مقتبس لدى قهوجي 1972، 455-456).⁴⁹

إضافة إلى ذلك، بعد ساعات قليلة من إذاعة "راديو إسرائيل" خبر إرسال المذكّرة، تناقلته الإذاعات العربيّة في جميع الأقطار المجاورة، "تنقل تلك الأخبار إلى مستمعيها في جميع أنحاء العالم مستنكرةً اضطهاد إسرائيل للمواطنين العرب في داخلها، وفاضحة السياسة العنصريّة لحكام إسرائيل". كذلك، بعد ثلاثة أيّام أصدر "الأمين العامّ للجامعة العربيّة تعليماته إلى مندوبي الدول العربيّة الأعضاء في هيئة الأمم المتّحدة طالباً منهم إجراء تحقيق في إمكانية تقديم شكوى إلى الجمعية العامّة للأمم المتّحدة والبحث في أوضاع العرب في هذه البلاد". نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (29 تموز 1964) هذا النبا بحسرة، بالأحرف الكبيرة على صدر صفحتها الأولى. بل أفادت بعض الأنباء أنّ المندوبين العرب قد تقدّموا فعلاً بالشكوى الخاصّة بذلك إلى الأمين العامّ لهيئة الأمم المتّحدة. كذلك قام رؤساء أجهزة فلسطين في اجتماعهم الذي عُقد في القاهرة يوم 29 تموز 1964 ببحث القضية " (شركة الأرض المحدودة 1964، 51).

⁴⁹ للاستفاضة في هذا الموضوع، راجع كذلك: شركة الأرض المحدودة 1964، 38-51.

أطلعنا صحيفة "دافار" في 2 آذار 1976 على خبر، مفاده أنّ رؤساء المجالس المحليّة للقري

المشهد والرينة وعين ماهل وكفر كَنَّا قد أصدرُوا بياناً ضد أعمال مصادرة أراضيهم في تلك الفترة. جاء فيه: "إننا آلينا على أنفسنا الوقوف في طليعة النضال، ولن نتردد عن التوجّه إلى الرأي العامّ المحلّيّ والعالميّ، من أجل رفع الحاجز الذي يفتقر إلى أيّ تبرير. وهذا النضال هو نضال مقدّس يمسّ أرضنا ومستقبلنا ومصيرنا في هذه البلاد" (مقتبس لدى جواد 1979، 188). كذلك أشارت صحيفة "معاريف"، يوم السابع من آذار من العام ذاته، إلى أنّ مؤتمر الناصرة (6 آذار 1976) قد اتخذ قرارات ترمي إلى القيام بإضرابات عامّة عن الطعام، ومسيرة نحو الكنيسة، وإضراب شامل لعرب إسرائيل في 30 من آذار، ومطالبة رئيس الحكومة بالتراجع عن قراره بمصادرة الأراضي. وأضافت، أنّ بعض الخطباء في المؤتمر "دعوا إلى القيام بإضراب عن الطعام أمام مقرّ الأمم المتّحدة في نيويورك، والتوجّه إلى الرأي العامّ العالميّ" (مقتبس لدى جواد 1979، 190-191).

بعد عام من "يوم الأرض"، وبعد أن ظهرت نتائجه للعيان، على صعيد مكانة السكّان العرب في دولة إسرائيل، شكّ صليبا خميس (عضو المكتب السياسيّ للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ -آنذاك)، في مقالة حملت العنوان "يوم الأرض في حروب إسرائيل"، في كون السكّان العرب في إسرائيل "مواطنين" في الدولة، وعليه، فقد طرح تناول قضيّة وجود عرب بين حدود دولة إسرائيل من باب أنّها قضيّة قوميّة، يجدر أن تُبحث كصراع قوميّ بين إسرائيل والفلسطينيّين:

في 30 آذار الماضي عشنا، نحن العرب في إسرائيل فصلاً جديداً من فصول الجريمة والدفاع [...] ولهذا نقرّ أنّ ما جرى في يوم الأرض كان صورة مصغّرة للعدوان الصهيونيّ على حقوق الشعب العربيّ الفلسطينيّ أيّاً كان موقعه. وهذا العدوان ينسف جميع مزاعم القيادة الصهيونيّة الحاكمة حول اعتبار العرب مواطنين في إسرائيل ولو من الدرجة الثانية.

وأردف:

وكلّ ما يقال عن مشاريع الدمج والاستيعاب والامتصاص ليس إلاّ محاولات للتغطية على حقيقة المخطّطات الصهيونيّة التي يتنكّر أصحابها لما للعرب من حقوق في هذه البلاد. فالقيادة الصهيونيّة لا تريدها مناصفة ولا مشاركة في هذه البلاد (الاتحاد، 25 آذار 1977).

فقد أظهر "يوم الأرض" للعيان أنّه "لا فرق بين الخليل والجليل"، وأنّ قضيّة السكّان العرب في إسرائيل تعتبر جزءاً لا يتجزّأ من القضيّة الفلسطينيّة والصراع العربيّ الإسرائيليّ: كان وزير الدفاع المهزوم، موشي ديّان، يؤكّد بأنّه لا فرق بين الخليل والجليل. ولا تزال السياسة الرسميّة تأتي بالبراهين، التي لا تُعدّ ولا تُحصى، بأنّه لا فرق لديها بين الجليل والخليل. وينبع من هذا التقرير أنّ جميع العرب هم، في نظر إسرائيل، أعداء. لا فرق بين من يقع منهم داخل "الخطّ الأخضر" أو خارج "الخطّ الأخضر".

وبما أنّ هذا هو حال التشخيص لوضع العرب في دولة إسرائيل، فإنّ الجهة المخوّلة في البتّ فيه هي

الأمم المتحدة، وبخاصة، وأن دولة إسرائيل تقدّم براهين من يوم إلى آخر أنّ الأعمال التي جرت في "يوم الأرض" كانت بمثابة أعمال "حربيّة" (الملحق رقم 13) :

في هذه الأيام [...] تقدّم لنا وزارة الدفاع الإسرائيليّة برهاناً جديداً على أنّ العرب [...] هم الأعداء الذين شنّ عليهم [شمعون بيرس] الحرب في 30 آذار الماضي. فعن غير قصد كشفت وزارة الدفاع عن أوراقها، في هذه الأيام، في الردّ على طلب بالتعويضات تقدّم به نفر من أبناء سخنين من جرحى يوم الأرض. جاء في ردّ وزارة الدفاع أنّ "عمل الجنود كان في إطار تنفيذ واجبهم حسب القانون. وفضلاً عن هذا كان ما قام به الجنود عملاً حربياً" [...] فلدينا وثيقة رسميّة تعترف فيها وزارة الدفاع بأنّها خاضت حرباً ضدّ العرب في إسرائيل في 30 آذار الماضي، حرباً لنهب الأرض، حرباً من طرف واحد، ضدّ شعب أعزل لم يخطّ للحرب [...] هذا الاعتراف الرسميّ، بأنّ إسرائيل خاضت حرباً ضدّنا، يعطينا ملء الحقّ بالتوجّه إلى الأمم المتحدة لتسجيل شكوى على حكّام إسرائيل بشأن حرب عدوانيّة علينا أهدافها الاستيلاء على الأرض.

ويشير خميس إلى أنّ مؤتمر 5 آذار 1976 الذي عُقد في الناصرة طالب بالتوجّه إلى الأمم المتحدة للبتّ في:

نزاعنا مع حكّام إسرائيل على الأرض. لأنّ سياسة حكّام إسرائيل تضع على كفّ عفريت كلّ إمكانيّة تحقيق المساواة في هذه البلاد، التي أساسها الاعتراف ليس بالحقوق المدنيّة للعرب في إسرائيل وحسب، بل وبحقوقهم القوميّة، أيضاً، لأنّ من أبسط قواعد المساواة وقف عمليّات النهب لأراضيّنا وإرجاع الكثير ممّا صادرتة الحكومة منها لنتمكّن من العيش في بلادنا.

بيد أنّ خميس يكشف لنا، في المقال ذاته، فحوى مطلب "الحقوق القوميّة"، والذي يظهر في العديد من شعارات الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ ومطالبه السياسيّة حتّى تلك الفترة: "إنّنا في احتفالات الذكرى السنويّة الأولى ليوم الأرض [...] يجب أن نرفع صوتنا عالياً ضدّ الممارسة العنصريّة التي تنتكّر لأبسط حقوقنا القوميّة، مثل حقّ امتلاك الأرض. هذه الأرض التي رواها شعبنا بدماء أبنائه خلال العصور". وعليه، فإنّ حقّ امتلاك الأرض يعتبر حقّاً قومياً -كما يرى خميس. كذلك فإنّه يتوقّف عند "أبسط حقوقنا القوميّة"، ولكنّه لا يتوقّف عند جميعها، لأنّ من شأن ذلك توريث الحزب بمواجهة سياسيّة عظيمة مع دولة إسرائيل، وهو الأمر الذي وُضع له حدّ بعد مؤتمر الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ الثالث عشر (1957)، كما أسلفنا.

ناقش أعضاء اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة في مؤتمرهم الثاني المنعقد يوم 22 أيلول 1976 إمكانيّة إرسال برقية إلى الجمعية العمومية التي عقدت دورتها الـ 31 في تلك الأيام (الاتحاد، 24 أيلول 1976). كذلك فقد ذكر صليباً خميس -سكرتير لجنة الدفاع عن الأراضي العربيّة- في معرض تقديمه بيان اللجنة أنّ سكرتارية اللجنة قامت على إعداد مذكرة حول أوضاع "الجماهير

العربية في إسرائيل " سترسلها إلى المنظمات الدولية (الاتحاد، 23 كانون الثاني 1979).⁵⁰

تجدر الإشارة إلى الاعتقاد الخاطيء السائد بين العامة والخاصة الذي مفاده أنه منذ مطلع التسعينيات، فقط، ومع تعزيز مكانة المؤسسات الأهلية العربية في إسرائيل، أتجه العديد من المؤسسات العربية في البلاد إلى مقارعة دولة إسرائيل في المحافل الدولية، وبخاصة من خلال "لجنة حقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة. حقاً، قد تكون المحاولة الأولى، بعد يوم الأرض الأول، لقيادات عربية في البلاد توجيه مذكرات أو رسائل، إلى جهات دولية، هي النداء الذي وجهته لجنة الكفاح لإلغاء قرار حظر المؤتمر وللدفاع عن الديمقراطية، إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وإلى مؤتمر مدريد وجهات دولية أخرى. جاء هذا التوجه بعد إصدار رئيس الوزراء آنذاك منحيم بيغن، بصفته وزيراً "للأمن"، أمراً يحظر بموجبه عقد مؤتمر الجماهير العربية في 6 كانون الأول العام 1980 في الناصرة (لجنة الكفاح لإلغاء قرار حظر المؤتمر وللدفاع عن الديمقراطية 1981، 80 - 82).

التطورات السياسية العربية في إسرائيل بعيون إسرائيلية

إنّ العودة إلى حقبة ما قبل إقامة الدولة في الخطاب الإسرائيلي في معرض تناول قضايا تخصّ السكّان العرب في الدولة، ورؤية جميع العرب في البلاد من خلال نظرة عدائيّة نمطيّة واحدة، هي عودة ضروريّة من أجل طمس "الشكليّات المصطنعة". تلك الشكليّات التي جاءت لتطمس "الطبيعة الكامنة" للفرد وللمجموعة العرب بنظر الإسرائيليّ. إنّ القانون هو أحد أهم هذه الشكليّات المصطنعة. فإنّه يخلق فصلاً وهمياً بين "العرب": ذاك مواطن وذاك مقيم وذلك غير هذا وذاك. تكمن ضرورة مثل هذه العودة في عقيدة ترى بالوجود الفلسطينيّ قبل العام 1948 على أنّه حالة من الضياع وغياب النظام، فغياب السيادة السياسيّة يعني "الجلبة" (كما هي الحال في مرحلة ما قبل الخلق). وبأنّ هذا الوجود الفلسطينيّ إنّما هو فجّ، لم يدخل بعد في مرحلة التاريخ الإنسانيّ، بسبب هذا الغياب للسيادة السياسيّة الفلسطينيّة قبل العام 1948. لذا، فإنّ المواطنة في الدولة هي بمثابة تعبير لهذه السيادة السياسيّة (الإسرائيلية)، فهي تعبير "شكليّ مصطنع"، وذلك أنّه أقيم في السياق العربيّ في البلاد ولم ينبع بفعل التطور الإنسانيّ، أي التطور السياسيّ التاريخيّ للعرب في البلاد. إضافة إلى ذلك، فإنّ منح السكّان العرب المواطنة جاء بفعل قيود وشروط دولية فرضت على الدولة بغية الحصول على اعتراف بها كدولة. وعليه، فإنّ النظر إلى العربيّ الحامل للمواطنة الإسرائيليّة وبين العربيّ غير الحامل لهذه المواطنة، من حيث التعامل معه، برأي الفرد الإسرائيليّ، إنّما هي نظرة واهية وغير حقيقية وإنّما هي "مصطنعة". من هنا تنبع النزعة القوية في الشارع الإسرائيليّ إلى عدم الفصل بين العرب المواطنين في الدولة وغير المواطنين فيها، بين حقبة ما قبل المواطنة وما بعدها. وعليه، فقد تحوّل العرب في الدولة أفراداً وجماعة إلى الأعداء المستديمين في كل مكان وزمان، خصوصاً وأنّ العالم مقسّم في

⁵⁰ للأسف الشديد لم أستطع الوصول إلى البيان الأصلي، ولكن يمكن قراءة الترجمة العربية للبيان عند رجب 1989، 43-46.

الشارع الإسرائيليّ إلى "أعداء صهيون" و "أعداء صهيون". على سبيل المثال، يطلعنا محرّر صحيفة "يديعوت أحرونوت" قبيل الإضراب العامّ (آذار 1976) على أنّ الأحداث المنطوية على هذا الإضراب تحتلّ مكانة أكبر لوجود الكيان الإسرائيليّ السياديّ: "إنّنا في هذه المرّة لسنا أمام ما جرى في العام 1936، فحسب [...] وإنّما نواجه تمرّدًا حقيقيًّا" (يديعوت أحرونوت، 20 آذار 1976).

في سياق تحليل ليوم الأرض، في الدوائر الإسرائيليّة المختلفة، ظهر قلقٌ إسرائيليّ متزايد من العودة إلى طرح مسألة المطالبة بانفصال الجليل في إطار مشروع التقسيم الذي أقرّته الأمم المتّحدة في العام 1947. فقد كتب الصحفيّ تسفي ألبليغ في صحيفة "يديعوت أحرونوت" ما يلي: "إنّ الدولة تقف أمام حقبة حاسمة تجاه كل ما يمس علاقاتها بالعرب في إسرائيل [...] والخيار اليوم ليس علاقات طيّبة، بشكل أو بآخر، بالسكّان غير اليهود في إسرائيل، بل إذا ما كان هؤلاء السكّان يشكّلون جزءًا من دولة إسرائيل، أو استمرارًا للمناطق المدارة". أمّا ليفي هيروشلمي، فقد كتب في صحيفة "معاريف" (8 نيسان 1976) يقول: "إنّ ما حدث في يوم الأرض غير قابل لأن يُمحي. فالمسألة لم تنته ولم تستكمل بعد [...] كان هناك من قالوا: إنّها تعيدنا إلى العام 1948، وكأنّ كلّ ما جرى عمله منذ ذلك الحين حتّى الآن لم يكن البتّة. وأعتقد أنّ هدفًا أخطر يتسرّ وراء حملة ترمي إلى إعادة الجليل إلى ما كان عليه في العام 1948، أي مشروع التقسيم الخاصّ بالأمم المتّحدة". وبعد أن انتقد سياسة الحكومة، وعبر عن تشكيكه في نوايا القائمين على الإضراب والداعين إليه، إذ أنّهم بالسعي لفصل الجليل عن دولة إسرائيل، طرح فكرة "تطوير الجليل من أجل تحقيق المزيد من الرخاء لجميع سكّانه، دون تمييز دينيّ أو قوميّ، ومن أجل وضع عائق عظيم أمام كلّ محاولة لإعادة الجليل باتجاه مشروع التقسيم لعام 1947". هكذا يحاول الكاتب أن يجد الأدوات التي يمكن بفضلها عرقلة إمكانيّة مستقبلية لخوض عملية انفصال الجليل وضمّها إلى دولة عربيّة أو فلسطينيّة أو المطالبة بالحكم الذاتيّ الإقليميّ. كما تحدث تسفي شيلواح عن إمكانيّة "فصل الجليل"، في مقال له نُشر في "يديعوت أحرونوت" في الرابع من نيسان لعام 1976، وخصّ فيه إلى القول إنّ "يوم الثلاثين من آذار قد أوضح لكلّ يهوديّ أنّ عرب إسرائيل في الجليل وفي المثلث، هم فلسطينيّون مثل عرب نابلس والخليل، وأنّ التنازل الإسرائيليّ عن يهودا والسامرة لن يقلب إسرائيل الصغيرة إلى دولة ذات قوميّة واحدة، بل سيطرح فورًا على جدول الأعمال "تحرير الجليل المحتلّ". كما تحدّث إلياهو أغرس في صحيفة "دافار" (5 نيسان 1976)، عن "أحداث يوم الأرض"، فقال: "لقد حطّمت أحداث يوم الثلاثاء الماضي في الجليل والمثلث أملاً كثيرة، وأعدت -إلى حدّ ما- عجلة التطوّر ثلاثين عامًا إلى الوراء. ويشعر كلّ من عاش في أرض إسرائيل قبل قيام الدولة ويتذكّر هذه الفترة، كأنّه عاد إلى أيّام 1936-1939: إضراب عربيّ، أعمال شغب، اصطدام بين متظاهرين وبين قوات الأمن، قتلى وجرحى. إنّّه بالفعل شبيه بجوّ ذروة العصيان العربيّ في فترة الانتداب البريطانيّ".

يُعتبر متتياهو بيلد أحد أبرز اليساريّين الإسرائيليّين "المتطرّفين" في حقبة السبعينيّات، ومقرّبًا

من الطرف اليساريّ في حزب ميام (احتلّ لاحقاً المكان الثاني في "القائمة التقدّميّة للسلام" في انتخابات الكنيست العام 1984 والعام 1988). طرح بيلد تفسيراً "شاملاً وعميقاً" لفوز توفيق زيّاد وقائمة الجبهة، والتي تشكّلت من شخصيّات شيوعيّة وقوميّة وأخرى مستقلّة من مدينة الناصرة وترأسها توفيق زيّاد، في انتخابات البلديّة في مدينة الناصرة في 9 كانون الأوّل 1975. استعان بيلد لصياغة تفسيره، على ما يبدو، بالمعجم الاصطلاحيّ المتخصّص بعلم الأوبئة والأمراض لاختيار عنوان لمقالته "الدواء للناصرة" وانتقاء التعابير في تفسيره (Peled 1976, 1978, 1976; Nakhleh 1976, 1978, 1976)، إضافة إلى التعابير المستمدّة من المعجم الاستشراقية والمخابراتية والأمنيّة الإسرائيليّة. فقد لخصّ الأسباب التي كانت وراء هذا الفوز بالكلمات التالية: إنّ مصدر الذعر الذي مسّ العديد من الإسرائيليين، بعد الكشف عن نتائج الانتخابات، لا يستند إلى حقيقة تقويض الهيمنة للتحالف الحاكم وهزيمتها في مدينة الناصرة، فقد جرى ذلك في تل أبيب، أيضاً، ويمكن أن يحدث في أماكن أخرى في البلاد؛ وإنّما يستند مصدر الذعر هذا إلى حقيقة أنّ هذا الفوز جاء لمصلحة مرشّح شيوعيّ من الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ في انتخابات بلديّة مدينة الناصرة، ذلك الفوز الذي يقوم على دعم من النخبة المثقّفة في المدينة. إنّ من شأن ذلك أن يفتح إمكانيّة تحالف بين عرب إسرائيليين غير شيوعيين، اتّسموا دوماً بكونهم عنصرياً إيجابياً وبناءً في المجتمع الإسرائيليّ، وحزب سياسيّ سيّئ السمعة ومعادٍ لإسرائيل في توجّهاته الأساسيّة، ممّا يشير إلى أنّ السكّان العرب في إسرائيل يقفون إلى جانب أعداء إسرائيل (Peled 1976, 35).

شاعت تحريضات عديدة في وسائل الإعلام الإسرائيليّة على السكّان العرب وقياداته، على لسان شخصيّات سياسيّة و "مستعربين" (متخصّصين في الشؤون العربيّة). ارتفعت أصوات عديدة في الشارع الإسرائيليّ مطالبةً بإلغاء شرعيّة نشاط الحزب الشيوعيّ وقياداته وإلغاء صلاحيّات رؤساء السلطات المحليّة العربيّة. لكنّ أصواتاً أخرى كانت تعتقد بأنّ تقييد نشاطهم لا يمكن له أن يحدّ من تعزيز الوعي القوميّ بين العرب في البلاد، بل من شأن ذلك أن يحوّلته باتجاه ممارسات أكثر تأثيراً. كان من أبرز الداعين لإلغاء شرعيّة الحزب، عضو الكنيست أمنون لين (من قائمة "جاحل") الذي برّر رأيه على الوجه التالي: "إنّ عرب إسرائيل، عقب يوم الغفران، هم غير عرب ما قبل الحرب. فقد أقنعت الدعاية العربيّة هؤلاء بأنّ إسرائيل هُزمت في الحرب، وبأنّ الدول العربيّة أحرزت النصر. وتعتقد أكثرية الجمهور العربيّ بأنّ إسرائيل تتصدّع وتغرق، في الوقت الذي يتعاطف فيه العالم العربيّ ويخطو نحو غده" (مقتبس لدى جواد 1979، 203-204). وتوصّل لين، بعد ذلك، إلى أنّ "يوم الأرض كان بمثابة محاولة لتنظيم إضراب عامّ، بهدف إعداد قاعدة تنظيميّة، استعداداً للدور الذي تصدّى له 'ركح' دوماً، ألا وهو إعداد عرب إسرائيل لأعمال عنف عسكريّة حقيقيّة ضدّ إسرائيل عند ساعة المحكّ". وعمل لين للحيلولة دون وقوع ذلك، من خلال نزع الشرعيّة القانونيّة عن "ركح". في المقابل، كانت ثمة أصوات أخرى تعارض فكرة إلغاء هذه الشرعيّة عن الحزب ونشاطه، وذلك لأنّ من شأن ذلك أن يعظّم المخاطر، وأنّ الخطر يتمثّل في وجود حركة قوميّة عربيّة، لا في وجود

"ركح" في الشارع العربي، الذي هو بمثابة امتصاص للغضب القائم بين السكّان العرب في البلاد. صوّرت وزارة "الأمن" الإسرائيليّة أحداث يوم الأرض على أنها أحداث حربيّة (راجع الملحق رقم 13). كما وحاولت العديد من الدوائر الإسرائيليّة جاهدةً تحويل الطابع السياسيّ الجماهيريّ الذي انعكس في "يوم الأرض" إلى طابع يصبّ في الخانة الجنائيّة، حيث جرّمت دُور القضاء الإسرائيليّة والنيابة العامّة المعتقلين. كذلك ادّعى إسحاق رابين "أنّ ما حدث في الجليل أمس يندرج في إطار دعوة حزب 'ركح' إلى العنف، وهو ما ينسجم منطقياً مع سياسة هذا الحزب" (مقتبس لدى جواد (1979، 200). إضافة إلى ذلك، تعاملت المستشفيات الإسرائيليّة مع الجرحى والمصابين في يوم الأرض تعاملًا سيئًا إلى درجة رفض تقديم أية مساعدة لهم.⁵¹

أصدر رئيس الوزراء الإسرائيليّ مناحيم بيغن، بوصفه وزيراً لـ "الأمن"، في 1 كانون الأوّل 1980، أمرًا منع بموجبه عقد "مؤتمر الجماهير العربيّة في إسرائيل" (الذي كان من المزمع عقده في 7 كانون الأوّل من ذاك العام)، وذلك استنادًا إلى أنظمة الدفاع (حالة الطوارئ) – 1945 الانتدابيّة. وقد حاول وزير القضاء الإسرائيليّ (موشيه نيسيم) تفسير ذلك اعتمادًا على الأمور التالية:

* رأينا في المؤتمر دعوة صريحة للانفصال الإقليميّ (وقد استخدم الوزير المصطلح "إريدنتا").⁵²
* رمى منظّمو المؤتمر إلى "إقامة كيان مستقل لعرب إسرائيل بحيث يرتبط، مع مرور الأيام، بقوى فلسطينيّة خارج إسرائيل حدّدت لها إقامة دولة فلسطينيّة بزعامة منظمّة التحرير الفلسطينية هدفًا رئيسيًا" (لجنة الكفاح لإلغاء قرار حظر المؤتمر وللدفاع عن الديمقراطية 1981، 7). وقد عقبّت بعض القيادات العربيّة على ذلك بقولها:

بموضوعيّة شعب سحقته المؤامرات وعدوان الإمبرياليّة وأعاونها -الحركة الصهيونيّة والرجعيّة العربيّة- أصبح شعبنا على قناعة -قناعة موضوعيّة جدًّا- أنّ الحلّ لمشاكله ليس برفع شعار الانفصال عن إسرائيل، بل بتسوية عادلة للنزاع الإسرائيليّ العربيّ بمجمله (الكتاب الأسود 1976، 16).

بعث عضو الكنيست وعضو "الحركة لأجل حيفا والشمال" أمنون لين تقريرًا إلى لجنة "الخارجيّة

⁵¹ مقابلات مع عدد من جرحى يوم الأرض. كذلك راجع: سليمان 1977.

⁵² إريدنتا: هي لفظة إيطاليّة الأصل (irredenta) تعني اصطلاحًا الانفصال السياسيّ عن دولة معينة والانضمام إلى البلد الأمّ. كذلك تعني خضوع إقليم جغرافي ما يعود تاريخيًا أو بحسب خلفيّة سكّانه الإثنيّة إلى بلد ما، ولكنّه محكوم من بلد آخر. حول هذا الخيار كإمكانيّة سياسيّة للسكّان العرب في إسرائيل، راجع: خماسي 1999.

والأمن" في الكنيست، يحذّرها من التهورات السياسيّة الجارية بين السكّان العرب في إسرائيل، والتي تتلخّص بتصعيد المواجهة مع مؤسّسات الدولة ورفع سقف مطالبهم، واستعانتهم بالخطاب القومي. جاء في مطلع التقرير ما يلي: "بودّي التأكيد، إلى حدّ بالغ من اليقين، أنّنا في مستهل أزمة خطيرة تتهدّدنا على صعيد العلاقات بين الجمهور

العربي ودولة إسرائيل. ولطبيعة هذه الأزمة، فإننا نلمس بدايتها فقط، ولا يمكن مطلقاً توقع وجهة تطورها سلفاً وما يمكن أن تترتب عنها" (لين 1980، 2 [التأكيد يظهر في الأصل]). ويستطرد الكاتب ويقول:

هنالك عدّة أسباب ... تلقي الضوء على هذا التحوّل البالغ في تفكير عرب إسرائيل. ولكن، يمكنني في مستهلّ عرضي هذا القول إنّه إضافة إلى أسباب أخرى ذات شأن، ثمة عامل آخر يسرّع النهضة المتطرّفة بين الجمهور العربيّ في إسرائيل تتلخّص في شعورهم بأنّ المجتمع اليهوديّ في إسرائيل قد ضعف. هنالك نشاط لجماعات عديدة غريبة الأطوار خارج إطار الأحزاب الناشطة بينهم. لسذاجتهم يظنّون أنه يمكنهم استخدام هذه الجماعات غريبة الأطوار بغية تحقيق غايات الحركة القوميّة العربيّة إلى جانب ضعضة قوّة صمود دولة إسرائيل. كلّ هذا أفضى إلى توحد كلّ الجماعات المتطرّفة المعادية لإسرائيل القائمة بين الجمهور العربيّ في إسرائيل، بإيحاء من الخارج، ابتغاء سؤق الجمهور العربيّ في إسرائيل نحو صراعات يمكن لها أن تتحوّل في المستقبل إلى عصيان مدنيّ وأكثر من هذا أيضاً (لين 1980، 2 [التأكيد يظهر في الأصل]).

الإعلام الإسرائيليّ: يوم الأرض

عكست الأدبيّات والدوريّات والصحف الإسرائيليّة، في الفترة الواقعة بعد حرب العام 1973، تحوّلًا على صعيد دور الصحافة الإسرائيليّة تجسّد في النقد الذاتيّ حول تهميش دور رقابة السلطة الرابعة (وسائل الإعلام المختلفة) لعمل ونشاط أجهزة الحكم في إسرائيل (جورن 1977، 2). لا يمكن لمس هذا التحوّل من خلال تعاطيها للمجتمع العربيّ وإنّما هو تحوّل في تعاطيها مع المجتمع اليهوديّ، فقط. وقد استمرّت الصحافة الإسرائيليّة -على اختلافها- في تبني موقف المؤسّسة الإسرائيليّة، وفي أحسن الحالات فهي تضع أقوال القيادات العربيّة بين مزدوجين.

اتّسمت التقارير الصحافيّة الإسرائيليّة التي عملت على تغطية الإضراب العامّ في 30 آذار 1976، بمحاولتها الدووية والدائمة تفرّغ المضامين السياسيّة من جميع المظاهرات والخطابات والمهرجانات التي جرت في يوم الأرض، وبخاصّة تلك المضامين المدنيّة، وبدلاً من ذلك حاولت جاهدة تصوير هذا النشاط على أنّه مجرد "إثارة شغب" و "تحريض على الدولة". ويتّضح، وفق هذه التقارير، أنّ هذا "الشغب" و "التحريض" أو "العنف" يرمي إلى تحقيق ذاته، فقط، فالعنف يعمل من ذاته ولذاته، فقط، وليس له أيّة أهداف سياسيّة أو ثقافيّة أو أخرى: "العنف" من أجل العنف، و "التحريض" من أجل التحريض، و "الشغب" من أجل الشغب. على الرغم من ذلك، تظهر في بعض المقالات والتقارير مقولة أنّ هدف هذا "الشغب" إنّما يأتي "للمطالبة بالانفصال عن الدولة إقليمياً"، ولكنّه يتّسم بالطابع الإجراميّ والتحريضيّ أكثر من كونه هدفاً سياسياً. كذلك، فإن إحدى نتائج البحث في تقارير الصحافة الإسرائيليّة أنّها تصوّر الإضراب، وما أحاطه من نشاط جماهيريّ، على أنّه تهديد للواقع

السياسي والاجتماعي في الدولة، إضافة إلى كونه صراعاً ومواجهة مع الأغلبية اليهودية بمجمله، لا مع أذرع الدولة وسياساتها. كذلك استعملت الصحافة الإسرائيلية لغة "التهديد" للسكان العرب وقياداتهم وجماهيرهم، وكأنها طرف عسكري أو شرطي من الصراع. أضف إلى ذلك أن الصحافة الإسرائيلية رفضت جميع الذرائع والمسوغات والأسباب التي حذت بالقيادات العربية إلى الإعلان عن الإضراب، وتمامت بشكل كلي مع جميع مسوغات الشرطة والجيش والقيادات الإسرائيلية (قورن 1994؛ بشير 1996؛ Wolfsfeld et al. 2000).

شنت صحيفة "هآرتس" هجوماً على الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ركح)، وعلى الجماهير الفلسطينية عموماً، مبررة القمع الصهيوني وداعية إلى مواصلته بأشكال جديدة. خرجت الصحيفة في يوم الإضراب بعنوان رئيسي هو: "التحريض في أوجه"، وقالت الصحيفة مهددة: "من يزرع الرياح يحصد العاصفة: إن مخططي الإضراب، قد شجّعوا على أعمال الشغب، فعليهم ألا يستهجنوا قيام قوات الأمن بإعادة فرض النظام العام". وخلصت الصحيفة إلى دعوة الحكومة إلى "دمج العرب في إسرائيل، وفحص الوسائل التي يمكن لها أن تخدم هذه الغاية".

طغت على العديد من المقالات الصحفية في إسرائيل، عموماً، النبرة الكولونيالية، بمفرداتها والصور المجازية وإيحاءاتها التي استعانت بها. فهي مرسل صحيفة "هآرتس" يهوداً أرثوذكس يتخبط في عدم قدرته على فهم أهداف الإضراب ومن وقف وراءه. فالإضراب "يتناقض مع العقل" و "الأحاسيس"، ومع جميع "المصالح" والاعتبارات العقلانية والأخلاقية: إن إنشاء كرميئيل [مستوطنة في الشاغور] أثمر تطويراً لشبكة الكهرباء، والمياه، والهاتف، والشوارع، وعادت على جميع قرى المنطقة بالازدهار الاقتصادي غير العادي. فبالإضافة إلى العمال الذين دخلوا سوق العمل مباشرة إلى كرميئيل، ثمة المئات من القرويين أفادوا من الخدمات التي أضيفت في محيط كرميئيل، والتي تشمل خدمات كالمواصلات، والنقل، والتسويق وما إلى ذلك. على الرغم من ذلك، لا يود سكان قرى أبناء الأقلية في الجليل سماع ذلك أو الاعتراف بهذه الحقائق (هآرتس، 3 آذار 1976).

وكتبت صحيفة "هآرتس" تحت عنوان "إضراب همجي" ما مفاده أن نقابة العمال العامة في حيفا ومحيطها "لن تقدم خدماتها القانونية للعمال العرب الذين يضرّبون أو يتغيّبون عن عملهم في 30 آذار 1976 ويفصلون لهذا السبب". وقد نشرت الصحيفة، في 28 آذار 1976، في كلمة المحرر تحت عنوان "حجارة في وجه العقل"، الكلام التالي:

إن رؤساء المجالس المحلية العربية الذين صوتوا إلى جانب إلغاء الإضراب [...] يوم الثلاثاء الماضي تصرفوا بحكمة [...] وذلك لأنهم يدركون [حقيقة] أن الإضرابات ذات الطابع السياسي الدولي هي وسيلة خطيرة، وأن الاستعانة بها يمكن أن تعود على من يستعملها بضرر بالغ، وربما بضرر أعظم من هدف الإضراب. يصعب جداً فهم تلهّف

"ركح"، الذي بادر إلى فكرة الإضراب، إلى الاستعانة بمسألة الأراضي.

وجاء في خاتمة كلمة التحرير التهديد الفعلي للسكان العرب في البلاد: "إنّ هذا القرار [التصويت إلى جانب الإضراب] يمكن له أن يتغيّر وفقاً للقانون، ومن يحاول سلوك طريق التحريض والعنف سيتلقّى ردّ الفعل المناسب".

كذلك تكتنف جميع التقارير الصحافية الإسرائيلية، التي توقّفت عند عرض مجريات الأحداث والترتيبات وحيثيات الإضراب، غايةً تتمثل في نزع الشرعية عن الإضراب. وقد اعتمدت هذه الصحف، في العديد من تقاريرها، ربطاً ما يجري بنوايا منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك في ضوء المنع القانوني وتجريم المنظمة وفقاً للقانون الإسرائيلي، آنذاك، ونزع الشرعية عن القيادات السياسيّة للسكان العرب ووضع الإضراب ضمن إطار الصراع العربيّ الإسرائيليّ وتغييب طابعه ومطالبه المدنية (فيرست وأبراهام 2004).

نشرت صحيفة "يديעות أحرونوت" عشية "يوم الأرض"، نصّ أحاديث ندوة شارك فيها باحثون من معهد "شيلواح" عن السكان العرب في إسرائيل. عرض شمعون شمير التطوّرات التي تجري في المحيط العربيّ العامّ. وجاء في معرض حديثه ما يلي:

في هذه الأيام، يزيد عدد عرب إسرائيل عن نصف مليون نسمة، ويشكّلون كتلة خطيرة. وينبغي أن نذكر أنّ عدد السكان اليهود، عشية إقامة الدولة، لم يزد كثيراً عن نصف مليون نسمة، ولهذا فإنّها لا تعتبر أقلّيّة ثانويّة، بل كتلة سكانيّة يُفترض النظر إليها بجديّة بالغة، هذا أولاً؛ [...] وثانياً: إنّ الأمر الأكثر بروزاً يتمثّل في التطوّرات التي نشهدها منذ العام 1967: ظهور العامل الفلسطينيّ عاملاً مركزياً في الصراع، وصعود منظمة التحرير الفلسطينية. وقد خلقنا معضلة كان عرب إسرائيل مُعقّبين منها قبل العام 1967، وهي معضلة الهوية والولاء. [...] تمرّ إسرائيل في مرحلة جديدة، وتقف على عتبة مرحلة السنين العجاف. ولم تعد دولة إسرائيل تشعّ قوّة وثقّة كسابق عهدها. ولهذا الواقع أثرٌ في صفوف المحيط العربيّ، وسيكون له صدّى في المستقبل القريب كذلك. ولهذا فإنّ المفاهيم التي كانت قابلةً للتحقيق وذات دلالة في السابق، تجاه عرب إسرائيل، قد لا تكون ذات دلالة في المستقبل. وهذا ما يستوجب مواجهة فكريّة وعقليّة بصورة جادّة [التشديد يظهر في المصدر].

وجاء في كلمة تسفي ألبيلغ (باحث في معهد شيلواح): أعتقد أنّ شبكة العلاقات بين الدولة وعرب إسرائيل في تحدّر دائم منذ الخمسينيّات. وقد نجم ذلك عن سببين: استمرار الصراع، الأمر الذي يؤثّر في نظرة عرب إسرائيل إليها كطرف في الصراع؛ وعدم قدرة إسرائيل على حلّ قضية العرب فيها (مقتبس لدى جواد 1979، 200-201).

أشار الباحث الإسرائيلي إيلي ريخس، في مقدّمة بحثه حول يوم الأرض، إلى أنّه يبتغي تصوير يوم الأرض من خلال عيون السكّان العرب. على الرغم من ذلك، وبصورة واضحة وثابتة، تعاطى مع التصريحات الإسرائيلية الرسميّة على أنّها حقائق دامغة، وعند استناده إلى تصريحات القيادات العربيّة يضعها دوماً داخل مزدوجين. فقد جاء، على سبيل المثال لا الحصر، في مقدّمة بحثه أنّ وجود قوآت الجيش الإسرائيليّ، بمدرّعاتها وذخيرتها وحاملات جنودها، كان من قبيل المصادفة، إذ كانت في طريقها من تدريبات في سهل البطوف، وواجهت معيقات في الطرق، من جهة قرية دير حنّا شرقاً! إنّ هذا "التفسير" هو في واقع الحال "الذريعة" التي تقدّم بها الجيش الإسرائيليّ للصحافة لتفسير وجود هؤلاء الجنود في محيط العديد من القرى والمدن العربيّة. ولكنّ باحثنا لا يضع هذا الأمر موضع جدال، بل يتعامل معه على أنّه "حقيقة" تعكس ما كان فعلاً هناك! بالإضافة إلى ذلك، يستعين ريخس بمفردات عبريّة يمكن لها أن تزوّر وتزيّف واقع الأمر. فحين يستعمل مفردات مثل "مواجهات نارِيّة" أو "مسلّحة" بين عدد من المشاركين في المظاهرات وبين قوآت من الجيش (ريخس 1977، 5)، يتصوّر المرء أنّ ثمة حرب دارت بين جيشين، بيد أنّ الأمر ليس كذلك بالضرورة، إذ لم يستعمل المتظاهرون العرب الأسلحة الناريّة قطّ - ومردّد هذا إلى حقيقة بسيطة هي عدم امتلاكهم إيّاها، ولم يقدّم أيّ دليل من أيّة مؤسسة إسرائيليّة على صحّة هذا الادّعاء. بيد أنّ ريخس لا يابّه لذلك، وهو يمضي في استعماله لمثل هذه المفردات، بهدف اختلاق واقع متخيّل يمكن من خلاله تسويغ وفهم سلوك الجنود وقوآت "الأمن" الإسرائيليّة في تعاملها مع الحدث.

توصّل عدد من الباحثين، قاموا بدراسة تغطية الإعلام الإسرائيليّ ليوم الأرض السنويّ، منذ العام 1978 حتّى العام 1999، إلى نتيجة مُفادها "تحوّل يوم الأرض في الإعلام الإسرائيليّ إلى طقس جماهيريّ للحطّ من مكانة وشأن السكّان العرب في إسرائيل: عامّاً بعد عام يُقال للأغليّة اليهوديّة إنّ هنالك تلويحاً بالتهديد من جانب الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، ولكن بعد أن ينتهي مهرجان يوم الأرض من دون وقوع حوادث [عنيفة] يتنفّس الإعلام والجمهور الإسرائيليّين الصعداء". ويضيف الباحثون أنّه، علاوة على ذلك، يبدو أنّ الإعلام العبريّ يعاني نوعاً من فقدان جماعيّ شديد للذاكرة، إذ تنسى العبر من الأعوام الماضية نسياناً كاملاً (Wolfesfeld et al. 2000, 116). كما استنتج الباحثون أنّ غالبية التقارير الصحفية الإسرائيليّة تتعاطى مع العرب مواطني الدولة من باب الجريمة والبطالة والإخلال بالنظام العامّ - وهي مرتبطة جميعها بعامل التهديد، ويُعامل مع يوم الأرض بوصفه حدثاً أمنياً لا سياسياً، وتغيب الفروقات بين الصحف الإسرائيليّة جميعها في هذه المسائل. فالإعلام الإسرائيليّ يقوم بتصوير يوم الأرض على أنّه "احتجاج عربيّ ضدّ الدولة اليهوديّة، إنّها مسألة 'هم' ضدّ 'نحن'". يضاف إلى ذلك استمرار هذا الإعلام في استعمال لغة التهديد المباشر ضدّ المواطنين العرب. ها هو محرّر الصحيفة الأكثر رواجاً في إسرائيل (يديעות أchronوت)، يتوعدهم قبل حلول ذكرى يوم الأرض العام 1997 بثلاثة أيّام، على النحو التالي:

لا يتضمّن حقّ الاحتجاج الحقّ بالتشويه المستديم، وبإغلاق الطرقات، وبرمي الحجارة على الحافلات المارّة، والتصادم مع الشرطة، أو بخرق القانون في أيّة حالة كانت. مرّة أخرى،

يجدر أن يكون واضحًا للعرب الإسرائيليّين أنّ القدر الكبير من إسرائيليّتهم يقوم على ولائهم للدولة ولقوانينها. إذا رفضوا هذه القوانين، فلا أحد يسدّ طريقهم للهجرة (يديعوت أحرونوت، 27 آذار 1997، مقتبس في المصدر السابق، 124).

وتشير بعض الأبحاث المقارنة إلى أنّ تعامل الإعلام الإسرائيليّ مع قضايا السكّان العرب في البلاد، وبخاصّة عند الحديث عن إضرابات وظواهر احتجاج ومظاهرات، لم تتغيّر كثيرًا في تغطية أحداث "هبة أكتوبر" لعام 2000 (فيرست وأبراهام 2004).

الخلاصة

"يوم الأرض" هو نتاج لعوامل عربيّة داخلية تعود إلى تحولات تاريخية طرأت على بنية المجتمع العربيّ في البلاد في السياق الإسرائيليّ، وأخرى خارجيّة تركت أثراً بالغاً على السكّان العرب في البلاد، مثل المدّ الوطنيّ الفلسطينيّ، وعلوّ شأن منظمة التحرير الفلسطينية، ونتائج حرب تشرين الأوّل 1973 على صعيد رفع الهمم. دخلت التنظيمات الجماهيرية والمؤسّسات القوميّة والتمثيلية التي ظهرت منذ مطلع السبعينيّات، في صراع مع أجهزة السلطة، توخّذ فيه عنصر الصراع الحقوقيّ- المدنيّ والقوميّ؛ وذلك بحكم أنّ قضية الأرض تشكّل "موضوعاً نموذجياً يوحد بطبيعته، بصورة موضوعية، عنصر الصراع، المدنيّ والقوميّ، حتّى لو لم يكن هناك محاولة واعية لتوحيدهما" (بشارة 1998، 34). كذلك برزت في يوم الأرض ملامح لعصيان مدنيّ، كالإضراب العامّ، وإغلاق طرقات وشوارع رئيسية، ومسيرات حاشدة، وتظاهرات، ومواجهة عنيفة مع قوّات الجيش والشرطة، واستعمال زجاجات حارقة ضدّ الآليات العسكريّة والشرطيّة.

ويدّعي عزمي بشارة، الذي شارك، بوصفه ممثلاً عن الاتحاد القطريّ للطلّاب الثانويّين العرب وممثلاً عن الطلّاب الجامعيّين في جامعة حيفا، في النشاطات السياسيّة قبيل الإضراب العامّ وبعده، أنّ العرب في إسرائيل شعروا في يوم الأرض بأنّهم أقوياء. وهذا فعلاً ما أشار إليه غالبية من قابلتهم في شأن هذه الدراسة، كما وأشارت إحدى الشخصيات المتخصّصة بشؤون العرب في البلاد (أمّون لين)، في معرض تحريضها على السكّان العرب في البلاد في حقبة ما بعد يوم الأرض (لين 1980، 2). ويضيف بشارة أنّ قوتهم هذه -بدل أن تمدهم بقوة دفع إلى الأمام- أثرت فيهم بفعل عكسيّ، إذ "خافوا من قوتهم، فخشوا أن يمضوا قدماً. وكان اتّجاه حركتهم خطوة واحدة إلى الخلف، وتحولت المؤسّسات الجماهيرية، التي قادت يوم الأرض، إلى غاية في حدّ ذاتها. فقد بدأت، بعد يوم الأرض، عملية مأسسة اندثقت منها منظمات وحركات سياسيّة جديدة، وثبتت المؤسّسات القديمة بحكم قوّة الدفع الذاتي" (بشارة 1998، 34). وهذا تحديداً ما نصلح عليه في دراستنا هذه بـ "تمأسس" أو "ديمومة حالة البيئية".

خلال المقارنة بين المقابلات التي أجريت وجهاً لوجه مع أشخاص شاركوا مشاركة فاعلة في يوم

الأرض، برز اختلاف في عدد من التفاصيل. في عجلة تحليلية، يمكن أن يتوصل المرء إلى أن هؤلاء الأشخاص يُخفون شيئاً ما، أو أن بعض التفاصيل غابت عن ذاكرتهم. ولكن، عند التريث وتحليل الأمور تحليلاً أعمق، نتمكّن من جسّر هذه الهوة. وبوَدِّي هنا أن أسوق بعض هذه الأمثلة. غالبية الشهادات الموثّقة في "الكتاب الأسود" (1976) تؤكد أنّ الضحايا أو المصابين كانوا على مقربة من "بيوتهم". ولكن، تكشف المقابلات التي أجريت وجهاً لوجه أنّ هؤلاء لا يقصدون "بيوتهم" الشخصية، ولكن شعورهم هو أنّ قريتهم أو محيط عدد من القرى القريبة (سخنين وعزّابة ودير حنا - على سبيل المثال)، والتي لا تفصلها عن بعضها مستوطنات، بمنزلة البيت، لأنّها تعكس حقيقة وجود كيان عربيّ في هذه المنطقة، وأنّ وجود قوّات من الجيش أو المستوطنات أو أية قوى يهودية أو إسرائيلية أخرى إنما تهدّد هذا الكيان العربيّ بنفس الدرجة التي تهدّد البيت الخاصّ بالفرد. وقد تنبّهت مرّات عديدة إلى أنّ سلوك السائقين العرب عند دخولهم مناطق "عربية" - مناطق تضمّ عدداً من القرى العربية من دون أن تفصلها مستوطنات يهودية - يختلف عن سلوكهم وهم في مناطق "يهودية". وأحد مؤشّرات هذا الاختلاف يتجسّد في ربط حزام الأمان أو عدم ربطه عند سياقة السيّارة. فغالبية السائقين العرب، عند دخولهم منطقة عربية، يبادرون إلى فك حزام الأمان. وبعد أن شاركت العديد من الأشخاص هذه الملاحظة، تيقّنت من أنّ هذا السلوك نابع من مفهوم تقسيم الحيّز بين السكّان العرب والسكّان اليهود، وبأنّ القانون الإسرائيليّ، على الرغم من أنّ بعضاً منه جاء للحفاظ على سلامة السائقين، جاء ويسري في الحيّز اليهودي فقط (على اليهود والعرب الذين يشتركون في هذا الحيّز)، لكنّه بالتأكيد لا يسري في المناطق العربية؛ وذلك أنّ هذا الحيّز العربيّ يمتاز بقوانين أخرى غير مكتوبة، والقوانين التي تفرضها الشرطة الإسرائيلية إنّما تعبّر عن وضعيّة الاحتلال والفرض القسريّ. وكحالة منهم للتملص من هذه الحالة، من حالة الاحتلال والفرض القسريّ، فإنّ السائقين العرب، عند دخولهم المناطق العربية، يخلعون عن ذاتهم هذا النظام الإسرائيليّ ويعيدون إلى ذواتهم قوانينهم هم، لأنهم في "بيوتهم"، وغير خاضعين لقوانين إسرائيل.

نسوق مثلاً آخر على الهوة بين الشهادات التي جرت وجهاً لوجه وبين الشهادات الموثّقة في "الكتاب الأسود": التباين في وصف درجة الفاعلية للشخص العربيّ؛ اعتماداً على الشهادات الموثّقة، جميع الضحايا والمعتقلين كانوا "أشياء" (objects)، غير فاعلين وغير واعين لذواتهم وللحدث. إنهم مجرد "ضحايا" اعتداء شرطيّ أو عسكريّ عليهم. إلّا أنّ الشهادات التي جرت وجهاً لوجه تكشف عن زيف هذه الصورة، فإنّهم ناشطون فاعلون مبادرون بدون أدنى شكّ، وواعون لذواتهم وللحدث، الذي هم بأنفسهم أحدثوه أو عزّزوه وشاركوا فيه. كمثل ذلك كانت عبارات صحيفة "الاتحاد" وقيادات عربية، إذ صوّر هؤلاء أحداث يوم الأرض على أنّها "مجزرة" أو "اعتداء على السكّان العرب" كما أسلفنا.

اندرجت في صلب النشاط الذي رافق يوم الأرض محاولة جادة للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ لاختلاق

طابع محليّ صرفٍ للحدث؛ وذلك لعدّة أسباب، سنتطرق إليها بإيجاز. من التحوّفات التي كانت تراود قياداتِ الحزب الشيوعيّ في تلك الفترة ربطها بمنظمة التحرير الفلسطينية، وربط ما يحدث بين السكّان العرب في إسرائيل من أحداثٍ سياسيّة بما يحدث في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة أو العالم العربيّ. هذا ما يفسّر عدمَ تغطية صحيفة "الاتحاد" (لسان حال الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ) "الانتفاضة" التي كانت في أوجها في شهر آذار في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وتجاهل الجهود الجبّارة التي وضعتها منظمة التحرير الفلسطينية لإنجاح "يوم الأرض". فليس ثمة تحامل إذا ادّعينا أنّ مساعي كثيرة بادر إليها الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ للحدّ من مساعي منظمة التحرير الفلسطينية أو قوى فلسطينيّة وعربيّة أخرى، للتدخل في مضامين وبرنامج يوم الأرض، أو ذكرها من على صفحات صحيفة "الاتحاد"، وذلك ابتغاءً وسَم هذا الحدث بالمليّة الخالصة، وعدم ربطه بالمحورين القوميّ العربيّ أو الفلسطينيّ الوطنيّ، ذلك المحور الذي قد يورط قيادة الحزب الشيوعيّ مع المؤسسات الإسرائيليّة، لا سيّما أنّ سيف التهديد بوضع الحزب خارج القانون كان مشهوراً دوماً، بالتأكيد، كما ادّعت قيادة الحزب، وشاعَ هذا الادّعاء حتّى منتصف الثمانينيّات.

كان من تداعيات "يوم الأرض"، على صعيد مكانة المواطنين العرب في إسرائيل، طرح أسئلة تهدف إلى التعاطي الجديّ مع مواطنهم. ولا عجب أنّ قوّة الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ وقوّة "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" قد تعرّزت كثيراً بين السكّان العرب في البلاد في السبعينيّات ومطلع الثمانينيّات، ولكنّ الأمر يشير كذلك إلى تغيير جذريّ في الخطاب السياسيّ القائم بين السكّان العرب في البلاد، ويهدّد مكانة الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ في آن معاً. إذ إنّ التعاطي الجديّ مع المواطنة يفترض جني ثمار معنوية وماديّة وتأثير فعليّ في سياسة الدولة تجاههم، ولكن لم يكن بإمكان الحزب الشيوعيّ والجبهة توفيرها. وتجدر الإشارة إلى أنّ تقرير اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ الذي قدّم إلى طاولة المؤتمر الـ 18 (15-18 كانون الأوّل 1976) -والذي عرضه ماير فلنر، السكرتير العامّ للحزب- تطرّق إلى الشخصيّات التي ينوي استقطابها وضمّها إلى هذه "الجبهة" المزمع تشكيلها:

إنّ جبهة السلام في إسرائيل قادرة ويجب أن تكون جبهة واسعة لشخصيّات وتنظيمات، يهوديّة وعربيّة، ذوي أيديولوجيات مختلفة - شيوعيّين، صهيونيّين، متديّنين وآخرين - المستعدّين للاشتراك، معاً، في النضال ضدّ السياسة الحاكمة، ومن أجل السلام العادل والثابت (الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ 1976، 55-56، التشديد للكاتب).

ولا عجب، إذًا، أن نكتشف أنّ العديد ممّن شملتهم قائمة "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، منذ عام تأسيسها (1977)، انتموا في السابق إلى أحزاب صهيونيّة وشاع بين الناس بأنهم تعاونوا مع دوائر حكوميّة تحمل طابعاً "أمنيّاً". وعلى ما يبدو، رمى الحزب الشيوعيّ إلى استقطاب واحتضان هذه الشخصيّات وإبعادها عن مدى تأثير القوى الحكوميّة وعن حضان الأحزاب الصهيونيّة.

يناقش سعيد زيداني فكرة إمكانية "المواطنة" للسكان العرب في دولة إسرائيل ومضامين هذه المواطنة، وذلك عبّر وصفه للمواطنة القائمة على أرض الواقع وتلك التي يصبو إليها. يُجمل زيداني ذلك على النحو التالي:

أن تكون إسرائيل أو لا تكون، ليس هذا هو السؤال اليوم. لكن السؤال المهم اليوم هو كيف يمكن أو يجب أن تكون حتى يكون العربي مواطناً كاملاً ومتساوي الحقوق فيها [...] فالعربي في دولة إسرائيل قائم اليوم، قانونياً وعملياً على السواء، في بقعة معتمة أو نقطة عمياء (blind spot) تتقاطع في وصفها والتعبير عنها مفاهيم المواطنة مع مفاهيم الغربية، ينظر إليه أحياناً فيرى نفسه غريباً على أرض آباءه وأجداده، ويُنظر إليه أحياناً أخرى فيرى نفسه مواطناً - وإن كان من نوع متدنٍ (زيداني 1990، 42).

ويضيف زيداني قائلاً إنَّ "العرب في إسرائيل قائمون في منطقة وسطى ما بين الجنة والنار، ما بين المواطنة المتساوية والاحتلال، أو ما بين المواطنة الديمقراطية ونظام الاستبداد، وهي المنطقة المعتمة نفسها التي أشرت إليها سابقاً" (زيداني 1990، 45). ويختتم زيداني مقالته في الدعوة إلى البحث في نموذج "الحكم الذاتي الإقليمي":

[والعمل على تحقيقه، من خلال إبداع] أنماط نضالية خلاقة وجديدة، لا تستثني إقحام المجتمع الدولي، ولا تستثني العصيان المدني، ولا تستثني المقاومة النشيطة لتلك الإجراءات والممارسات التي من شأنها سدّ الطريق إليه، وعلى رأسها تلك المحاولات المثابرة لقطع الاتصال الجغرافي بين القرى والمدن العربيّة في كل من الجليل والمثلث والنقب. وإذا قيل إنَّ مطلب الحكم الذاتي سابق لأوانه في هذا الظرف، أقول في المرحلة الحاليّة، فكرة الحكم الذاتي هي 'فكرة موجهة' ليس إلا (زيداني 1990، 55).

ويرى عزمي بشارة أن أحد النقاشات التي أفرزتها حيثيات يوم الأرض تكمن في قضية الاعتراف بالسكان العرب في إسرائيل كأقلية قومية، إذ إنَّ مثل هذا الاعتراف يحمل في طياته اعترافاً بحقوقهم الجماعية، أي "الاعتراف بحقهم في إدارة شؤونهم الثقافية" (بشارة 1998، 40).

خافت القيادات العربيّة في البلاد من قوتها ومن قوّة السكان العرب التي تجلّت في "يوم الأرض"، ولهذا فلم تجرؤ على تكرار الإعلان عن إضراب عام بين السكان العرب في البلاد إلا في العام 1982، بعد أن تراكمت أحداث عديدة: غزو لبنان وتفاصيله المروّعة، وصدّامات عنيفة في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة، تردّي الأوضاع الاقتصادية، تجاهل الحكومة ومؤسسات الدولة القيادات السياسيّة والمؤسسات التمثيلية للسكان العرب، وعدم تحلّي الحكومة عن سياسة مصادرة الأراضي العربيّة ووضعها تحت سلطة المجالس الإقليمية اليهودية بغية التحكم بها وتعزيز تبعيّة السكان العرب بالدولة ومؤسساتها المختلفة. يعتقد البعض أنّ ردود فعل القيادات العربيّة تجاه "يوم الأرض" في العام 1976 اتّسمت بكونها تراجعاً كبيراً على صعيد خطابها القوميّ وتشديدها على البُعد

المدنيّ (بشارة 1998؛ سليمان 1999)، ولكن، وفي الآن ذاته، نلاحظ علوّ شأن القضية الفلسطينية والهويّة الفلسطينية في خطاب هذه القيادات. فعلى سبيل المثال، نلاحظ استعمال تعبير "الأقليّة العربيّة الفلسطينية" استعمالاً واسعاً في صحيفة "الاتّحاد" بعد يوم الأرض، كما نلاحظ استعمالها في منشورات ورسائل اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل واللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي، كما وتطرّقتا إلى الصراع العربيّ-الإسرائيليّ وإلى القضية الفلسطينية في معرض تناولهما قضايا تخصّ السكّان العرب في إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، في عودتنا إلى السؤال المركزيّ، نقول، استناداً إلى ما جاء في هذه الدراسة، إنّ الادّعاء الذي يخلص إلى أنّ خطاب القيادات العربيّة في حقبة السبعينيّات اتّسم بتشيده على البُعد القوميّ مقارنة بعدم تشديده على البُعد المدنيّ -كالادعاء العكسيّ أيضاً- هو ادّعاء يقوم على أرضيّة هشّة. فقد اتّسم هذا الخطاب بجوانبه العديدة بالتأرجح بين القوميّ والمدنيّ، وهو غير بعيد من كونه خطاباً لم ينفك من فلك الوعي المتشائل. ولكنّ ظروفًا موضوعيّة، أتينا على ذكرها في كافة فصول الدراسة، ولدت تصعيداً للصراع بين السكّان العرب والدولة. فلم تترك الدولة -بمؤسّساتها وسياساتها- منفذاً للتسوية والتوفيق بين القوميّ والمدنيّ، من جانب، ونشأ جيل جديد بين السكّان العرب لم يكن مستعداً للمضيّ قدماً في ضوء السياسة الإسرائيليّة القائمة آنذاك. ولكن الحصيّة لم تكن الخروج من حالة والدخول إلى حالة أخرى، بقدر ما تشير إلى ديمومة واقع الحال.

ملاحق

الملحق رقم 1

23.3.69

مس' 25-69/68/1

כנגד טפקד המחוז הצפוני - מר סלע הנכבד - נצרת
כבוד טפקד בפת עכו - מר ברטל הנכבד
כבוד סמל בקודת המשטרה סכנין, הנכבד.

הנדון: גנרי על התנהגות שהגה כנגד לחוק.

אדוני,

בהסתמך על המקרה שבוצע על ידי אלטוני בכתיבת טיסמאות
עוינות שלא הולמות, על אחד הקירות של בית הקברות ככפר סכנין
בליל רביעי בגיר לבן.

נשמי, בשם חנרי המועצה המקומית ונשם חושני הכפר סכנין או
מגנים מעשים אלה, טהגם מעשה פזיז של אשיים חולניים.

דעת הצנח בסכנין מגנה מקרים כאלה או מבקשים לחקור ולגלות
אח מבצעי הט ולהענישם.

חושני סכנין הרכיחו אח דגשותיהם ונאמנותם ואזרחות טובה
למדינה ואנו נוקרה כי אין להאשיט אח כל חושני הכפר לפעולה זו
ולא להכתיים אח שם התושבים בגלל טעשה יחיד.

טוב או מגנים כל פעולה מסוג זה אשר ונבוצע על ידי משהו
מחושני הכפר.

(-)

ראש המועצה המקומית.

23 آذار 1969

رقم 1/68-69-25

حضرة

حاكم لواء الشمال - السيد سليل المحترم - الناصرة

قائد منطقة عكا - السيد برطل المحترم

رقيب نقطة الشرطة في سخنين المحترم.

الموضوع: شجب واستنكار تصرف منافی للقانون

سيدي،

بما يتعلق بحدث كتابة شعارات معادية وغير ملائمة بواسطة جبر أبيض على إحدى جدران المقبرة في قرية سخنين في ليلة الرابع على يد شخص مجهول.

باسمي وباسم أعضاء المجلس المحلي وباسم سكان قرية سخنين نستنكر هذه الأعمال المتهورة والنابعة عن أشخاص مرضي.

إن موقف السكان في سخنين يشجب مثل هذه الأعمال، ونطالب التحقيق فيها والكشف عن مرتكبيها ومعاقبتهم. عبر سكان سخنين عن مشاعرهم وولائهم ومواطنتهم الحسنة للدولة، وأملنا أن لا يتم اتهام جميع سكان القرية في هذا العمل وتلطبخ سمعتهم بسبب عمل فردي.

نحن نستنكر ونشجب مجدداً كل فعل كهذا يقوم به أحد سكان القرية.

رئيس المجلس المحلي

عوض إبراهيم خلايلة

الملحق رقم 2

مذكرة اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة المقدّمة إلى رئيس الحكومة إسحق رابين

8 كانون الأوّل 1974

حضرة

السيد إسحق رابين
رئيس حكومة إسرائيل
القدس

سيدي الفاضل،

الموضوع: مشاكل المواطنين العرب في إسرائيل ومسؤولية السلطات المحليّة والحكومة على السواء

لا يغيب عن حضرتكم أنّ كل نظام تقدمي في العالم يستند اليوم إلى سلطتين، السلطة المحليّة والسلطة المركزيّة وكلتاهما على السواء أو كل واحدة بمعزل عن الأخرى مسؤولة أمام المواطن لتأمين حقّه في التقدم ومجاراة قافلة التطوّر والتحديث السريع. إنّ هذه المسؤولية مشتركة ولا مناص من ذلك لتأمين حاجيات السكّان وتوفير الخدمات الضرورية - تلك الخدمات التي جاء ذكرها في أنظمة الدولة وقوانينها. وإذا تعذّر على السلطة المركزيّة تأدية واجباتها كاملة لسبب ما، سيكون من العسير على السلطة المحليّة القيام بواجباتها.

ولأسفنا الشديد، هذا هو الحال بالنسبة للسلطات المحليّة العربيّة. فإنّ السكّان العرب، لكونهم مواطنين في دولة إسرائيل، يطالبون -وبحقّ- أن نمنحهم فرصاً للانخراط في قافلة التقدّم والتطوير الاقتصادي والاجتماعي كباقي مواطني الدولة. منذ أن حوّلت السلطة المركزيّة بعضاً من إدارة شؤون المواطنين العرب إلى السلطات المحليّة، تلك السلطات التي انتخبت بصورة قانونية أو تلقوا الدعم من جانب السلطات، تحوّلت هذه السلطات إلى عنوان لمطالب ومناشدات السكّان بغية توفير الخدمات لهم، تلك الخدمات التي وقعت في السابق

على كاهل السلطة المركزية.

من المؤسف أن تكون الميزانيات والمنح التي تقدمها السلطة المركزية للسلطات المحليّة غير كافية لتلبية الخدمات الواجب عليها تقديمها.

وبخصوص الشبه الكبير في أوضاع السلطات المحليّة العربيّة في كل أنحاء الدولة [هكذا في الأصل؛ الجملة غير مكتملة - المترجم]. وبغية منع الحسرة النابعة من تجاوزات وغياب المسؤولية، وبسبب المسؤوليات الواقعة على كاهلنا كرؤساء هذه المجالس المحليّة في القرى العربيّة المختلفة: نرى من واجبنا معالجة هذه القضايا بصورة بناءة من خلال إقامة لجنة مشتركة تقوم بتمثيل السلطات المحليّة العربيّة.

كلّنا أمل وثقة أن علاجاً بناءً لهذه القضايا ستكون ثماره تعزيز المشاعر الناجعة والقيمة لدى المواطنين على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي.

في ضوء الأسباب المذكورة أعلاه، تقدّمت اللجنة القطرية المشتركة للسلطات العربيّة لنايكم السيد يغثال ألون ولمستشاركم السيد شموئيل طوليدانو بطلب تحديد موعد بهدف الاجتماع بحضرتكم، باشتراك عدد من الوزراء تختارونهم أنتم، من ذوي صلة بالقضايا التي سنأتي على ذكرها فيما يلي لإسماعهم إياها ولمعالجتها.

إنّ الوضع القائم أدّى إلى تكوّن هوة بين شعبي الدولة، وبخاصة في الظروف الحاليّة التي نؤمن بأنها ستؤدّي إلى إحقاق السلام بين دولتنا وبين شعوب المنطقة.

وعليه، نرى من واجبنا التوجّه إليكم صراحةً وقول الحقيقة ومطالبتكم بمعالجة مشاكلنا إن ابتغينا مواطنة حسنة. ونقصد المواطنة بكلّ المسؤوليّة المنبثقة عنها.

وقبل توافر فرصة لقاءكم والتشاور معكم وبغية عدم إضاعة وقتكم فإننا نرى أنّه من المجدي أن نقدّم إليكم ملخّص القضايا التي نطالب بمعالجتها، وعلى أمل أن تناقشوها مع الوزراء ذوي الصلة بها، أملاً في أن تتوصلوا حتّى موعد اللقاء إلى حلول ملائمة.

قبل نحو ثلاث سنوات، قام وزير الداخليّة بتعيين لجنة برئاسة د. سامي جرايسي، بغية مناقشة مشاكل السلطات المحليّة العربيّة. استناداً إلى ذلك قام رئيس اللجنة السيد جرايسي بتقديم تقرير مفصّل في هذا الشأن.

إننا نطالب أن تخصّصوا بعضاً من وقتكم (بمشاركة الوزراء ذوي الصلة) لمعاينة المواضيع المذكورة في هذا التقرير.

فيما يلي ملخّص موجز للقضايا المهمّة التي تواجه السلطات المحليّة العربيّة:

1 - الزراعة والصناعة

مرّت القرى العربيّة في الستّ والعشرين سنة الأخيرة بظروف صعبة، فقد خسرت هذه القرى الكثير من أراضيها التي كانت تعتبر مصدر رزق لهم. لهذا فإنّ سكّان هذه القرى يعملون حالياً بأشغال مؤقتة، وينبغي معالجة هذا الموضوع من قبل مختصّين وتوفير

حلّ جذريّ وجريء. على هؤلاء المختصّين أن يضعوا خطة علميّة، زراعيّة وصناعيّة، لتأمين استقرار اقتصاديّ لهؤلاء السكّان.

من الواضح أنّ أفراد ألف ومئتين من العائلات العربيّة التي اعتاشت في السابق على زراعة التبغ قد فقدوا حالياً مصدر رزقهم، نتيجة للقضاء السريع أو التدريجيّ لهذا الفرع الزراعيّ، ولهذا ينبغي تطوير فرع زراعيّ جديد مكملّ أو بديل.

2 - التربية والتعليم

- 1) هناك حاجة لوضع منهاج تعليميّ جديد للمدارس العربيّة في البلاد، ولإعادة التنظيم في جهاز التربية والتعليم في المدارس الابتدائيّة، بهدف التغلب على المصاعب التي يواجهها الطلبة العرب وليتمكّنوا من الالتحاق بالمدارس الثانويّة وبالجامعات. ولتحقيق ذلك يجب دمج المتعلّمين العرب في الجهاز التربويّ العربيّ.
 - 2) إيجاد حلّ لمشكلة أزمة غرف التعليم في المدارس العربيّة، التي يتعدّر على السلطات المحليّة العربيّة حلّها، وذلك بما يتفق مع قانون التربية والتعليم الإلزامي في الوسط العربيّ والذي يعاني من نقص 4,000 غرفة حالياً.
 - 3) إنّ ميزانيات السلطات المحليّة تستطيع بشقّ النفس دفع الفائدة على القروض لتأمين بنايات المدارس. إنّ العجز في ميزانيات هذه السلطات النابع من ذلك يؤثّر تأثيراً شديداً السلبيّة في توفير الخدمات المختلفة للمواطنين.
- 3) هناك ضرورة لإعادة تنظيم الدائرة العربيّة في وزارة التربية والتعليم من جديد تقوم على أسس أكثر تقدّميّة، إذ على هذه الدائرة أن تلائم نفسها بصورة تمكّنها من تحمّل المسؤولية الملقاة على عاتقها على الصعيدين التربويّ والإداريّ.

3 - الصحّة

بالرغم من جميع المساعي في هذا المضمار، ثمة ضرورة للعمل الدؤوب ابتغاء تحسين جهاز الصحّة في القرية العربيّة، على صعيد مبناه الداخليّ، والتاريخيّ والاجتماعيّ، فهناك مشاكل صحّيّة جمّة وعسيرة أكثر، وهناك حاجة مستعجلة لتخطيط شامل لحلّ مشكلة تصريف المجاري المتفاقمة ومشكلة النظافة العامّة.

إنّ السلطات المحليّة العربيّة، في ضوء أوضاعهم الماليّة المأزومة، لا تستطيع العثور على حلول لهذه المشاكل، على الرغم من أنها المسؤولّة عنها بصورة مباشرة. معروفة لديك حقيقة الفجوة الهائلة القائمة على صعيد المنح [الحكوميّة] للشخص التي تمنحها وزارة الداخليّة للسلطات العربيّة قياساً إلى تلك الممنوحة للسلطات اليهوديّة. تمنح الحكومة السلطات اليهوديّة مبلغاً يتراوح بين 70 ليرة و 250 ليرة للفرد الواحد، بينما تمنح الفرد في السلطات المحليّة العربيّة مبلغاً يتراوح بين 7 ليرات و 10 ليرات. إنّ هذه الأرقام تشير إلى أمور عديدة، وتكفي أن تلفت انتباهك إلى الإجابة عن التساؤل حول سبب عجز السلطات المحليّة العربيّة توفير جميع الخدمات للمواطن بما يتناسب مع الإنسان

المتقدّم في دولة متقدّمة.

إنّ المواطنين العرب مستعدّون للمساهمة في مشاريع التطوير المختلفة في قراهم، ولدفع ضرائب إضافية، وهم يدفعون فعلاً. إنّ هدفنا هو بناء قرانا بحيث تشكل أساساً قوياً للتعایش بسلام بين شعبينا. إنّ تقدّم القرية العربيّة هو بمثابة خدمة صادقة للغاية [لتعزيز] العلاقات بين الشعبين، وللدولة وللأخلاق اليهوديّة بصورة عامّة.

4 - مناطق نفوذ السلطات المحليّة العربيّة

إنّ حدود مناطق نفوذ السلطات المحليّة العربيّة لا تشمل جميع الأراضي التابعة لهذه السلطات. ففي حالات عديدة، هناك وضع بموجبّه تقدّم سلطة محليّة عربيّة ما خدمات مواطن ضمن حدود سلطتها، وهو يدفع ضرائب على أراضيه لصالح سلطة يهوديّة مجاورة حيث تقع أراضيه ضمن مناطق نفوذها.

إنّ مطلبنا هو توسيع مناطق نفوذ السلطات المحليّة العربيّة بصورة منصفة وعادلة أكثر.

5 - خرائط هيكلية

ليس هناك خرائط هيكلية مصادق عليها لجميع القرى العربيّة تقريباً. فهناك خرائط هيكلية قيد الإعداد وتحوّل من مؤسّسة إلى أخرى. بغياب حل لهذه القضية، فإنّ هذا الوضع يؤدّي إلى انعدام النظام والتخطيط في البناء في القرى. إنّنا نطالب بإنهاء معالجة الخرائط الهيكلية. كذلك نطالب بأن تُمنح السلطات المحليّة العربيّة فرصة إقامة لجان بناء وتخطيط كما ينصّ على ذلك القانون.

6 - ضريبة الأملاك

استناداً إلى اتّفاق حديث أبرم بين مركز السلطات المحليّة ووزارة الماليّة، تقوم الحكومة بجباية هذه الضريبة [من المواطنين]، وبناءً على هذه الاتّفاقية على الحكومة تحويل جميع المبالغ التي تُجبي، بعد حسم رسوم الجباية والمصاريف الأخرى، [لصالح السلطات المحليّة]، ولكن ما تحصل عليه السلطات العربيّة حالياً هو جزء صغير جداً ممّا تجري فعلياً جبايته. إنّنا نطالب بتصويب هذا التشويه الواقع، أو أن يتحوّل هذا الأمر لمعالجة السلطات المحليّة العربيّة بصورة مباشرة.

7 - اللغة العربيّة

اعترفت الكنيسة باللغة العربيّة لغةً رسميّة. حالياً هناك وضع فيه لا يتقن غالبية المنتخّبين للسلطات المحليّة العربيّة في البلاد اللّغة العبريّة جيّداً. وعليه، فإنّنا نطالب بأن تكون المراسلات بين الوزارات المختلفة والسلطات المحليّة العربيّة باللغة العربيّة إلى جانب اللغة العبريّة.

8 - قانون ضريبة تمويل الشراء لعام 1974

كتاب القوانين 744. حالياً يفرض هذا القانون على أصحاب أملاك كانوا في السابق مزارعين،

ولأسباب مختلفة تحولوا إلى عمال، يفرض عليهم دفع ضريبة على أملاكهم التي يستخدمونها بغرض توفير دخل إضافي مكمل. إننا نطالب إعفاء أولئك الذين جاء دخلهم من الزراعة ليكمل دخلهم الذاتي. إن من شأن هذا القانون بصورته الحالية أن يفضي إلى القضاء على أملاك أشخاص كثيرين خلال سنين قليلة.

قمنا في هذه الرسالة بالتشديد على بعض من المشاكل. إن مشاكل السلطات المحليّة العربيّة تقتضي بحثاً شاملاً، ليس هذا هو المكان لذلك. إننا نأمل أن تقوم الحكومة، بأعضائها المختلفين ذوي الصلة المباشرة بالموضوع، بتوفير حلول ملائمة لمشاكل الوسط العربيّ المختلفة. إننا نقترح في هذا المقام إقامة لجنة خاصّة بمشاركة اللجنة القطريّة للسلطات المحليّة العربيّة، تهدف إلى معالجة الموضوع من مختلف جوانبه والوصول إلى حلول لجميع القضايا التي أثرت هنا.

نتمنى لك النجاح في مهمّتك الجليّة، ونأمل أن تتعرّز أوامر الصداقة والسلام بين الشعبين أكثر فأكثر.

باحترام

اللجنة القطريّة للسلطات

المحليّة في البلاد

الملحق رقم 3

قرارات مؤتمر الدفاع عن الأراضي

18 تشرين الأوّل 1975

يستنكر المؤتمر القطري الشعبي المنعقد في الناصرة بتاريخ 18 تشرين الأوّل 1975 إجراءات الحكومة الإسرائيليّة التي تستهدف مصادرة المزيد من أراضي المواطنين العرب في الجليل والمثلث والنقب ويطالب بإبطال هذه الإجراءات والمخططات الحكومية التي يجري تنفيذها بأسماء مختلفة ومنها التطوير وتوزيع السكّان وغيرها.

إنّ الأساليب التي تعامل بها السلطات المسؤولة المواطنين العرب تؤلّف جزءاً من سياسة الحكومة منذ قيام الدولة. وتشمل هذه السياسة مختلف الميادين الاجتماعية والسياسيّة والاقتصادية، وتجد هذه الأساليب تعبيراً لها في مجالات العمل والخدمات المدنية والحقوق القومية.

هذه السياسة تتعارض مع حقوق المواطنين العرب في وطنهم وتناقض ميثاق حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية والمساواة. إنّ التعايش بين مواطني الدولة الواحدة يفرض العدالة والمساواة في الحقوق بين الشعبين العربيّ واليهودي. ويخدم مصلحة السلام الحقيقي بين إسرائيل والأقطار العربيّة.

يعلن المؤتمر أنّ المواطنين العرب في إسرائيل يتمسكون بحقوقهم التامّة على أساس مبادئ المساواة ويتطلّعون نحو السلام العادل والثابت بين إسرائيل والأقطار العربيّة. ويمدّون يد التعاون مع جميع القوى اليهودية التي تؤمن معنا بأنّ هذا السلام لا يقوم إلاّ على أساس التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن بما في ذلك انسحاب إسرائيل الكامل من المناطق العربيّة التي احتلتها في حزيران 1967 وعلى أساس احترام الحقوق القومية المشروعة للشعب العربيّ الفلسطينيّ ودولة إسرائيل.

إنّ المؤتمر القطري الشعبي الممثل لكافة الاتجاهات بين الجماهير العربيّة والذي تؤيّدته قوى تقدمية ومحبة للتعاون بين الشعبين، يرفض مخططات تجريد الفلاحين العرب من أراضيهم وتحويل الشعب العربيّ في إسرائيل إلى شعب بلا وطن بحجّة "التطوير" و"التصنيع" و"الإسكان".

يعلن المؤتمر أنّ الجماهير العربيّة لا تعارض التطوير. وقد عقد المؤتمر لمقاومة استملاك ومصادرة أراضي الفلاحين والسكّان العرب وخنق قراهم لتوسيع مستوطنات يهودية وإقامة غيرها على حساب الأراضي العربيّة وبدوس حقوق السكّان العرب.

ويؤكّد المؤتمر، بشكل خاص، رفضه الاستيلاء على الأراضي العربيّة بحجّة إقامة مناطق استيطان في الجليل والمثلث والنقب على أراضي التوفانية ويراكا والمكر وجديدة ومعليا وكفر ياسيف في الجليل

الغربي. ويرفض المؤتمر الاستيلاء على أراضي الرينة وكفر كنا وعين ماهل والمشهد ويافة الناصرة، ومدينة الناصرة، في الجليل الجنوبي والأوسط. كما يستنكر الاعتداء على أراضي باقة الغربية وأم الفحم وقراها والطيبة وغيرها في المثلث.

يستنكر المؤتمر في الوقت ذاته بكل شدة إجراءات السلطات لتجريد عرب النقب من أراضيهم ومراعيهم ويطالب الحكومة بالاعتراف بملكية تلك الأراضي التي يملكونها ويتصرفون بها منذ أقدم الأزمنة.

يحتج المؤتمر على سياسة ضم أراضي قرى عربية، بنقلها من مناطق نفوذ السلطات المحليّة العربيّة إلى مناطق نفوذ المجالس البلدية والمحليّة والمنطقية [المقصود "الإقليمية"] اليهودية تمهيداً للاستيلاء عليها. ويرفض المؤتمر رفضاً باتاً مشروع التنظيم الشمال للجليل ويطالب السلطات المسؤولة بإقرار الخرائط الهيكلية التي قدمتها السلطات المحليّة العربيّة والتي مضى على تقديمها عشرات السنين.

يعلن المؤتمر عن استنكاره الشديد للتعديل الذي أدخل في سنة 1972 على قانون ضريبة الأملاك وصندوق التعويضات والذي يعتبر الأراضي الزراعية أراضٍ معدّة للبناء ويفرض على أصحابها الفلاحين العرب، دفع آلاف الليرات بشكل ضرائب على كل دونم أرض زراعية. ويطالب الحكومة إعادة القانون إلى ما كان عليه في سنة 1971 أو استثناء القرى العربيّة من أحكام القانون الجديد طالما أن الأرض لا تزال مشجرة أو مستعملة للزراعة ولم تستعمل للبناء فعلاً.

إنّ قرانا تتفجّر بسكانها ولا تستطيع أن تستمر في العيش ضمن مسطّحات القرى القديمة ولهذا فالمؤتمر يطالب السلطات بتوسيع مسطّحات البناء في كل قرية لإقامة المساكن عليها. ويطالب المؤتمر الحكومة إعداد وتنفيذ مشاريع إسكان شعبية ورخيصة في القرى العربيّة لحل مشكلة المساكن وتمكين القرويين من السكن الإنساني في قراهم.

إنّ المؤتمر يستنكر الأساليب التي تتبعها إدارة أراضي إسرائيل باستغلال أزمة السكن وضيق الأرض المرخص بها للبناء في القرى العربيّة للاستيلاء على مساحات واسعة من الأرض المصادرة أصلاً من أصحابها. فهي مقابل التنازل عن مئات من الأمتار في المناطق المخصّصة للبناء في القرية تطالب مقابلاً لها عشرات الدونمات من تلك الأراضي الواقعة خارج مسطّحات البناء.

إنّ السلطات مسؤولة عن تخصيص مساحات للسكن لمواطنيها العرب واليهود على السواء، وبأسعار أسمية وليس الاتجار بهذه المساحات وجعلها وسيلة لتجريد القرويين من أراضيهم. يعبر المؤتمر عن استنكاره وسخطه للإجراءات الإدارية والقضائية التي لجأت إليها الحكومة للاستيلاء على أراضي القرى المشاعية والتي سجّلت باسم هذه القرى في عهد الانتداب مثل قرى يافة الناصرة وعين ماهل وطرعان وإكسال والمغار ودبورية ويطالب المؤتمر الحكومة بالاعتراف بملكية المجالس المحليّة لهذه الأراضي لكي تتمكّن هذه المجالس من استعمال هذه الأراضي للمنافع العامّة ولمشاريع الإسكان. إنّ السلطات قد استولت على الأراضي التي تمّ تسجيلها باسم حكومة الانتداب والآن تحاول الاستيلاء على الأراضي التي تمّ تسجيلها باسم المندوب السامي عن طريق الأمانة لصالح ولمنفعة هذه القرى. إنّ المؤتمر يرفض رفضاً باتاً وقاطعاً كل جزء من إجراءات المصادرة والاستملاك ويعلن أنّ الجماهير

العربيّة لن تسكت على الضم ولن تستسلم لسياسة خنق قراها وإفكارها وتجريدها من أراضيها وتثريد أهلها. إنّ الجماهير العربيّة ستواصل نضالها بكل ما أوتيت من قوّة لإفشال هذه السياسة الغاشمة وضد هذا الخطر الذي يهدّد كيانها القوميّ واليوميّ.

إنّ المؤتمر يرى أنّ الحكومة مطالبة بالحدّ من استغلال الجهاز القضائيّ لمصادرة المزيد من الأراضي العربيّة.

يقرّر مؤتمرنا الشعبيّ تأليف لجنة متابعة للعمل على تنفيذ قرارات المؤتمر والاتصال بجميع المؤسّسات المختصّة في سبيل إبطال مشاريع مصادرة الأراضي العربيّة في إسرائيل.

يقرّر المؤتمر أنّ تتألّف لجنة المتابعة من أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر وممثلي اللجنة القطرية لمؤتمر السلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل على أن يكون باب اللجنة مفتوحاً لضم ممثلين عن هيئات ومناطق في البلاد لم تمثّل في هذه اللجنة.

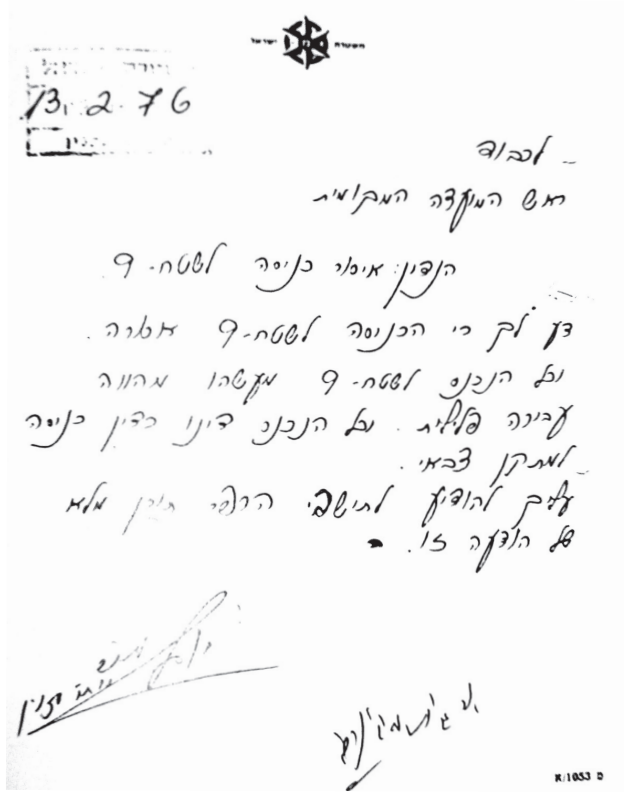
يعلن المؤتمر شكره وتقديره لشعور التضامن الذي أبداه شخصيات وممثّلون عن مختلف الهيئات اليهودية التي ساهمت هنا في المؤتمر ويناشد الرأي العام الإسرائيليّ بأن يفهم قضيتنا المؤلمة المتعلقة بضياح الأرض ويدعوها إلى تقديم يد العون والتأييد لدفاعنا العادل عن أرضنا التي تعني كل شيء بالنسبة لنا، عملاً بروح المساواة والديمقراطية في إسرائيل التي تستجيب لندائنا هذا ويعلن أنّ باب لجنة المتابعة سيكون مفتوحاً لمثلي الأرض التي أقيمت في الجهات وبالدرجة الأولى التنسيق مع اللجنة القطرية لمؤتمر رؤساء المجالس المحليّة العربيّة ويلقي المؤتمر على عاتق لجنة المتابعة إعداد مذكرة وافية يجري تقديمها إلى رئيس الحكومة للمطالبة بإبطال مشاريع المصادرة والضمّ وضريبة الملك غير العادل وجميع أشكال التمييز والإجحاف بحقوق العرب في إسرائيل.

المؤتمر يدعو لجنة المتابعة لاتخاذ مختلف النشاطات المشروعة القضائية والشعبية لتحقيق أهداف المؤتمر ومنع مصادرة الأراضي العربيّة.

إنّ المؤتمر يدعو الجماهير العربيّة في إسرائيل إلى المحافظة على وحدة الصفّ في الدفاع عن أراضيها وحقوقها، كما يناشد السلطات المحليّة العربيّة بالقيام بكل عمل مشروع دفاعاً عن الأرض في قراهم ومدنهم.

يقرّر المؤتمر إرسال وفد عن المؤتمر إلى الكنيست للاتصال بجميع الكتل البرلمانية وسوف تقوم لجنة المتابعة بإرسال طلب إلى الكنيست لتحديد موعد لهذه المقابلة على أن يؤلّف من أعضاء لجنة المتابعة وممثلي لجان الدفاع عن هذه القرى.

الملحق رقم 4



شرطة إسرائيل
13 شباط 1976

حضرة المجلس المحلي

....

الموضوع: "منع الدخول للمنطقة 9"

ليكن معلومًا لديكم أنّ الدخول للـ "منطقة 9" ممنوع. كلّ من يدخل المنطقة "9" يعتبر عمله هذا مخالفة جنائية. إنّ كلّ من يدخل إلى المنطقة "9" يعتبر وكأنّه دخل منشأة عسكرية.

عليك تبليغ سكّان القرية بمضمون هذا التبليغ.

الملاحق رقم 5

دولة إسرائيل
وزارة الداخلية
دائرة لواء الشمال
20 شباط 1976

حضرة
رئيس مجلس سخنين المحلي
رئيس مجلس عزابة المحلي
رئيس مجلس دير حنا المحلي

السيد المحترم،

الموضوع: جلسة

رداً على برقيتكم من يوم 19 شباط 1976، فإنكم مدعوون بهذا إلى جلسة مع حاكم لواء الشمال، يوم الأربعاء (3 آذار 76)، في تمام الساعة 10:00 في مكتبه [الكائن في] منطقة المكاتب الحكومية في نتسرات عيليت.
الرجاء الالتزام بالوقت.

باحترام
جانيت عطار
سكرتيرة حاكم لواء الشمال
دائرة الحكومة، ص.ب. 595
نتسرات عيليت 17105

الملحق رقم 6

بيان لجنة المتابعة القطرية للدفاع عن الأراضي

1 آذار 1976

"يوم الأرض يومنا"

أيها المواطنين،

قرّرت الحكومة في جلستها، يوم الأحد 29/2/76، تنفيذ مخطّطها لمصادرة 20 ألف دونم في الجليل، تزعم إدارة أراضي إسرائيل أنها تمتلك القسم الأكبر منها.

وإزاء هذه الهجمة الجديدة لانتزاع ملكية الأرض من المواطنين العرب، فقد قرّرت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي التصدي بكل قوّة لهذا القرار واتخاذ جميع الإجراءات لإبطاله.

ولا يخفّف من فداحة هذا الأمر ما ادعته الحكومة بأنّ قسماً من الأراضي المصادرة هو ملك للإدارة أراضي إسرائيل أو لبعض اليهود. وإنّ ما يدلي به المسؤولون من تصريحات ليس إلّا من باب التضليل، لأنّه إذا كانت الأرض المنوي مصادرتها هي ملك للحكومة فما الداعي لمصادرتها مرّة أخرى.

ما بالنسبة لما نشر بأن بعض الأرض المصادرة يخصّ المواطنين اليهود، فما ذلك إلّا من باب إخفاء الحقائق وتبرير مصادرة الأراضي العربيّة.

ومن الجدير بالذكر أنه في الخمسينات وفي الستينات استولت الحكومة على مساحات واسعة من أراضي العرب الزراعية وغير الزراعية، حتّى بلغت حدود المصادرة مسطّحات البناء في معظم القرى العربيّة، وصارت أقساماً من الأرض داخل قرانا العربيّة ملكاً لإدارة أراضي إسرائيل.

ومن سخریات التطوير أنّ الحكومة بعد أن استولت على مساحات واسعة من الأرض لإقامة كرمئيل والناصرية العليا وملوت، تتذرّع الآن بالحاجة لمصادرة أراض جديدة لخلق مجال حيوي لهاتين البلديتين وملوت.

وبإقامة استيطان جديد على أرض مصادرة جديدة، يتبعها في سلسلة المصادرات، الضرورة لخلق

مجال حيوي للاستيطان الجديد بمصادر جديدة والحبل على الجرار.

فمشروع تطوير الجليل، كما جاء في نشرة وزارة الزراعة الشهرية في تشرين الثاني 1975 يكشف النقاب عن النوايا الحقيقية للمصادرة التي هي بعيدة كل البعد عن التطوير. جاء في هذا المشروع:

"... هناك مشكلة خاصة في الجليل هي ضآلة عدد السكان اليهود بالنسبة لغير اليهود الذين يكونون 70 بالمائة من مجموع السكان... وفي سنة 1973 كان في الجليل 62 ألف يهودي مقابل 147 ألف غير يهودي بالإضافة إلى 40 ألفاً آخرين من غير اليهود يقيمون في أطراف الجليل..."

"وإنّ انعدام المغريات لجذب السكان اليهود إلى هذه المنطقة في سنوات 1960-1970 جعلت نسبة تزايد السكان اليهود في الجليل، أقل نسبة في البلاد".

ويتحدّث المشروع المذكور أيضاً أنّ من أهدافه، بل أنّ هدفه الرئيسي هو تحويل الجليل إلى منطقة تسكنها أكثرية يهودية، وتأمين ازدياد انتشار السكان اليهود في الجليل ووضع أسس اقتصادية لهم، ولما سيتم إضافته في المستقبل عليهم.

هذه هي أهداف مشروع تطوير الجليل المعلنة رسمياً والتي لا ذكر فيها لأيّ تطوير يشمل السكان العرب، فالمشروع يتحدّث بصراحة عن أنّ:

"المهمة الرئيسية لهذا المشروع هي تحويل الجليل إلى منطقة ذات أكثرية يهودية - ويجري تنفيذ هذا المشروع على مرحلتين. واحدة قريبة حتّى 1980 وأخرى لاحقة حتّى سنة 1990".

إنّ لجنة المتابعة القطرية للدفاع عن الأراضي إذ تعرب عن رفضها لبرنامج مصادرة الأراضي الحكومي تطالب:

1. وقف جميع مشاريع المصادرة للأراضي العربية وإقامة مشاريع التطوير المزعومة على ما تملكه الحكومة من أراضٍ استولت عليها ولم تستغل بعد.
2. إعطاء مجال حيوي لقرناً العربية ومدننا بإرجاع الأراضي التي تمّت مصادرتها، ووقف مصادرة أراضٍ جديدة تحت أيّ اعتبار.
3. اعتبار الأراضي العامّة - "المتروكة" - في القرى العربية المسجّلة باسم المندوب السامي البريطاني، ملكاً للقرى العربية وإلغاء مصادرتها.
4. إلحاق الأراضي المشاع والموات والوعرية المحيطة بالقرى العربية في مجال اختصاص مجالس هذه القرى أسوة بالمناطق اليهودية.
5. توسيع مسطّحات البناء في القرى العربية لاستيعاب النمو السكاني، ووقف عملية الإبتزاز، بمقايضة عشرات الدونمات في الأراضي الزراعية ثمناً لقطعة أرض للبناء كما يجري الآن.
6. إلغاء ضريبة الملك والشراء عن الأراضي الزراعية إلى أن يتمّ تأهيلها للإسكان بالتخطيط وشقّ الطرق إليها وإدخال الماء والكهرباء، واعتبارها حتّى يتمّ ذلك التطوير أرضاً زراعية لمقتضيات الضريبة.

أيها المواطنين،

إنّ نضالكم العنيد والمثابر، بحق، دفاعاً عن أراضيكم، وعن مئوى أمواتكم، قد اضطر الحكومة وإدارة أراضي إسرائيل إلى تأجيل عمليات المصادرة في كفر قاسم ومعليا والمنطقة المسماة منطقة 9 في سخنين وعزابة ودير حنا وفي قرى كسرى وأراضي التوفانية.

إنّ وحدة الصف، والالتفاف حول لجنة المتابعة القطريّة للدفاع عن الأراضي ومجالس السلطات المحليّة يجعل نضالكم أشدّ فعالية وتأثيراً.

ولمواجهة الخطر الداعم الذي يلوح شبحة فوق أراضيكم نتيجة لقرار الحكومة الأخير، وتعبيراً عن معارضتكم بهذه السياسة التي تنطوي على التمييز والإجحاف بحقوق الجماهير العربيّة، قرّرت لجنة المتابعة القطريّة للدفاع عن الأراضي، الإعلان عن يوم الأرض، سيكون يوم احتجاج وإضراب عام لجميع المواطنين العرب في إسرائيل، تتوجّه فيه مئات الوفود إلى الكنيسة في مظاهرة جبّارة للإعراب عن احتجاجها على المصادرة، ولطالبه الكنيسة بإبطال قرار الحكومة وبتشريع قانون يضمن حقوق الإنسان العربيّ في دولة إسرائيل.

ونحن على ثقة بأنّ أوساطاً ديمقراطية يهودية مختلفة تأزر نضالكم، بقدر ما تصرّون أنتم على حقوقكم.

فلنستعد ليوم الأرض أفراداً وجماعات وهيئات ولجان ومجالس محليّة وبلدية.

إنّ نضالكم هو نضال عادل، فليسمع الرأي العام في هذه البلاد وفي العالم صرخة الرأي العام في هذه البلاد وفي صرخة الأرض تدوي، من أجل تحقيق العدالة والمساواة للعرب في إسرائيل.

لجنة المتابعة القطريّة للدفاع عن الأراضي

حيفا 1 آذار 1976

الملحق رقم 7

المجلس المحلي دير حنا

المجلس المحلي سخنين

المجلس المحلي عرّابة

24 آذار 1976

حضرة

السيد أشرف بن نتان
مستشار وزير الأمن
تل أبيب

سيدي الفاضل،

الموضوع:

المنطقة رقم 9 - ملخص اللقاء

رداً على رسالتكم من يوم 26 شباط 1976

(والتي استلمناها اليوم 22 آذار 1976)

استلمنا اليوم نسخة عن ملخص الاتفاقية التي أبرمت في مكتبكم بين ممثلي مجالسنا المحلية وبين حضرتكم. بعد التمهيص في مضمونه وبالمخطط المرفق، عقدنا اليوم جلسة عاجلة بين رؤساء وأعضاء المجالس المحلية الثلاثة بغية مناقشة مضامين ملخص الاتفاقية المذكور أعلاه، وعليه نذكر حضرتكم بالأمر التي اتفقنا عليها:

1. إن هذا الملخص مناقض تماماً للملخص الذي توصلنا إليه في مكتبكم في جلستنا المذكورة.
(أ) جاء في المادة رقم 1 أن المنطقة هي بمثابة منطقة تدريبات عسكرية مغلقة منذ العام 44. إن هذه المعلومة مغلوبة بالملغ، لأنّ هذه المنطقة لم تكن مغلقة قط، وأن المزارعين قد فلقوا أراضيهم في هذه المنطقة منذ قبيل هذا التاريخ حتى يومنا.
(ب) بالنسبة للمادة رقم 2، البند رقم أ، إن الغاية هي منع وقوع ضحايا بشرية، ولهذا فإنّ الطريق الأمثل لذلك هو العثور على منطقة غير زراعية ومستعملة على أيدي أصحابها.
(ت) بالنسبة للمادة رقم 3، هنالك عدم ملائمة بين بندي هذه المادة، حيث إنّه لا يمكن فلاحه أرض زراعية بحرية وفي الوقت ذاته السماح للجيش بإقامة تدريبات عليها. إن هذين الأمرين متناقضان ولا يتماشيان معاً.
2. بخصوص المادة 4.1: إننا نرى منح تأشيرات دخول شخصية سنوياً أمراً زائداً، وذلك على

الرغم من حقيقة أنّ الحديث دار حول تأشيرات دخول جماعية سنوية تمنحها السلطات المحليّة. وكذلك نُكر أنّ حديثنا سُجّل ومطالبنا حول إلغاء المنطقة رقم 9، وضرورة نقل التدريبات وضمّ الأراضي إلى مناطق نفوذ السلطات المحليّة في المنطقة.

3. بخصوص المادة 4.2: إنّ إغلاق منطقة ب وتكثيف وتيرة التدريبات هي بمثابة خطوة لإغلاق المنطقة وتحضيرها للمصادرة.

(أ) لا يتماشى التقسيم (للمنطقتين أ و ب) مع الملخص الذي جرى التوصل إليه مع ممثلي المجلس.

(ب) إنّ الجهة الشماليّة للمنطقة ب هي بملكية سكّان القرى، وإن تمّ إغلاق المنطقة ب، ماذا سيكون مصيرها؟

في ضوء ما جاء أعلاه، لا تتفق مع هذا الملخص، ونرى فيه تجاوزًا خطيرًا للملخص الاتّفاق الذي توصلنا إليه معًا.

باحترام

المجلس المحلي دير حنا

المجلس المحلي سخنين

المجلس المحلي عرّابة

الملحق رقم 8

30 آذار 1976

الرقم: 5/26

محضر جلسة طارئة لمجلس عرّابة المحلّي
في بناية المجلس الساعة 12 ظهرًا

الحضور

1. محمود نعامنة - رئيس المجلس
2. محمد العبري - القائم بالأعمال
3. عبد الرؤوف كناعنة - نائب
4. فضل نعامنة - نائب
5. محمود العرّابي - عضو
6. مصطفى الزيدان - عضو

الغياب

1. خالد موسى محمود - عضو
2. عمر السعدي - عضو
3. ياسين ياسين - عضو

الموضوع: الأمن العام وحفظ النظام في القرية وإبطال منع التجوّل

ذكر رئيس المجلس أنه تلقّى إنذارًا من القائد العسكري لمنطقة الشمال يطلب فيه من المجلس حفظ النظام والأمن في القرية حتّى الساعة الواحدة، حتّى يتمكّن القائد العسكري إلغاء منع التجوّل وإخراج الجنود من مسطح القرية.
قرار: تقرّر بالإجماع إعلان بيان لأهالي القرية لحفظ النظام والهدوء من هذه اللحظة.
وفيما يلي البيان:
إلى أهالي عرّابة

استمعوا إلينا جيدًا، إنّه بعد اجتماع رئيس المجلس مع القائد العسكري لمنطقة الشمال يطلب من الآباء والأمهات المحافظة على نظام منع التجوّل وعدم الخروج من البيوت حالاً والمحافظة على الأمن والهدوء حتّى تتمكن من إخراج الجيش من المنطقة. نرجوكم حالاً تلبية هذا الطلب حفظاً على سلامة الجمهور وحتّى نُخرج الجيش والقوآت الأخرى من القرية. إنّ الوضع لا يطاق، يُطلب منكم الالتزام في البيوت من هذه اللحظة.

الملحق رقم 9

31 آذار 1976

نطالب بلجنة تحقيق في الاعتداء الدموي على السكان العرب

أيها المواطنين،

جرائم القتل والاعتداءات التي وقعت على المواطنين العرب يوم 30 آذار يجب ألا تمرّ بدون جواب. لقد طالبنا بتأليف لجنة برلمانية وشعبية للتحقيق في هذه الجرائم وتحديد مسؤولية الذين ارتكبوها .. ولهذا السبب نتوجه إليكم وإلى جميع المتضررين بإعداد شهادات على القسم يبين فيها أصحابها كيف وقع العدوان عليهم وحجم الأضرار الذي لحق بهم جسماً ومادياً.. لقد أصبح معروفاً أنه بالإضافة إلى الشهداء الذين سقطوا برصاص قوات الأمن، وفي ظروف تدين الفاعلين، هناك اعتداءات وقعت على سكان القرى وكثيرون أصيبوا بجراح، ولحقت بملكاتهم الأضرار.

1 - إننا نتوجه إلى جميع العمّال العرب الذين فصلوا من أعمالهم كإجراء انتقامي لاشتراكهم في إضراب 30 آذار أن يرفضوا مغادرة أماكن أعمالهم بدون إشعار خطّي بالفصل عن العمل بسبب اشتراكهم في الإضراب، وذلك لمطالبة مدراء الهستدروت ومجالس العمّال بالقيام بالتزاماتهم لإعادتهم إلى أعمالهم.

3 - إننا نتوجه إلى ذوي المعتقلين الذين لم يتمّ الإفراج عنهم أن يتقدّموا بأسرع وقت ممكن بمعلومات عن أبنائهم المعتقلين ومواعيد اعتقالهم وأماكن اعتقالهم إذا أمكن. والرجاء التوجه بهذه المعلومات إلى المسؤولين في اللجان المحليّة للدفاع عن الأرض وإلى رابطة المحامين الديمقراطيين لإيصالهم إلى اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي .. وفي الأماكن التي لا يوجد فيها لجان محليّة التوجه مباشرة إلى اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي. وتتوجه اللجنة ببناء خاصّ إلى السلطات المحليّة والبلدية العربيّة لأنّ تساهم في هذا المجهود، للكشف عن الحقيقة أمام لجان التحقيق حين تتألف وأمام القضاء.

وتعلن اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي أنّ المحامين الديمقراطيين العرب على استعداد لتبني قضايا الشعب أمام القضاء ولجان التحقيق لإظهار الحقيقة وإعادة الحقوق لأصحابها، ومن أجل الإفراج عن المعتقلين ومعاقبة المسؤولين عن الأضرار التي لحقت بالجمهور، وقد بدأ فريق منهم العمل فعلاً في قرى سخنين وعزّابة ودير حنا.

إننا نطالب اللجنة التنفيذية للهستدروت بالتدخل الفوري للدفاع عن العمّال العرب الذين فصلهم أصحاب الأعمال العنصريين من أعمالهم ومنع استفحال هذا الاعتداء السافر على حقوق العمّال العرب.

وتناشد اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي القوى الديمقراطية والمتعلقة اليهودية للتضامن مع

نضالنا العادل وتدعم مطالبنا بتأليف لجان التحقيق البرلمانية والشعبية والقضائية لنضع حدّ
لسياسة العدوان والتمييز القوميّ..
لنواصل نضالنا السلمي الديمقراطي العادل بوحدة صفّ ويقظة عالية وبكل إصرار من أجل الغاء
إجراءات مصادرة أراضينا وللدفاع عن حقوقنا المشروعة.

31 آذار 1976

لجنة المتابعة القطريّة للدفاع عن الأراضي

للمراجعات: حيفا، ص.ب. 1866.

ملحق رقم 10

مذكرة اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل

24 أيار 1976

حضرة

رئيس الحكومة
السيد إسحق رابين

سيدي رئيس الحكومة،

منذ لقائنا قبل نحو سنة ونصف السنة، حيث كشفنا عن المشاكل التي تواجه السلطات المحليّة العربيّة في الدولة، وأشرنا إلى مشاكل عينية تجب معالجتها، كالتربية والتعليم، والزراعة، والصناعة، والخرائط الهيكلية، وتخصيص أراضٍ للبناء وقضايا أخرى جارية. لقد شدّدنا في هذا اللقاء على أنّ المشاكل التي نشير إليها هي بمثابة جزء فقط من المشاكل التي تواجه السلطات المحليّة العربيّة في الدولة، وقد تقدمنا باقتراح إنشاء لجنة مشكّلة من عدة وزارات وباشترك اللجنة القطرية للسلطات المحليّة العربيّة، بغية مناقشة المشاكل والوصول إلى حلّ لجميع المشاكل التي يواجهها الوسط العربيّ في الدولة، في سبيل سدّ الفجوة على الصعد الاجتماعيّة والتربوية والاقتصادية التي تؤدّي إلى تفاقم الإحساس بالتمييز.

إنّ التحسّن الوحيد الحاصل منذ ذلك الحين هو في إطار حجم منّح وزارة الداخلية التي تُحوّل للسلطات المحليّة العربيّة. فقد كُبر حجم مبالغ المنّح، ولكن تجدر الإشارة إلى أنّه بالرغم من كِبَر مبالغ المنّح نحو خمس أو ستّ مرّات بالمعدّل في العام 75، قياسًا إلى ما كان الحال في العشرين سنة السابقة، فإنّ هذا الكِبَر قد تآكل نتيجة التغيّرات والتضخّم الماليّ المتسارعة في هذه السنين. في الحقول الأخرى، لم يكن ثمة تقاعس في سبيل جسّر الهوة فحسب، في مستوى الخدمات والتطوير، بين مواطني الدولة العرب ومواطنيها اليهود، وإنّما أفضى هذا التقاعس إلى توسيع الفجوة وتراكم مشاعر الحسرة.

سيدي رئيس الحكومة،

لم يكن هنالك غياب للعمل لجسر الهوة على صعيد الخدمات، وفي مستوى التربية والتعليم وفي مستوى الحياة العام، فحسب، وإنّما اتّخذت الحكومة خطوات تعتبر الأكثر إيلامًا، وهي مصادرة أراضٍ عربيّة في الجليل والمثلث.

إنَّ العرب مواطني الدولة، وهم المؤمنون بأنَّه لا بديل للتعايش والحياة المشتركة بسلام وتفاهم متبادل بين العرب واليهود في دولة إسرائيل، لا يمكنهم التسليم بمثل هذه المصادرة للأراضي باتجاه واحد، المستمرَّة منذ ثمانين وعشرين سنة منذ إقامة الدولة. فإنَّ الأراضي العربيَّة تصادَر بطرق مختلفة وغريبة، كالمصادرة لأغراض عامَّة أو أمنيَّة أو نتيجة لتنظيم الأراضي. واسمح لنا بالإشارة هنا إلى أنَّ تنظيم الأراضي كما يجري تنفيذه اليوم يُستغلُّ أداةً للمصادرة، والتي تتخفَّى خلف قناع قضائيٍّ، حيث إنَّ دور القضاء تتنكَّر للملكية العرب للأراضي التي كانت بملكيَّتهم منذ أجيال عديدة، وبالرغم من عرض وثائق تثبت هذه الملكية.

لقد انتقلت عشرات آلاف الدونمات، التي هي بملكية عربيَّة خاصَّة منذ أجيال عديدة، إلى ملكية الدولة، بذريعة أنَّها أراضٍ غير مستغلة زراعياً أو أراضٍ (موات) صخرية. إنَّ هذه الأعمال تُعتبر أعمالاً مشوَّهة للعدل ولقضاء العدل.

يرى العرب جميع هذه الأعمال وسائل لسلبهم أراضيهم. وفي حقيقة الأمر إنَّ عرب إسرائيل، الذين يشكِّلون نحو 14% من مواطني الدولة، لم يجنوا فائدة من هذه المصادرات، وإنما على العكس من ذلك. إنَّ "المشاب" [مستوطنة تعاونية زراعية] أو "الكيبوتس" [مستوطنة تعاونية جماعية زراعية] الذي يؤجِّر أراضيَّ لعرب بغرض زراعتها تعاقبه المؤسسات المختصة. إنَّ الحوادث التي جرت في 30 آذار في هذه السنة عبَّرت عن بعض من الشعور بالمرارة والحسرة المتراكمة لدى عرب الدولة.

إنَّ نزوة المرارة والحسرة التي جرى التعبير عنها في أحداث يوم 30 آذار في هذه السنة [جاءت نتيجة] المصادرة الأخيرة للأراضي والخبر حول خطة لمصادرات مستقبلية في نحو 10-15 سنة، لا كما صوَّرها الإعلام أو بعض الصحفيين على أنَّها جاءت أشبه بامتداد لأحداث سنة 1936. إنَّنا نعود ونكرَّر أنَّنا نؤمن إيماناً كاملاً بأنَّه لا بديل عن التعايش والسلام بين جميع المواطنين في الدولة، وكذلك بين جميع شعوب المنطقة. وعليه، فإنَّنا -بوصفنا أشخاصاً مسؤولين- نجد عين الصواب في أن نتوجَّه إلى الحكومة، من خلال رئيس الحكومة، كي تعمل على اجتثاث عوامل المرارة والحسرة وكلَّ أمر من شأنه أن يؤدي إلى التمييز.

سيدي رئيس الحكومة،

ليس هدفنا من وراء هذا اللقاء التطرَّق إلى جميع القضايا التي تقلق بال عرب إسرائيل، فهي عديدة ومعقدة.

إنَّ عرب إسرائيل بقوا على أرضهم من دافع الإيمان بحقيقة التعهَّد [بمنح] المساواة في الحقوق الواردة في وثيقة الاستقلال، ومن دافع الإيمان بأنَّ لا بديل للتعايش بين الشعبين.

سيدي رئيس الحكومة،

إنَّنا نتوجَّه إلى الحكومة من خلالك [بما يلي]:

1. أ) إلغاء جميع المصادرات التي أعلن عنها في الفترة الأخيرة في الجليل والمثلث.

ب) نقل جميع الأراضي التابعة للدولة والواقعة ضمن مناطق نفوذ السلطات المحليّة لهذه السلطات المحليّة.

ت) نقل جميع الأراضي التي نتيجة لتنظيم الأراضي يجب نقلها إلى الدولة، نقلها [بدلاً من ذلك] إلى ملكية الأشخاص الذين استملكوها في الخمس عشرة سنة الأخيرة.

ث) التعويض وفق أرض مقابل أرض استثناءً إلى قانون حيازة الأراضي لعام 1953. وفي هذا السياق، نوّد أنّ نذكر بأنّ عشرات آلاف الدونمات التي صودرت من العرب في العام 1953 لم تُستغلّ إلى اليوم، وعليه هناك إمكانيّة فعليّة لإعادتها لأصحابها السابقين بدل تعويضهم عنها.

2. نقل جميع أملاك الوقف الإسلاميّ للجنة مسلمة ستتتخبها السلطات المحليّة العربيّة.

3. إلغاء جميع الدوائر العربيّة، الحكوميّة والعامّة، إذ إنّها تشكّل في عيون المواطنين العرب رمزاً للتمييز، وإنّها بمثابة عثرة في طريق اندماج المواطنين العرب في الدولة. ونخصّ بالذكر دائرة التربية والتعليم للعرب. [كذلك نطالب] إقامة لجنة استشاريّة للتربية والتعليم للعرب في مكتب وزير التربية والتعليم، بحيث يكون أعضاؤها عرباً يجري انتخابهم، لا موظفين حكوميين، ويكون لها سلطة في اتّخاذ القرار بشأن مناهج التربية والتعليم للعرب، ولا تمنح مثل هذه السلطة لموظفين ذوي مرتبة متدنّية في الدائرة العربيّة في وزارة التربية والتعليم.

4. إقامة لجنة تنسيق من جانب مكتب رئيس الحكومة، تضمّ ممثلين عن السلطات المحليّة العربيّة المنتخبة، تعالج قضايا من شأنها دمج العرب في جميع مناحي حياة الدولة، ووضع السبل لسدّ الفجوة على الصّعد الاجتماعيّة والتربويّة والاقتصاديّة في فترة لا تتجاوز السنتين أو الثلاث.

5. نتوجّه إلى رئيس الحكومة بالطلبات التالية:

أ) توجيه أمر بإلغاء جميع لوائح الاتّهام الموجهة [إلى أشخاص] عرب شاركوا في أحداث 30 آذار 1976.

ب) العمل على إعادة جميع الذين فصلوا من أعمالهم نتيجة عدم توجّههم إلى أماكن العمل يوم 30 آذار.

ت) إقامة لجنة تحقيق تفحص أحداث 30 آذار.

من منطلق الإيمان بأنّه لا بديل لحياة مشتركة، داخل الدولة وفي المنطقة، نعود ونكرّر أنّ لا بديل للمساواة التامة بين مواطني الدولة.

وعليه، فإنّنا نكرّر دعوتنا للحكومة بأن تعمل بالسرعة الممكنة على اجتثاث أيّ عامل [يعرّز] التمييز أو عدم المساواة.

إنه لمن دواعي الشرف أن تقوم اللجنة بانتهاز هذه الفرصة لتقديم التهاني لرئيس الحكومة لعقد قران نجله، وتنمّي للزوجين الشابين الرفاه والبنين، ونأمل أن يهنأ رئيس الحكومة وزوجه بأحفادهم وبطول العمر والصحة التامة.

مركز السلطات المحليّة في إسرائيل

الملحق رقم 11

مذكرة اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل

17 حزيران 1976

معالي رئيس الحكومة السيد إسحق رابين المحترم
أورشليم القدس

تحية واحتراماً وبعد،

اسمحوا لنا أولاً أن نرفع إلى معاليكم باسم اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة هذا الكتاب معربين عن شركنا وتقديرنا للمقابلة التي تفضلتم بإجرائها معنا بتاريخ 24 أيار 1976. كذلك اسمحوا لنا في هذا الكتاب أن نوضح وجهة نظرنا وموقفنا من الأجوبة التي تلقيناها من معاليكم ومن الوزراء والمدراء رداً على مطالبنا التي لخصناها في مذكرتنا إليكم في تلك المقابلة. إننا، قبل كل شيء نعتبر أنّ المقابلة المذكورة كانت ذات أهمية كبرى لأنّها أتاحت لنا أن نعرض على مسامعكم بصورة مباشرة مشاكل السلطات المحليّة العربيّة ومطالبها الأساسية من السلطة المركزية كذلك مشاكل والأمّ الشعب العربيّ في إسرائيل بشكل عام. لا حاجة بنا هنا إلى تكرار المشاكل والقضايا التي أوردناها أمامكم في 24 أيار 1976 في مذكرتنا أعلاه وفي مذكرات كثيرة أخرى سبقتها فكل هذه القضايا والمشاكل أصبحت موضوعة أمامكم. غير أنّنا كسلطة تعبر عن قضايا ومشاكل السلطات المحليّة العربيّة وما تتبّع ذلك أو يرتبط معه من قضايا عامّة لشعبنا العربيّ في إسرائيل نشعر بأنّ من واجبنا أن نقدّم إلى معاليكم بعض التوضيحات والملاحظات والمواقف الأساسية التي نؤمن بها ونأمل أن تأخذوها بعين الاعتبار.

1. جواب معاليكم الصريح بأنّ إسرائيل هي دولة يهودية هدفها وغايتها الرغبة في تحقيق الأمانى الصهيونية مع المحافظة على وجود العرب متساوين في الحقوق في التربية والدين. نحن نخشى من تصريحكم بما يتعلّق بكياننا كشعب عربيّ في البلاد، أن تقود هذه النظرة غير المتكاملة التي اوردتموها إلى معاملة العرب أبناء هذه البلاد وهذا الوطن كمعاملة رعايا وليس كمعاملة مواطنين متساوي الحقوق. إنّنا نشعر ونطلب من معاليكم أن تحترموا هذا الشعور بأننا شركاء متساوون في هذه الدولة ولا يمكن للنزاع الإسرائيليّ العربيّ أن يبرّر أيّ انتقاص من حق

المساواة للعرب ومن الاعتراف بواقعهم القومي الذي هو حقيقة تاريخية.

2. مصادرة أراضي العرب: إننا نؤمن بأنه لا يمكن تحقيق المساواة إلا بوقف سياسة تجريد العرب من أراضيهم ومصادرتها بكافة الوسائل المباشرة وغير المباشرة. إن مشروع تطوير الجليل الذي أقرته الحكومة يوم 19 آذار 1976 يقصد منه صراحة تهويد الجليل، أي قلع العرب من أراضيهم توطئة لإقامة مستوطنات ومشاريع يهودية صرفة. كل ذلك رغم أن الجليل يحوي مساحات واسعة جداً لم تستغل للإسكان أو لإقامة المناطق الصناعية مما ينفي الحاجة إلى المصادرة. إن مساحة أراضي الجليل ثلاثة ملايين ونصف مليون دونم، لا يملك العرب منها سوى سبع هذه المساحة أي 250 ألف دونم تقريباً للزراعة وحوالي 100 ألف دونم لمساحات المدن والقرى، رغم أن العرب يشكلون أكثرية سكان الجليل. لذلك فإن مبدأ المساواة يحتم أن لا تجري أية مصادرة لأراضي العرب حتى لو أصبح عدد اليهود أضعاف عدد السكان العرب في الجليل.

إننا نرى في جميع المصادرات التي جرت منذ قيام الدولة بالطرق المباشرة وبواسطة عمليات تسوية الأراضي وبالطرق غير المباشرة سياسة تهدد حق الشعب العربي بالبقاء في هذه البلاد وحقه في ملكية أرضه عملاً بمبدأ المساواة الذي نصت عليه وثيقة الاستقلال والمواثيق الدولية. لقد حُرِمَ عرب هذه البلاد لغاية الآن من أي تخطيط يأخذ بعين الاعتبار تكاثرهم الطبيعي "عددهم سيتضاعف قبل نهاية هذا القرن" - أو يأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم السكنية والصناعية والزراعية، كذلك لم يحظ الوسط العربي بأي اهتمام يذكر من وزارة الإسكان أو التجارة والصناعة أو الزراعة وغيرها كما هو الحال في الوسط اليهودي مع العلم بأن أي تطوير في الوسط العربي هو في مصلحة السلام والدولة والسكان اليهود والعرب.

إن إصرار الحكومة على رفض إلغاء أوامر المصادرة الأخيرة وعمليات المصادرة عن طريق تسوية الأراضي وكذلك عدم تعهد الحكومة بوقف عمليات تجريد العرب من البقية الباقية من أراضيهم التي بقيت لهم، كل هذا قد أصابنا بخيبة أمل شديدة وقلق كبير على مستقبل قرانا العربية ومستقبل شعبنا العربي في هذه البلاد ومستقبل الأخوة اليهودية العربية والسلام. وبناءً على ذلك ومع كل رغبتنا في التعاون والعمل الإيجابي وكل ما فيه مصلحة للشعبين الساكنين في إسرائيل لا نفهم معنى تأليف اللجان الوزارية والشعبية التي قرّر معاليكم تأليفها لمعالجة شؤون العرب في إسرائيل - إذا كان مطلبنا الأساسي المتعلق بمصادرة الأراضي أو إقفالها مرفوضاً سلفاً. إن تجاربنا المريرة من المصادرات السابقة علمتنا أن العرب لم يحظوا بالتطور نتيجة تلك المصادرات.

3. إن السياسة التي تطبقها الدوائر الحكومية في الوسط العربي خصوصاً فيما يتعلق بالأراضي والتخطيط والخرائط الهيكلية لا تقيم وزناً حقيقياً للسلطات المحليّة العربيّة أو لصلاحيتها. إن المصلحة العامة تتطلب أن تتعاون السلطة المركزية مع السلطات المحليّة بشكل وثيق

وجدى في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصالح السكان واحتياجاتهم وممتلكاتهم وحقوقهم. إن مصادرة الأراضي التي لا نرى لها نهاية في الأفق وعدم التخطيط الزراعي لكل عائلة عربية وكذلك عدم التعاون مع السلطات المحليّة العربيّة في وضع الخرائط الهيكلية وعدم تلبية الكثير من مطالب سلطاتنا المحليّة العادلة، كل هذا يجعل سلطاتنا المحليّة أدوات شكلية تقريباً بلا وزن ولا قيمة حقيقية.

إن أحداث الثلاثين من آذار، كان تعبيراً عن الاحتجاج الشامل للشعب العربيّ في إسرائيل ضد سياسة المصادرات والتمييز في الحقوق، وحيث تطلعت الجماهير العربيّة إلى سلطاتها المحليّة لحماية ممتلكاتها وحقوقها لم تجد هذه السلطات المحليّة أذناً صاغية لدى السلطة المركزية، فأى سلطة محليّة في مثل ما نمر عليه من أوضاع ومن غليان جماهيري تستطيع أن تحمل تبعه مثل هذه السياسة التي نرى فيها إجحافاً بحقوق شعبنا في المساواة والمشاركة الفعلية في حياة ومستقبل هذه الدولة.

4. إن ثقتنا بانتصار قضية العدالة والديمقراطية لكبيرة جداً ونحن نعتقد بأنّ التعايش الأخوي والسلمي بين شعبي هذه البلاد هو حتمية تاريخية ومن أجل تحقيق هذا التعايش لخدمة السلام من الواجب تخفيف التناقضات وإيجاد الحلول الإيجابية لها. إن أهم تلك التناقضات التي تهدد بخطر التباعد بين الشعبين هو التنكر لوجودنا كأقلية قومية وعدم الاعتراف بحقنا في الاحتفاظ بالأرض التي عاش عليها أبائنا وأجدادنا وعدم الاهتمام الكافي لرفع مستوى الخدمات المحليّة على أساس المساواة وعدم التنسيق الجاد مع السلطات المحليّة العربيّة في عمليات التخطيط بتطوير قرانا زراعياً وصناعياً وإسكانياً.

ولهذا نناشد معاليكم من جديد أن تنظر حكومة إسرائيل نظرة أكثر واقعية في خدمة التقارب بين الشعبين وبالتالي خدمة قضية السلام في المنطقة، السلام العادل لكل الشعوب.

وأخيراً نعود لكي نكرّر شكرنا لمعاليكم على إتاحة الفرصة لنا بإجراء حوار صريح معكم من القلب إلى القلب ونأمل أن تأخذوا ملاحظتنا أعلاه في إطار حرصنا على أخوة الشعوب ومستقبل إسرائيل وحقّها في الوجود والطمأنينة والرخاء لمصلحة كل مواطنيها، ولكم جزيل الشكر.

اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة
العربيّة في إسرائيل

الملحق رقم 12

7 كانون الأول 1976

المجالس المحليّة في القرى الثلاث التالية
سخنين وعربّة ودير حنا

حضرة وزير الأمن في حكومة إسرائيل - القدس

الموضوع: إلغاء قرار إغلاق "المنطقة العسكريّة 9"

حضرة الوزير المحترم،

يُجري الجيش الإسرائيليّ منذ العام 1952 تدريبات عسكريّة على جزء من أراضي القرى سخنين وعربّة ودير حنا. وقد أُطلق لاحقًا على هذا الجزء اسم "المنطقة العسكريّة 9". تقام هذه التدريبات دون موافقة هذه القرى. إنّ عدم معارضة سكّان القرى الثلاث لإقامة هذه التدريبات على أراضيهم نابع من نيّة حسنة من جانب مواطنين تجاه دولتهم، رغمًا عن حقيقة أنّ هذه الأراضي تعتبر مصدر رزقهم الرئيسيّ. لقد تماشى عمل الفلاحين مع هذه التدريبات في كل الفترة التي أقام بها الجيش الإسرائيليّ تدريباته، وعند حدوث أيّ ضرر للمحاصيل الزراعيّة نتيجة لهذه التدريبات كانت وزارة الأمن تدفع تعويضات للمتضرّرين. يجدر تذكيركم بأنّه نتيجة لهذه التدريبات في المناطق الملاصقة للقرى وقعت ضحايا بشريّة داخل هذه المنطقة وداخل القرى وحتّى داخل البيوت السكنية. على الرغم من الألم الناتج عن كلّ ما جاء أعلاه، لم نعترض على هذه التدريبات، وإنّما تمالكنا أنفسنا بامتياز كمواطنين في الدولة.

ولكن اندهشنا في شباط 1976 عند استلامنا أمرًا من شرطة إسرائيل بإغلاق المنطقة، يمنع دخول السكّان إلى أراضيهم في المنطقة العسكريّة "9" منعًا تامًا، وبأنّ دخولهم إليها يُعتبر مخالفة جنائيّة، وذلك بادّعاء أنّ الدخول يشكّل خطرًا على حياة الناس.

أدّى أمر الإغلاق هذا إلى إثارة غضب شديد بين السكّان المحليّين لأنّه يرمي إلى سلب ما تبقى لهم من الأرض، التي هي مصدر رزقهم. كردّ فعل على أمر الإغلاق، توجّهنا إلى وزارة الأمن وإلى مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب بطلب إلغاء الأمر. بعد عقد ثلاثة لقاءات مع مستشار وزير الأمن السيّد أشر بن نتان، لم نتوصّل إلى حلّ عادل، لهذا قرّرنا الإضراب في 30 آذار للتعبير عن احتجاجنا على أمر الإغلاق، وقد أزهقت أرواح كثيرة في ذلك اليوم في قرانا.

شرع الصندوق القوميّ لإسرائيل (كيرن كييمت ليسرائيل) في الشهرين الأخيرين (تشرين الأوّل وتشرين الثاني) في شقّ طريق وسط أراضي قرية دير حنا يربط الشارع الرئيسيّ بالمنطقة السكنيّة الجديدة "ناحال تسلمون" والتي تقع في الجانب الشرقيّ من المنطقة 9 وبمحاذاة قرية دير حنا.

أُعلن عن إقامة هذه المنطقة السكنية يوم 23/11/76. بالإضافة إلى هذه المنطقة السكنية، فقد شُرع في إقامة منطقة سكنية أخرى في الجانب الغربي من المنطقة المحاذية لقرية سخنين. كذلك هنالك منطقتان سكنيتان إضافيتان في المنطقة 9 وهما "حزون" ومركز بدوي في منطقة وادي سلامة. إن خارطة التخطيط لتطوير الجليل والتي نشرتها دائرة الإعلام [في وزارة التربية والتعليم] تشير إلى سلسلة من المناطق السكنية وإلى مراكز صناعية. إن هذه المناطق المزمع إقامتها وتلك التي أقيمت تمنح هذه المنطقة ملامح مدنية.

ولكن الواقع الجديد مغاير، فقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن أمر الإغلاق هذا، والذي يبدو وكأنه جاء للحفاظ على حياة سكان القرى، قد فقد مسوغاته ودلالاته. انطلاقاً من هذا الواقع الجديد، وبناءً على المطلب المتكرر للشرطة وللمكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب، حول وجوب الحصول على تأشيرات لدخول المنطقة، عقدنا جلسة مشتركة بين المجالس المحلية الثلاثة يوم 22/11/76 واتخذنا القرار التالي:

"في ضوء الواقع الجديد، حيث تحوّلت أهداف استخدام المنطقة 9 من منطقة عسكرية إلى منطقة سكنية ومراكز صناعية، فإننا نطالب بما يلي:

1. إلغاء أمر إغلاق المنطقة 9 من يوم 13/2/76.
2. الدخول الحرّ لسكان قرانا إلى أراضيهم دون وجوب الحصول على تأشيرات للدخول".

إننا نؤمن بأنّ مطلبنا عادل، وعليه فإننا نأمل أن تستجيبوا له، وبهذا تنتهي مشكلتنا.

باحترام

نسخ:

1. رئيس الحكومة والوزراء
2. الكتل البرلمانية
3. مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب
4. شرطة إسرائيل – محطة مسغاف

الملحق رقم 13

دولة إسرائيل
وزارة الأمن

شعبة التأمين والدعوى
دائرة الدعوى ضد جهاز الأمن
ملف رقم: 76/701102/ج
التاريخ: 14.2.77

لحضرة
(اسم المحامي)
حيفا

الموضوع: شلاعةطة علي، بدارنة صبحي، بدارنة محمد، عمر أبو ريا وعلي
مرعي دغيم،

إصابة في قرية سخنين من يوم 30.3.76

إشارة إلى رسالتك من يوم (؟)⁵³ رقم ع/53 - 2843

ورسالتك من يوم 19.11.77 رقم ع/53 - 2820

رداً على رسالتك المشار إليهما، نعلمك بهذا بأننا قمنا بفحص الواقعة وتبين لنا بما يتعلّق بعلي مرعي دغيم ومحمد ذيب بدارنة وصبحي محمد بدارنة بأنه قد فُتح ملف جنائي بحقهم، وبأنّ نشاط الجنود وضع ضمن تقديم واجبهم بحسب القانون. فقد كان هذا النشاط حربياً لجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي جميع الحالات فإنّ الدولة غير ملزمة بدفع تعويضات. أما بخصوص علي محمد شلاعةطة وعمر حسين طريبيه فأنّ الشرطة لا تعلم أي شيء بشأنهما وفي حال ادعائهما بأنّهما أصيبا و/أو وقعت لهما أية أضرار فإنه يتوجّب عليها التوجّه إلى الشرطة لتقوم بدورها بالتحقيق في الواقعة. عند حصولنا على مواد من الشرطة سنقوم بإعلامك من دون تأخير.

باحترام
د. شطينبيرغ
مدير الدائرة

المصدر: الأرشيف الشخصي للسيد محمد ميعاري.

⁵³ كتابة باليد غير واضحة.

מדינת ישראל

משרד הכסוח

יחידת כעוח ותביעות

מזרח-הנגב נגד מערכת
תיק מס' 2/701102/76

תאריך 14.2.77

כ"א - י"ז בכשוות

לכבוד
מר מסרי משה, עו"ד
רח' אחר העם 2
בגפה

הנדון: שלעטה עלי, בדראנה טובחי, בדראנה מוחמד
עומר אבוריה ועלי בן מרעי דג'יס, פגיעה
בכפר סכנין מיום 30.3.76
טיטובין: מכחך מיום 28.3.76 ע/5-2843
מכחך מיום 19.11.76 ע/5-2820

במענה למכתבין שבטיטובין הננו להודיעך כי
בדקנו את המקרה ומסחבר כי לגבי עלי מרעי דג'יס, מחסי
ריב בדראנה וטובחי מחמד בדראנה נפתח תיק פלילי
ופעולת החיילים הייתה במסגרת שלוי חונחם לפי החוק.
לחלופין האנה זו פעולה מלחמה של צה"ל. בכל אחד מהמקרים
אין המדינה חייבת בחלום פצויים.

לעלי מחמד שלעטה ועומר חסין טרבייה לא
ידוע למשטרה דבר ובמידה והם טוענים כי נפצעו ו/או
נגרמו להם נזקים כלשהם, עליהם לפנות למשטרה אשר החקור
את המקרה.
עם קבלת החומר המשטרהי נודיעך ללא כל השחיה.

בכבוד רב,
מנהל

דש/רב

התובנתו ליה כי התכתבות וקריה תל אביב.
מקום המשרד: רח' הארבעה 22, תל-אביב

טלו

الملحق رقم 14

30 تموز 1977

مجلس عرّابة المحلّي

لحضرة

وزير الأمن

السيد عيزر وايزمن

الكريا، تل أبيب

سيدي الفاضل،

الموضوع: المنطقة 9

استكمالاً لمراسلات لثلاث السلطات المحليّة، عرّابة، وسخنين، ودير حنا، مع وزير الأمن السابق السيّد شمعون بيرس؛ واستكمالاً للقاءات مختلفة بين ممثلي القرى الثلاث والوزير؛ تجدر الإشارة أنّه في اللقاء الأخير بين الوزير وممثلي القرى الثلاث طُرحت دعاوى ومطالب بشأن الوضع في المنطقة 9. وكان من بين ما وعد به كل من الوزير وممثلي وزارة الأمن ما يلي:

1. تقسيم المنطقة إلى قسيمين (أ) و (ب) وتقليص مساحة المنطقة (ب) وتوسيع المنطقة

(أ)، بحيث يكون للمنطقة (أ) مدخل يمكن للمزارعين من القرى الثلاث الدخول بحريّة إلى أراضيهم.

2. يقوم ممثلو وزارة الأمن بزيارة المنطقة بحضور ممثلي القرى ويضعون علامات تشير إلى حدود المنطقتين.

على الرغم من الوعود المختلفة بوضع الحدود وإرسال مذكرات بهذا الشأن، لم ينفذ الأمر بعد. من جهة أخرى، تقوم الشرطة بتقديم دعاوى قضائيّة ضدّ أولئك المزارعين الذين يتجرّعون ويدخلون إلى المنطقة (أ) ويفلحون أرضهم هناك.

إنّنا نتوجّه إليكم مرّة أخرى في هذا الشأن ونطلب وضع الحدود بين المنطقتين المذكورتين.

باحترام

رئيس مجلس دير حنا المحلّي

رئيس مجلس عرّابة المحلّي

رئيس مجلس سخنين المحلّي

الملاحق رقم 15

دولة إسرائيل
مسؤول العلاقات العامّة
في جهاز الأمن
11 تشرين الأوّل 1977

حضرة رؤساء المجالس
عرابة ودير حنا

أيّها السادة المحترمون،

الموضوع: فلاحه أرض في منطقة عسكرية
ردًا على رسالتكم لوزير الأمن

يؤسفنا أن نعلمكم بأنّ عملية الفحص في طلبكم جاءت متأخرة، وذلك نظرًا لما يستدعيه الأمر من معالجة عميقة وشاملة. بعد فحص طلبكم، نعلمكم بأنّ الدخول إلى هذه المنطقة ممنوع، وذلك لأنّها منطقة تدريبات عسكرية قيد الاستعمال.

باحترام
ش. بن موشي
مسؤول الإعلام وشكاوى الجمهور

الملحق رقم 16

7 آذار 1978

لحضرة
مكتب وزير الداخلية والشرطة
مكتب وزير القضاء
مكتب وزير العمل والرفاه الاجتماعي
مكتب وزير التربية والتعليم
مكتب وزير الصناعة والتجارة والسياحة
مكتب وزير البناء والإسكان
مكتب وزير الزراعة
مكتب وزير الأديان
مكتب وزير الصحة
مكتب وزير المواصلات

الموضوع: اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة

تزعم اللجنة نفسها أنّها لا تمثّل السلطات المحليّة العربيّة في البلاد فحسب، وإنّما تمثّل عرب إسرائيل بوجه عامّ. تبادر هذه اللجنة منذ إقامتها، قبل نحو ثلاث سنوات، إلى نشاطات معادية لإسرائيل بشكل جليّ وواضح. فقد تضامن جميع أعضائها في انتخابات الكنيست التاسعة [العام 1977] مع الجبهة [الديمقراطيّة] للسلام والمساواة، والتي هي بمثابة منظمة فوقيّة جامعة لركح [الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ] ولقومجيين، وبناءً على ذلك دخل عضو الكنيست حنّا مويس إلى الكنيست كممثل الجبهة. لا يعترف مكتبنا باللجنة وبنشاطاتها في الوسط العربيّ. إنّنا نتجاهل وجوده ونقيم علاقاتنا مع رؤساء السلطات المحليّة بصورة منفردة.

باحترام

بنيامين غور أرييه

مساعد مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربيّة

الملاحق رقم 17

9 تشرين الثاني 1978

لحضرة
السيد مناخم بيغن
رئيس الحكومة

سيدي رئيس الحكومة،

الموضوع: نتائج انتخابات السلطات المحليّة في الوسط العربيّ

تشير نتائج انتخابات السلطات المحليّة في الوسط العربيّ إلى وجود عاملين متقابلين. في الجانب الأول، عامل صراع القوى الحماة المحليّة، والذي تمّ التعبير عنه بشكل حادّ جدّاً في "المثلث" وأدى إلى انتخاب جميع رؤساء السلطات المحليّة بالتقريب وقسم كبير من أعضائها من بين قوائم تحمل طابعاً عائلياً قبلياً بعيداً جدّاً. نتج عن ذلك تراجع في تمثيل ركح [الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ] ومؤيديه. من الجانب الثاني، العامل السياسيّ العامّ، حيث انكشف توجه واضح في الوسط العربيّ لاستغلال الانتخابات للتضامن مع عناصر سياسيّة متطرّفة، بدءاً بركح وانتهاءً بأبناء البلد، المؤيدين للمخربين ولنظريّتهم.

لقد جرى التعبير عن هذا النمط الأخير بشكل خاصّ في الجليل، حيث توسّعت دائرة التأييد لركح، وانكشف للمرة الأولى تأييد مقلق لأبناء البلد. كذلك في "أمّ الفحم" التي تقع في "المثلث الشمالي، فقد سجّل نجاح لركح ولأبناء البلد.

يرتبط التطرّف السياسيّ في الجليل بآمال انفصاليّة هامة كامنة بين العرب هناك، تتغذى من أمل مفاده أنّه سيأتي يوم تنفّذ خطة تقسيم عام 1947، التي بموجبها لم يدخل الجليل في حدود الدولة اليهوديّة.

كذلك، فقد اتّضح أمر آخر في هذه الانتخابات كان له أثر على نتائجها، وقد يكون له أثر بعيد المدى على صعيد التطوّرات السياسيّة المستقبلية، وهو غياب الأحزاب الصهيونيّة في الوسط العربيّ. إنّ للأحزاب التي تشكّل قائمة المعراخ هنالك جهاز يؤدّي دوراً معيّنًا وبخاصّة قبيل الانتخابات، بينما للأحزاب التي تشكّل "الليكود" يغيب حتّى الحد الأدنى هذا. لهذا السبب فقد ترك الميدان مختزلاً لنشاطات "الجبهة" التابعة لركح وعناصر متطرّفة أخرى.

كذلك، لحقيقة عدم وجود كافٍ لأذرع السلطة والقانون في الوسط العربيّ، بسبب مصاعب في الميزانيات وقلة الأيدي العاملة، أثر متراكم على تطوّر أنماط متطرّفة في الوسط العربيّ. وعليه، يبدو لي أنّ هنالك ضرورة لإجراء نقاش عاجل في هذا الخصوص بغية استخلاص نتائج قابلة للتطبيق للعلاج بكلّ جوانب المشكلة: عرب إسرائيل.

باحترام

د. موشي شارون

الملحق رقم 18

نداء اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي⁵⁴

27 آذار 1982

في 30 آذار - يوم الأرض الخالد إضراب عام ومهرجانات ومسيرات إلى قبور الشهداء!

يا شعب يوم الأرض!

تتفاقم حملة البطش الاحتلالي والتحصير لشنّ الحرب على لبنان وسورية بهدف تصفية الكيان الفلسطيني والقضاء على الحقوق القومية العادلة للشعب العربي الفلسطيني. هذا هو مضمون "أهم معركة" التي يشنّها شارون وميلسون وحكومتها الآن في المناطق المحتلة، من ضمّ الجولان السوري ومحاصرة وتجويع أهله وعزل رؤساء بلديات البيرة ونابلس ورام الله وإطلاق النار على الصبية والصبايا المتظاهرين الذي أدّى، في أسبوع واحد، إلى استشهاد ثمانية من أبناء الشعب العربي الفلسطيني وجرح العشرات من الشبان والشابات وإغلاق جامعة بير زيت ومصادرة الكتب والمكتبات وإنزال الجيش بدباباته وإطلاق أيدي السائبة المستوطنين للاعتداء الدموي على المواطنين الأمنيين ومحاولات تكريس الاحتلال الإسرائيلي البغيض بفرص الإدارة المدنية بالحديد والنار.

وفي الوقت نفسه تصعدّ السلطات الحاكمة من سياسة الاضطهاد القومي والتمييز العنصري ضد الجماهير العربيّة في إسرائيل: تتصاعد عمليات التهويد العنصري في الجليل والمثلث والنقب وتسدّد محاولات خنق السلطات المحليّة العربيّة ماليًا، بتقليص الميزانيات وتجميد المساعدات، وإنسانيًا باستمرار مصادرة الأراضي وهدم البيوت ومنع توسيع مسطحات البلديات والقرى العربيّة، وتصرّ السلطة الحاكمة على رفض الاعتراف للمواطنين العرب بالمساواة في خدمات الإسكان وغيرها من الخدمات. [...]

وأمام هذه الأوضاع عقدت لجنة الدفاع عن الأراضي اجتماعًا طارئًا في حيفا صباح السبت 27 آذار، باشتراك العديد من رؤساء السلطات المحليّة العربيّة وممثلي الجهات المحليّة والعمال والقرويين والأكاديميين والتجار والطلاب، قرّرت فيه دعوة الجماهير الشعب إلى إضراب

⁵⁴ على اثر اجتماع موسّع طارئ عقد صباح يوم السبت (27 آذار 1982) في حيفا، أصدرت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي هذا النداء بإجماع الحضور.

سلمي عام في يوم الأرض، 30 آذار 1982، بالإضافة إلى المسيرات والمهرجانات المقررة سابقاً في هذا اليوم. [...]

ارفعوا أيدي الاحتلال عن المناطق المحتلة. أرجعوا الرؤساء إلى مراكزهم ... أطلقوا سراح المعتقلين. جرّدوا المستوطنين الاحتلاليين من أسلحتهم. اسحبوا الجيش من شوارع المدن والقرى في المناطق المحتلة. أرفعوا أيدي الاحتلال وحصاره عن الجولان السوري وعن شعب الجولان السوري! ليعد ميلسون إلى جامعته. ولتفتح أبواب جامعة بير زيت. لتتوقّف نهائياً سياسة وإجراءات مصادرة الأراضي! المساواة ولا أقل من المساواة للسلطات المحليّة العربيّة وللأحياء العربيّ في المدن المختلطة في إسرائيل. ارفعوا أيدي العنصريين عن طلابنا الجامعيين. المساواة والديمقراطية للجماهير العربيّة كافّة في إسرائيل. ليتعاضم وليتّسع النضال المشترك، اليهودي العربيّ، لانسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل. [...]

اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي

ملحق رقم 19

قرارات اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة

27 آذار 1982

1. تستنكر اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة ما يحدث في الضفة والقطاع والجولان وذلك بروح البرقية التي بعث بها رئيس اللجنة، إبراهيم نمر حسين إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع.
2. تحييّ اللجنة القطرية قرارات لجنة الدفاع عن الأراضي بخصوص إعلان الإضراب العام يوم الثلاثاء 30 آذار 1982 وتتفهّم الدوافع التي حثت بلجنة الدفاع عن الأراضي إلى اتخاذ هذا القرار.
3. تحييّ اللجنة القطرية لجنة التضامن مع بير زيت وتؤيّد نشاطاتها وخصوصاً المظاهرة التي أقيمت في تل أبيب يوم السبت الماضي.
4. تنعي اللجنة القطرية وفاة فقيد الأمة العربيّة الزعيم الوطني العربيّ السوري الكبير سلطان باشا الأطرش الذي توفي في سورية.
5. ترفض اللجنة القطرية وتستنكر برقية رؤساء بلدات التطوير وتعتبرها تدخلاً سافراً في شؤونها.⁵⁵

اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة

⁵⁵. بعث رؤساء سلطات بلدات التطوير، يوم واحد قبل هذا الاجتماع (أي يوم 26 آذار 1982)، برقية إلى اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة دعوها إلى عدم التدخّل في القضايا السياسيّة والاهتمام بالشؤون البلدية فقط (الاتحاد، 29 آذار 1982).

الملحق رقم 20

قرارات مؤتمر الجماهير العربيّة للدفاع عن الأراضي

26 شباط 1983

يقرّر مؤتمر الجماهير العربيّة التمثيلي للدفاع عن الأراضي، الذي دعت إليه اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي وشارك فيه ممثلو القوى الديمقراطية اليهودية المنعقد في شفاعمرو في 26 شباط 1983، ما يلي:

1. إنّ إجراء وزير الداخلية الصادر في 7 تشرين الأوّل 1982 والقاضي بضم 237 بلوكاً من الأراضي، تعود ملكيتها إلى 20 قرية عربيّة في الجليل، وتزيد مساحتها عن 150 ألف دونم، إلى المجلس الإقليمي "مسغاف" يمثل خطراً جديداً على مستقبل أهالي هذه القرى خاصّة والجماهير العربيّة في إسرائيل عامة.

2. وبهذه الخطوة تواصل السلطات سياسة مصادرة الأراضي العربيّة التي مارسها منذ قيام الدولة وجردت الجماهير العربيّة وبلداتها وقراها من حوالي مليون دونم وربع المليون، بذرائع مختلفة. والهدف الحقيقي وراء هذه السياسة هو تهويد الجليل والمثلث والنقب وتضييق الخناق على هذه الجماهير وسدّ الطريق أمام تطوّر ونمو بلداتها وقراها حتّى تيّأس من المستقبل وتهاجر من وطنها الذي لا وطن لها سواه.

ويرفض المؤتمر مزاعم وزير الداخلية وغيره من المسؤولين بأنّ هذا الضم لا يعني مصادرة هذه الأراضي بل هو مجرد إجراء إداري دعت إليه "ضرورة توحيد المستوطنات الجديدة التي أقيمت في السنوات الأخيرة ضمن سلطة بلدية واحدة". وقرّر أنّ لا مسوّغ لتجريد القرى العربيّة من الأراضي التي تقع في تخومها وتعود إليها وإلى سكّانها... وخاصّة أنّ تلك القرى هي في أشدّ الحاجة إلى تلك الأراضي لحلّ أزماتها المالية والسكّانية ولزيادة دخلها ولتطوّرها الزراعي والعمراني.

وتتّضح خطورة هذا الإجراء على ضوء قوانين التنظيم والبناء التي تخوّل المجالس المحليّة والإقليمية صلاحية الاستيلاء على 40% من الأراضي الواقعة في منطقة صلاحياتها وسلطتها كما تخوّلها حقّ جباية الضرائب من أصحابها وبذلك تخسر القرى المتضرّرة دخلاً عاماً لتحقيق مشاريعها الحيوية، كما فقد أصحاب هذه الأراضي حريّة التصرف بأراضيهم إذ أنّ من حقّ مجلس "مسغاف" الإقليمي ولجانته المحليّة وضع الأنظمة الزراعية وغير الزراعية التي في وسعها أن تخلق المصاعب أمام المزارعين العرب وأصحاب الأراضي الواقعة خارج صلاحيات مجالسهم المحليّة.

وكل سلطة المحليّة تحتاج في المستقبل إلى توسيع مناطق نفوذها لمقتضيات التطوير تستطيع أن تفعل ذلك.

ويطالب المؤتمر بإقامة لجان تنظيم محليّة في كل بلدة يتجاوز عدد سكّانها الـ 10 آلاف نسمة وفي كل مجموعة قرى متجاورة"، وكذلك إقرار خرائط هيكلية للقرى العربيّة. ويرى المؤتمر أنّ مما يزيد في قلق الجماهير العربيّة من هذا الإجراء الجديد أنه يتوافق مع حملات مصادرة الأراضي العربيّة ويجسّم تصريحات عدد من الوزراء وكبار المسؤولين الداعية بصراحة إلى تهويد الجليل والمثلث والنقب وبخاصّة إلى تهويد الجليل... الذي دعا إليه حاكم لواء الجليل في ونبخته [كذا في الأصل] السيئة الصيت السارية المفعول فعلاً... والتي أكّدت أنّ الهدف الجوهري هو تخفيف السكّان العرب في هذه المنطقة لتفادي ما يطلق عليه "الخطر الديمغرافي". وفي الوقت نفسه يرى المؤتمر في إغلاق مناطق واسعة في المثلث تمتد على مساحة 35 ألف دونم بذريعة "ضرورة القيام بتمرينات عسكرية" محاولة أخرى من محاولات تهويد الطريق أمام مزيد من مصادرة الأراضي العربيّة في هذه المنطقة... فبهذه الذريعة أيضاً صادرت السلطات آلاف الدونمات من أراضي عرب النقب... واقتلعت أولئك العرب من تربتهم ووطنهم الأصيل.

وعلى ضوء ذلك يطالب المؤتمر:

إلغاء إجراء وزير الداخلية بإلحاق أراضي 20 قرية عربيّة يبلغ عدد سكّانها حوالي 85 ألف دونم إلى مجلس "مسغاف" الإقليمي الذي لا يزيد عدد سكّانه عن 2,000 نسمة. وهذه القرى هي: عيلبون، دير حنّا، عزّابة، سخنين، كوكب، كفر مندا، عيلين، شعب، كابول، الرّامة، نحف، مجد الكروم، دير الأسد، يركا، الجديدة، جولس، المكر، فسّوطة، وعرب السواعد. كذلك يطالب المؤتمر بإلغاء إجراء الوزير بسلخ 40 قطعة (بلوكاً) من أراضي شفاعمرو مساحتها 24 ألف دونم وضمها إلى مجلس "عميق يزراعيل" الإقليمي. فقد كان لهذا الإجراء صدق مذهل في نفوس سكّان البلدة.

كذلك يندد المؤتمر بتوصية لجنة التحقيق التي عينها وزير الداخلية برئاسة حاكم اللواء الشمالي كينغ التي تقضي بسلخ 170 دونماً من أراضي الناصرة - منطقة المسلخ البلدي، وضمّها لسلطة بلدية "نتسيرت عيليت" ويطالب وزير الداخلية بعدم المصادقة على هذه التوصية وبمنع سلخ هذه المنطقة عن سلطة بلدية الناصرة خاصّة وأنّ مساحة منطقة الناصرة هي خمس مساحة منطقة "نتسيرت عيليت" في الوقت الذي يزيد فيه عدد سكّان الناصرة العربيّة بمقدار مرتين ونصف المرّة عن عدد سكّان "نتسيرت عيليت".

ويؤكّد المؤتمر بأنّ مطلب الجماهير العربيّة المبدئي والأساسي هو إعادة النظر في توزيع مناطق النفوذ بين السلطات المحليّة اليهودية والعربيّة توزيعاً عادلاً بحيث تتمكّن السلطات المحليّة العربيّة من إدارة وتطوير الأراضي التي يملكها المواطنون العرب لمصلحة السكّان. ومن هنا فإننا ندحض التحريض بأننا ضد أية سلطة محليّة أو إقليمية يهودية.

ويطالب المؤتمر بأن يعيّن وزير الداخلية ممثلين عن السلطات المحليّة العربيّة في لجنة التخطيط القطرية التي لا يوجد فيها أي ممثل عربيّ واحد.

يطالب المؤتمر بزيادة المساعدات والهبات للمجالس البلدية والمحليّة التي تعاني من الأزمات

المالية بحيث تتساوى مع السلطات البلدية والمحلية اليهودية وذلك لسد حاجاتها الحيوية وتنمية خدماتها الاجتماعية.

يعلن المؤتمر تضامنه مع مطالبة سكان المثلث بإلغاء إعادة إغلاق مناطق المناورات 105 و 109 البالغة مساحتها 35 ألف دونم وتوسيع هذه المناطق بحيث أنها شملت أراض مزروعة بالأشجار المثمرة في وادي عارة والتي تربط القرى بالشارع الرئيسي.

يطالب المؤتمر بتزويد المجالس المحلية والبلدية العربية بالأراضي الأميرية باعتبار أن العرب في إسرائيل هم مواطنون أصحاب حقّ ومن حقهم الاستفادة من أراضي الدولة التي تحتاج إليها لأغراضها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

ويقرّر المؤتمر ما يلي:

1. دعوة المجالس المحلية المتضررة إلى اتخاذ الإجراءات النضالية الموحدة لتحقيق مطالبها العادلة التي يجسدها هذا المؤتمر.
 2. مناشدة الهيئات الشعبية ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية واللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي وغيرها دعم هذا النضال العادل.
 3. دعوة الكتل البرلمانية في الكنيست إلى العمل على إنصاف المواطنين العرب عامة والسلطات المحلية العربية خاصة لتمكينها من أداء واجباتها تجاه مواطنيها، والعمل لأجل إلغاء سياسة التمييز ضد العرب.
- يستنكر المؤتمر حملة التحريض الظالمة على العرب التي تستهدف تشويه نضالهم العادل من أجل المساواة والديمقراطية وإرساء قواعد التعايش اليهودي-العربي.
- يتوجّه المؤتمر إلى القوى الديمقراطية اليهودية التي تدرك خطر هذه السياسة القائمة على الاضطهاد القومي، لمساندة هذا النضال.

ضد الحرب ومن أجل السلام

يعقد المؤتمر القطري للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل في ظروف عصيبة مرّت على المنطقة، ظروف تزيد من ضائقة الجماهير العربية في إسرائيل، ومن الأخطار التي تتهدّد مستقبلها. فالنتيجة المباشرة للحرب في نظر حكّام هذه البلاد هي توسيع نطاق الاستيطان في المناطق المحتلة وتهويد المناطق العربية في إسرائيل وخصوصاً الجليل. ثم إنّ سفك الدماء في حرب الإبادة ضد الشعب العربي الفلسطيني لم يتوقف في لبنان.

إنّ النداءات التي وصلت إلى بعض مراكز السلطات المحلية مثل شفاعمرو ومجد الكروم عن خطر المذابح ضد الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في منطقة صيدا، وضد الفلسطينيين في صيدا نفسها، تثير أشد القلق في نفوس الجماهير العربية في هذه البلاد، فالاستمرار في سفك الدماء الفلسطينية تحت سمع ومرأى القوات المحتلة الإسرائيلية في لبنان هو برهان جديد على تجاهل حكّام إسرائيل لتقرير لجنة التحقيق الرسمية في مذابح صبرا وشاتيلا برياسة القاضي كهان.

ويؤكد المؤتمر أنّ السبيل الوحيد لتفادي مذابح جديدة ضد الفلسطينيين في لبنان هو انسحاب القوات الإسرائيليّة الفوريّ من لبنان والاعتراف بحقوق الشعب العربيّ الفلسطينيّ ومنها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة.

فتحقيق السلام العادل في المنطقة وحلّ القضية الفلسطينيّة التي هي جوهر الصراع الإسرائيليّ - العربيّ، حلاً يؤمّن حقوق الشعبين الإسرائيليّ والفلسطينيّ، هي الطريق لحقن المزيد من سفك الدماء.

وكما أنّ قضية السلام لا تتجزأ فإنّ السياسة العنصرية لا يمكن تجزئتها. والذي يسعى إلى استيطان في قلب مدينة الخليل العربيّة يسعى أيضاً لسلخ أراضي الجليل بالجملة، ووضعها تحت نفوذ سلطات محلّيّة أو إقليمية يهودية.

لهذه الأسباب مجتمعة، وانطلاقاً من مبدأ العدالة وسلام الشعوب بحق الشعوب نطالب:

- يوقف الاستيطان الكولونيالي في المناطق المحتلة.
- ومن أجل وقف المجازر ضد الشعب الفلسطينيّ، نطالب بالانسحاب الفوري من لبنان والاعتراف بحقوق الشعب العربيّ الفلسطينيّ القومية المشروعة جنباً إلى جنب مع احترام استقلال وسيادة جميع دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل والدولة الفلسطينيّة العتيدة.
- ترحيب بمقررات المجلس الوطني الفلسطينيّ
- ويرحب المؤتمر بهذه المناسبة بالروح الايجابية التي تميّزت بها مقررات المجلس الوطني الفلسطينيّ السادس عشر المنعقد في الجزائر ويرى فيها تأكيداً جديداً على استعداد منظمة التحرير الفلسطينيّة على اختيار الحلّ السلمي العادل على الأسس المذكورة أعلاه.
- المؤتمر يحيي القوى الديمقراطية اليهودية
- كذلك يحيي المؤتمر القوى الديمقراطية اليهودية في إسرائيل التي تسعى إلى التوصل إلى هذا السلام العادل. ويضم المؤتمر صوته إلى جميع القوى الديمقراطية المسؤولة التي تندّد بالقوى الفاشية التي تدعو إلى تصفية العرب بالقوّة والتي أوصلها حقدّها على أنصار السلام إلى الاعتداء الأثم على القوى المحبة للسلام لوقف مسيرتها السلمية.
- دعوة لرض الصفوف.

إنّنا ندعو الجماهير العربيّة إلى رصّ صفوفها وإلى التعاون مع القوى المناهضة للحرب والمناضلة من أجل السلام والديمقراطية والمساواة.

ثبت المراجع

- حنّا إبراهيم (1985). **حنّا نقارة: محامي الأرض والشعب**. عكا: منشورات دار الأسوار.
- حنّا أبوحنا (2004). **مَهْر البومة: سيرة**. حيفا: مكتبة كلّ شيء.
- حنّا أبوحنا (1994). **رحلة البحث عن التراث**. حيفا: [د.ن].
- إيفيت بتريس (2000). **المرأة الفلسطينية في إسرائيل: واقع وتحديات (بحث ميداني)**. حيفا: [د.ن].
- عزمي بشارة (1998). "الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل: مشروع رؤية جديدة"، في كتابه: **الخطاب السياسيّ المتطور ودراسات أخرى**، رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينيّة لدراسة الديمقراطية، 13-47 (نُشرت المقالة بداية في صيف سنة 1992 في **مجلة الدراسات الفلسطينيّة**، عدد 11، 15-42).
- نبيه بشير (2005). **عودة إلى التاريخ المقدّس: الحريديّة والصهيونيّة**. دمشق وبيروت: قدّمس.
- نبيه بشير (2004). **حول تهويد المكان: المجلس الإقليميّ مسغاف في الجليل (دراسة أوليّة لحالة)**. حيفا: مدى الكرمل.
- نبيه بشير (بحث لم ينشر بعد). **النشاط السياسيّ-الثقافيّ للفلسطينيّين في الخمسينيّات والستينيّات**.
- إميل توما (1997). "طريق الجماهير العربيّة الكفاحي في إسرائيل"، **دكتور إميل توما: الأعمال الكاملة، المجلد رقم 5**. حيفا: معهد إميل توما للأبحاث السياسيّة والاجتماعيّة، 1997، 5 مجلدات، 285-442.
- أحمد صالح جربوني (1999). **صراع على الأرض**. عرّابة: [د.ن].
- صبري جريس (1973). **العرب في إسرائيل**. بيروت: مركز الأبحاث – مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.
- أمل جمّال (2005أ). **مداخلات حول الحقوق الجماعيّة والدولة القوميّة**. حيفا: مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

أمل جمّال (2005ب). الصحافة والإعلام في إسرائيل. رام الله: "مدار".

جمعية عرّابة المستقبل (1992). عرّابة الوطن - الأهل والبطوف - الأهل والوطن. عرّابة: جمعية عرّابة المستقبل.

سعيد جواد (1979). النهوض الوطني الفلسطيني: في الضفة وغزّة والجليل (1974-1978). بيروت: دار ابن خلدون.

رشيد الحاج إبراهيم (2005). الدفاع عن حيفا وقضيّة فلسطين: مذكرات رشيد الحاج إبراهيم (1891-1953). تحرير وليد الخالدي، بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية.

الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ (1976). الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ - المؤتمر الـ 18. حيفا: اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ. (حيفا 15-18 كانون الأوّل 1976).

إميل حبيبي (1976). كفر قاسم: المجزرة - السياسة (في الذكرى الـ 20 لمجزرة كفر قاسم). حيفا: عربسك.

بيان نويهض الحوت (1986). القيادات والمؤسّسات السياسيّة في فلسطين: 1917-1948. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، ط3.

عزيز حيدر (1995). الحركة الوطنيّة التقدّميّة - أبناء البلد: دراسة في القوميّ واليوميّ في الفكر السياسيّ بين الفلسطينيّين في إسرائيل. بير زيت: منشورات جامعة بير زيت، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطينيّ.

عزيز حيدر (1990). "التعبير السياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل"، كميل منصور (محرّر)، الشعب الفلسطينيّ في الداخل: خلفيّات الانتفاضة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، 299 - 353.

إيليا زريق (1990). "ثقافة وقانون وتحكّم: الفلسطينيون في إسرائيل"، كميل منصور (محرّر)، الشعب الفلسطينيّ في الداخل: خلفيّات الانتفاضة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، 269 - 297.

سعيد زيداني (1990). "المواطنة الديمقراطيّة والعرب في إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 3 (خريف)، 42 - 55.

يوسف ستالين (1954). المسألة القوميّة ومسألة المستعمرات (مجموعة مقالات وخطب في ثلاثة مجلدات). حيفا: اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، المجلد الثاني.

أحمد سعدي (2000). "الخطاب التحديثيّ وتفسير العلاقات الصهيونيّة-الفلسطينيّة"، سلسلة مقالات وأبحاث، المقال رقم 4، مركز الجليل للأبحاث الاجتماعيّة، حيفا.

أحمد سعدي (2003). "الذاكرة والهوية". الكرمل، عدد 74/75 (شتاء-ربيع)، 7 - 26.

رمزي سليمان (1999). "حول تصنيف الذات لدى الأقلّيات: حالة الفلسطينيين في إسرائيل"، سلسلة مقالات وأبحاث، المقال رقم 1، مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية، حيفا.

محمد سليمان (1977). "أرضنا: في الذكرى الأولى ليوم الأرض في الجليل". بيروت: م. ت. ف، منشورات فلسطين الثورة.

شركة الأرض المحدودة (1964). النص الكامل للمذكرة إلى أرسلت إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن العرب في إسرائيل. حيفا: شركة الأرض المحدودة.

زهير صبّاغ (1990). "مرحلة الصدمة والنضال ضدّ الحكم العسكري"، جبريل محمد وواصف نزال، فلسطينيو 48: نضال مستمرّ 1948-1988. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، 21-75.

توفيق طوبي (1948). "لماذا يجب أن نناضل في سبيل الدولة العربية الفلسطينية"، مركز فؤاد نصّار (إعداد)، ثلاث وثائق تاريخية: عصابة التحرّر الوطني في فلسطين ما بين 1945-1948. البيرة: مركز فؤاد نصّار، 2001، 125-97. ثمة نسخة إلكترونية للكتاب متوفرة في الموقع التالي:

<http://www.palpeople.org/listbooks.aspx>

توماس طمس (2003). الماضي الخرافي - التواراة والتاريخ. دمشق: قدمس للنشر والتوزيع.

بلال ظاهر (2001). "رفائيل إيتان هدّد باحتلال عرّابة مرّتين..."، الاتحاد (ملحق خاص)، 23 آذار.

واصف عبّوشي (1990). فلسطين قبل الضياع: قراءة جديدة في المصادر البريطانية. ترجمة علي الجرباوي، لندن: رياض الرئيس للكتب والنشر.

خالد عوض (2001). 25 عامًا على يوم الأرض. الناصرة: مكتب النورس للإنماء التربوي.

رعنان فايّس (1976). وجهتنا إلى أين؟ مشروع للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي يتفق والحلول السياسيّة المحتملة. القدس: إصدار الكاتب نفسه، (تمّوز).

بولس فرح (1991). من تاريخ الكفاح الفلسطيني المسلّح: إضراب وثورة 1936 - 1939. حيفا: جمعية التطوير الاجتماعيّ.

بولس فرح (1985). من العثمانيّة إلى الدولة العربيّة. الناصرة: "الصوت" - جمعية لنشر وتعميق الوعي الفلسطينيّ.

غازي فلاح (1993). **الجليل ومخططات التهويد**. ترجمة محمود زايد، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

حبيب قهوجي (1978). **القصة الكاملة لحركة الأرض**. القدس: منشورات العربي.

حبيب قهوجي (1972). **العرب في ظلّ الاحتلال الإسرائيليّ منذ 1948**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، سلسلة كتب فلسطينية 38.

كالتاخشان (1988). **نظريّة الأمة في الماركسيّة اللينينيّة**. موسكو: دار التقدّم.

الكتاب الأسود 1976 = اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي (1976). **الكتاب الأسود عن يوم الأرض - 30 آذار 1976**. حيفا: اللجنة القطريّة للدفاع عن الأراضي.

جورج كرزيم (1993). **الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ: بين التناقض والممارسة**. القدس: منشورات الشعلة.

زاهي كركبي (1994). **الأرض / الوطن والبقاء**. حيفا: معهد إميل توما للأبحاث السياسيّة والاجتماعيّة.

دافيد كريشمر (2002). **المكانة القانونيّة للعرب في إسرائيل**. ترجمة نسرين مغربي، القدس: مركز دراسات المجتمع العربيّ في إسرائيل.

يسرائيل كنيغ (1976). "وثيقة كنيغ بشأن الموقف من العرب في إسرائيل"، **شؤون فلسطينيّة**، عدد 60 (1976)، 167-184.

إلياس كوسا (1960). **قضت مضاجعهم**. حيفا: مطبعة الاتحاد التعاونيّة.

لجنة الكفاح لإلغاء قرار حظر المؤتمر وللدفاع عن الديمقراطيّة (1981). **الكتاب الأسود (2): المؤتمر المحظور**. حيفا: لجنة الكفاح لإلغاء قرار حظر المؤتمر وللدفاع عن الديمقراطيّة.

إيان لوستيك (1984). **العرب في الدولة اليهوديّة: سيطرة إسرائيل على أقلّيّة قوميّة**. ترجمة غسان عبد الله، راضي عبد الجواد، القدس: وكالة أبو عرفة.

فلاديمير إيليتش لينين [د.ت]. **مسائل السياسة القوميّة والأمميّة البروليتاريّة**. موسكو: دار التقدّم.

جبريل محمّد وواصف نزال (1990). **فلسطينيو 48: نضال مستمرّ 1948-1988**. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.

محمود مصالحة (1997). **يوم الأرض وقوانين مصادرة الأراضي**. القدس: مركز الدراسات والتطبيقات التربويّة.

נור الدين مصالحة (1997). أرض أكثر عرب أقل: سياسة "الترانسفير" الإسرائيلية في التطبيق، 1949-1996. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

صموئيل ميكونيس (1957). تقرير اللجنة المركزية إلى المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي، المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي (تل أبيب 29 أيار - 1 حزيران 1957). تل أبيب: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي.

صموئيل ميكونيس (1952). النضال من أجل السلام واستقلال إسرائيل: بيان اللجنة المركزية السياسي المقدم للمؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي. تل أبيب: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي (29 أيار - 1 حزيران 1952).

محمد نمر الهواري (1955). سرّ النكبة. الناصرة: مطبعة الحكيم.

أوستصقي لازار 1996 = اوسצקי-לזר, ש. (1996). "התגבשות יחסי הגומלין בין יהודים לערבים במדינת ישראל, העשור הראשון: 1948-1958", עבודת דוקטורט, אוניברסיטת חיפה, החוג להיסטוריה של המזרח התיכון.

ألوج 2004 = אלמוג, ע. (2004). פרידה משרלוק: שינוי ערכים באליטה הישראלית. שני כרכים, חיפה ואור יהודה: הוצאת הספרים של אוניברסיטת חיפה, זמורה-ביתן.

ألوج 1997 = אלמוג, ע. (1997). הצבר - דיוקן עצמי. תל-אביב: עם עובד, ספריית אופקים.

إفرات 1984 = אפרת, א. (1984). גיאוגרפיה ופוליטיקה בישראל. תל-אביב: אחיאסף בע"מ.

באומאל 2002 = בויםל, י. (2002). "יחסו של הממסד הישראלי לערבים בישראל: מדיניות, עקרונות ופעולות: העשור השני, 1958-1968", עבודת דוקטורט, אוניברסיטת חיפה, החוג להיסטוריה של המזרח התיכון.

בנזימן ומנصور 1992 = בנזמין, ע. ומנצור, ע. (1992). דיירי משנה: ערביי ישראל - מעמדם והמדיניות כלפיהם. ירושלים: כתר - הוצאה לאור בע"מ.

בشير 1997 = בשיר, נ. "סיקור עיתונאי של עיתון "הארץ" ליום האדמה הראשון". עבודה במסגרת הקורס "מתודולוגיה של מחקר פוליטי", החוג למדע מדינה, אוניברסיטה העברית בירושלים.

גורן 1977 = גורן, ד. (1977). דיווח וביקורתיות: בדיקה של טיפולה של העיתונות הישראלית בפיועני

מחבלים לפני ואחרי מלחמת יום הכיפורים. ירושלים: [חמו"ל], מוגש למכון אשכול באוניברסיטה העברית בירושלים.

جمّال 2004 = ג'מאל, א. (2004). "בין מולדת, עם ומדינה: פטריוטיזם בקרב המיעוט הפלסטיני בישראל", א. בן-עמוס וד. בר-טל (עורכים), פטריוטיזם: אוהבים אותך מולדת. תל אביב: הקיבוץ המאוחד (קו אדום), עמ' 399-452.

جريس 1966 = ג'ריס, ס. (1966). הערבים בישראל. חיפה: אל-אתחאד.

جرايسي 1973 = ג'ראיסי, ס. (1973). דו"ח הועדה לקביעת מבנה ההוצאות ומקורות ממן במועצות המקומיות של בני המיעוטים. [ח"מ]: הוועדה.

الهستدروت 1961 = ההסתדרות (1961). הערבים בישראל. תל-אביב: בית ההוצאה הערבי.

فلنר 1996 = וילנר, מ. (1996). "יום האדמה הראשון - 1976-3-30", ערכים (הביטאון הרעיוני של המפלגה הקומוניסטית הישראלית - מק"י), מס' 147 (2/96) [כזכך فقد نُشرت الشهادة في "المنتدى الشيوعي الإسرائيلي" وفي موقع خاصٍ لمثّير فلنر:

<http://www.icf.org.il/landday25.html>

http://www.vilner.ws/site/item.php?ln=heb&item_id=73&main_id=31

(تم الاطلاع على المقال في الموقع يوم 21 شباط 2004).

فايتس 1979 = ויץ, ר. (1979). מצב ההתיישבות החדשה. ירושלים: (חמו"ל).

الحاج وروزنفيلد 1990 = אלחאג', מ. ורוזנפלד, ה. (1990). השלטון המקומי הערבי בישראל. תרגום ועריכת יואל דרום ודורית שיקרייסקי, גבעת חביבה: המכון ללימודים ערביים.

خمايسي 1999 = ח'מאיסי, ר. (1999). "אופציית ההיפרדות: אירידנטה או טרנספר לערביי ישראל ומשמעויותיהם", ש. אוסצקי-לזר, א. גאנס ו-א. פפה (עורכים), 7 דרכים: אופציות תיאורטיות למעמד הערבים בישראל. גבעת חביבה: המדון לחקר השלום, עמ' 155-199.

يفتاحئيل 1998 = יפתחאל, א. (1998). "יום האדמה", תיאוריה וביקורת (גיליון מיוחד תחת הכותרת "50/48"), 279-289.

كوهن 1990 = כהן, ר. (1990). בסבך הנאמנויות: חברה ופוליטיקה במגזר הערבי. תל אביב: עם עובד.

كسفي وليمور 1992 = כספי, ד. ולימור, י. (1992). המתווכים: אמצעי התקשורת בישראל 1948 - 1990. תל-אביב: עם עובד ומכון לוי אשכול, האוניברסיטה העברית בירושלים.

לין 1999 = לין, א. (1999). בטרם סערה: יחסי יהודים וערבים במדינת ישראל - בין תקוות לאכזבות. תל-אביב: הוצאת קרני בע"מ.

לין 1980 = לין, א. (1980). הצעת מדיניות לפעילות המדינה בקרב ערביי ישראל: ראשי פרקים לדיונים פנימיים, מוגש לוועדת החוץ והביטחון של הכנסת, התנועה למען חיפה והצפון, חיפה (6 יוני).

לנדאו 1971 = לנדאו, י. מ. (1971). הערבים בישראל: עיונים פוליטיים. תרגם אליקים רובינשטיין, תל-אביב: משרד הביטחון, הוצאת "מערכות".

מאופטר 1993 = מאופטר, מ. (1993). ירידת הפורמליזם ועליית הערכים במשפט הישראלי. תל-אביב: מעגלי דעת.

مجلس المعلمين لأجل الصندوق القومي 1979 = מועצת המורים למען הקרן הקיימת (1979). מיצפים בגליל: פועל חינוכי של בתי הספר בשנת תש"ם. מועצת המורים למען הקרן הקיימת, המחלקה לחינוך, הלשכה הראשית, ירושלים.

مركز الدعاية والإعلام 1976 = מרכז ההסברה (1976). התכנית החדשה לפיתוח הגליל. מרכז ההסברה, שירות הפרסומים, "ידע", גיליון מס' 51, אוגוסט (מהדורה ב').

مركز الدعاية والإعلام 1975 = מרכז ההסברה (1975). התכנית החדשה לפיתוח הגליל. מרכז ההסברה, שירות הפרסומים, "ידע", גיליון מס' 51, אוגוסט.

مجلس الشعب المؤقت 1978 = מנהלת העם (1978). פרוטוקולים 18 אפריל - 13 מאי 1948. ירושלים, מאי 1978.

نويبرغر 1998 = נויברגר, ב. (1998). המיעוט הערבי: ניכור והשתלבות. תל-אביב: האוניברסיטה הפתוחה.

فريست وأبرهام 2004 = פירסט, ע. וא. אברהם (2004). ייצוג האוכלוסייה הערבית בתקשורת העברית: השוואה בין סיקור "יום האדמה" הראשון (1976) לבין סיקור "אינתיפאדת אל-אקצא" (2000). תל-אביב: מרכז תמי שטינמץ למחקרי שלום, אוניברסיטת תל-אביב.

فنكلشتين وسيلبرمان 2003 = פינקלשטין, י. ו. א. סילברמן (2003). ארכיאולוגיה, מקרא וזיכרון היסטורי. תל-אביב: אוניברסיטת תל-אביב.

قورن 1997 = קורן, א. (1997). "פשיעה, סטטוס פוליטי ואכיפת חוק: המיעוט הערבי בישראל בתקופת הממשל הצבאי (1948-1966)", עבודת דוקטורט, האוניברסיטה העברית בירושלים, המכון לקרימינולוגיה.

قورن 1994 = קורן, א. (1994). "הכיסוי של יום האדמה (1976) בעיתונות הישראלית", פתוח, מס' 2, 16-3.

کیفتیس 1997 = קיפנס, ב. (1997). "שיקולים ואסטרטגיות טריטוריאליות בישראל", אופקים בגיאוגרפיה, מס' 23-24, עמ' 35-54.

کمف 1999 = קמפ, א. (1999). "שפת המראות של הגבול: גבולות טריטוריאליים וכינונו של מיעוט לאומי בישראל", סוציולוגיה ישראלית, כרך ב, מס' 1, 319-349.

ریجب 1989 = רגב, א. (1989). ערביי ישראל: סוגיות פוליטיות. ירושלים: מכון ירושלים לחקר ישראל.

ریخس 1980 = רכס, א. (1980). "המשכילים", א. ליש (עורך), הערבים בישראל: המשכיות ושינוי. ירושלים: האוניברסיטה העברית בירושלים.

ریخس 1977 = רכס, א. (1977). ערביי ישראל והפקעת הקרקעות בגליל: רקע, אירועים והשלכות 1977-1975. תל-אביב: אוניברסיטת תל-אביב, מכון שילוח לחקר המזרח התיכון ואפריקה.

سورق 2006 = שורק, ת. (2006). זהויות במשחק: כדורגל ערבי במדינה יהודית. ירושלים: מאגנס.

Asadi, F. (1976). "Some Geographic Elements in the Arab-Israeli Conflict", **Journal of Palestine Studies**, vol. 6, no. 1, pp. 79-91.

Avineri, Sh. and A. de-Shalit (eds.) (1992). **Communitarianism and Individualism**. Oxford: Oxford University Press.

Beinin, J. (1988). "From Land Day to Equality Day", **Middle East Report**, (Jan.-Feb.), pp. 24-27.

Beinin, J. (1989). "From Land Day to Peace Day and Beyond", Z. Lochman, and J. Beinin (eds.), **Intifada: The Palestinian Uprising Against the Israeli Occupation**. London: I.B. Tauris, pp. 205-216.

Ben-Ze'ev, E. and I. Aburaiya (2004). "'Middle-Ground' Politics and the Re-Palestinization of Places in Israel", **IJMES: International Journal of Middles East Studies**, vol. 36, pp. 639-655.

Doron, G. (1996). "Two Civil Societies and One State: Jews and Arabs in the State of Israel", A.R. Norton (ed.), **Civil Society in the Middle East**. Leiden, New York and Koeln: E.J. Brill, pp. 193-220.

al-Haj, M. and H. Rosenfeld. (1990). **Arab Local Government in Israel**. Boulder, CO: Westview Press.

Halloran, J. D., P. Elliott and G. Murdock (eds.) (1970). **Demonstrations and Communication: A Case Study**. Harmondsworth: Penguin Books.

Korn, A. (1995). "Crime and Law Enforcement in the Israeli Arab Population under the Military Government, 1948-1966", S. I. Troen and N. Lucas (eds.), **Israel: The First Decade of Independence**. New York: SUNY, pp. 659-682.

Lustick, I. (1980). **Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority**. Austin, TX: University of Texas Press.

Nakhleh, Kh. (1982). "The Two Galilees", **Arab World Issue** (Occasional Papers, No. 7), Balmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, Inc.

Nakhleh, Kh. (1978). "Israel's Zionist Left and 'The Day of the Land'", **Journal of Palestine Studies**, vol. 7, no. 2, pp. 88-100.

Nakhleh, Kh. (1976). "On 'The Cure of Nazareth': A Reply", **New Outlook**, vol. 19, no. 2 (165), pp. 62-63.

Payes, Sh. (2003). "Palestinian NGO's in Israel: A Campaign for Civil Society Equality in a Non-Civic State", **Israel Studies**, vol. 8, no. 1, pp. 60-90.

Peled, M. (1976). "The Cure of Nazareth", **New Outlook**, vol. 19, no. 1 (164), pp. 35-38.

Podeh, E. (2000). "History and Memory in the Israeli Educational System: The Portrayal of the Arab-Israeli Conflict in History Textbooks (1948-2000)", **History & Memory**, vol. 12, no. 1, pp. 65-100.

Rabinowitz, D. (1994). "The Common Memory of Loss: Political Mobilization among Palestinians Citizens of Israel", **Journal of Anthropological Research**, vol. 50, pp. 27-49.

Rattner, A. (1994). "The Margins of Justice Attitudes Towards the Law and the Legal System among Jews and Arabs in Israel", **International Journal of Public Opinion Research**, vol. 6, no. 4, pp. 358-370.

Robinson, Sh. (2005). "Occupied Citizens in a Liberal State: Palestians under Military Rule and the Colonial Formation of Israeli Society, 1948-1966", Ph. Dissertation, Department of History, Stanford University, Stanford, CA.

Robinson, Sh. (2003). "Local Struggle, National Struggle: Palestinian Responses to the Kafr Qasim Massacre and its Aftermath, 1956-1966", **International Journal of Middle East Studies**, vol. 35, no. 3, pp. 393-416.

Rouhana, N. N. (1997). **Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict**. New Haven, CT: Yale University Press.

Rouhana, N. N. and S. Fiske (1995). "Perception of Power Threat, and Conflict Intensity in Asymmetric Intergroup Conflict: Arab and Jewish Citizens of Israel", **Journal of Conflict Resolution**, vol. 39, no. 1, pp. 49-81.

Sa'di, H. A. (2003). "The Incorporation of the Palestinian Minority by the Israeli State, 1948-1970", **Social Text**, vol. 21, no. 2, pp. 75-94.

Sa'di, H. A. (2002). "Catastrophe, Memory and identity: Al-Nakbah as a Component of Palestinian Identity", **Israel Studies**, vol. 7, no. 2, pp. 175-198.

Sa'di, H. A. (1997). "Modernization as an Explanatory Discourse of Zionist-Palestinian Relations", **British Journal of Middle Eastern Studies**, vol. 24, no. 1, pp. 25-48.

Sorek, T. (2005). "Cautious Commemoration of a National Minority: Monuments for Palestinian Martyrs in Israel," **Paper presented at the annual meeting of the American Sociological Association, Marriott Hotel, Loews Philadelphia Hotel, Philadelphia, PA, Aug 12.**

Sorek, T. (2005). "Between Football and Martyrdom: The Bi-Focal Localism of an Arab-Palestinian Town in Israel", **The British Journal of Sociology**, vol. 56, no. 4, pp. 635-661.

Suleiman, R. (2002). "Minority Self-Categorization: The Case of the Palestinians in Israel", **Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology**, vol. 8, no. 1, pp. 31-46.

Tam, H. B. (1998). **Communitarianism: A New Agenda for Politics and Citizenship**. New York: New York University Press.

Wolfsfeld, G., E. Abraham and I. Aburayya (2000). "When Prophecy Always Fails: Israeli Press Coverage of the Arab Minority's Land Day Protests", **Political Communication**, vol. 17, pp. 115-131.

Yiftachel, O. (2000). "The Evolution of Ethnic Protest: Arabs in the Israeli State", S. Ben Ami, Y. Peled and A. Specterovski (eds.), **Ethnic Challenges to the Modern Nation State**. Basingstoke Hampshire: Macmillan Press, pp. 145-184.

Zayyad, T. (1976). "The Fate of the Arabs in Israel", **Journal of Palestine Studies**, vol. 6, no. 1, pp. 92-103.

Zureik, E. T. (1976). "Transformation of Class Structure Among the Arabs in Israel: From Peasantry to Proletariat", **Journal of Palestine Studies**, vol. 6, pp. 1-39.

Zureik, E. T. (1988). "Crime, Justice and Underdevelopment: The Palestinians under Israeli Control", **International Journal of Middle East Studies**, vol. 20, pp. 411-442.

Zureik, E. T. (1979). **The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism**. London: Routledge & Kegan Paul.

new discourse. While in large part based on terms and concepts belonging to the 'civilian rights' discourse, it also incorporated other terms and concepts corresponding to the national discourse. One of the main implications of this new discourse is that it reinforced the unclear status of the Arab-Palestinians in Israel. Such conditions reinforce the ambiguous status of Arab-Palestinians living in Israel. One of the main arguments of this study is that the recent unclear conditions or status of the Arab-Palestinian community in Israel results from this new discourse that developed following the advent of Land Day. Therefore, the new discourse could not offer any solution or vision for the Arab-Palestinian community in Israel. Additionally, this study documents Land Day itself; it examines it as an event which embodies, signifies, and reflects these changes. This study attempts to deal with Land Day through a comprehensive perspective. The study makes use of a number of different resources, including interviews, official papers, archival records, newspapers and autobiographies.

Dr. Amal Jamal gives a general introduction, wherein he notes the book's importance. The author's introduction and the first chapter contextualize the Arab-Palestinian community in Israel, by showing the main historical stations through which the Arab-Palestinian community in Israel has passed, both before and after the creation of the state of Israel. Additionally, they elaborate on the main characteristics of the different layers of Arab-Palestinian political culture and the relevant social and economic conditions. The second chapter focuses on telling and documenting the story of the dynamics of Land Day, how it developed and who was involved in the decision-making process. In the third chapter, I analyze the Arab-Palestinian political discourse as it existed few weeks before the advent of Land Day and what it became in its aftermath. In addition, this chapter considers the response of the Israeli media to Land Day, which in general characterized the Arab-Palestinian community in Israel as an "internal enemy" of the Israeli state and Israeli society.

The book also includes 20 official documents, many of them written by the Arab-Palestinian leadership in Israel, but also some produced by various Israeli government agencies, such as the Office of the Adviser to the Prime Minister on Arab Affairs, the Ministry of Defense, the Police Department, and the Interior Ministry.

Abstract

This publication presents a critical study of the development of the political discourse within a Palestinian community in Israel during the 1970s, in particular it deals with the general strike of the Palestinian community in Israel known as "Land Day". The political leadership of the Palestinian community in Israel declared a general strike carried out in all Arab Palestinian localities in response to the Israeli government's decision to continue its policy of confiscating lands belonging to the Arab community. The Israeli government's response to the general strike was to use its military force, inclusive of heavy military equipment (e.g., tanks and armored vehicles). Notably, one of the Israeli Ministry of Defense's official papers characterized the general strike and related events as "warfare actions". Six demonstrators were killed, tens were injured and hundreds arrested by the Israeli army and its interior intelligence forces.

The advent of Land Day is generally considered as marking a turning point in the relationship between the Palestinian-Arab community in Israel and the Israeli state (i.e., political, cultural, social, and economic). This study focuses on the development of the political discourse within the Arab-Palestinian community before and after Land Day; to illustrate its dynamics and explain the changes which occurred. The most important finding of the study is that the Arab-Palestinian political leadership failed in its political discourse, which it based mostly on the issue of civilian rights as they existed before Land Day. In the wake of Land Day, the Arab-Palestinian political leadership developed a new discourse founded on two pillars or layers, the one national and the other civic. Ambiguity is one of the most important features of this

Nabih Bashir

The Land Day

*Between and Between - National and Civic
The Political Discourse of the Arab-Palestinian
Leadership in Israel during the 70s*

ISBN 965-7308-07-0

© All Rights Reserved, 2006
Second Edition, 2016

Mada al-Carmel
Arab Center for Applied Social Research
P.O. Box 9132, 51 Allenby St.
Haifa 31090
Email: mada@mada-research.org
Website: www.mada-research.org

Copy Editor: Nabih Bashir
Graphic Design: Wael Wakeem
Paint Cover: "40 Degrees", Liela al-Shawa
Cerographic on Canvas (95/150), 1992.

Nabih Bashir

The Land Day

Betwixt and Between
National and Civic

Second Edition

Mada al-Carmel
Arab Center for Applied Social Research

